

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara



جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية مؤسسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

تأثيرات مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية

إشراف: أ.د. صفيح صادق

إعداد الطالب: سلطاني الهاشمي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوشخي محمد رضا
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صفيح صادق
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذة محاضرة أ	د. بولعرج سهيلة
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذة محاضرة أ	د. زوانب غريسية
ممتحنا	المركز الجامعي البيض	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بكريتي لخضر
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر أ	د. محمود العوني

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمات شكر

بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَشْرَفِ
الْمُرْسَلِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ
نحمد الله عزَّ وجلَّ ونشكره أولاً وآخراً على فضله وتوفيقه
في إتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور صفيح صادق
على كل الجهود المبذولة من مساعدات وتوصيات
وتوجيهات في سبيل إنجاز هذه الأطروحة

كما أوجه تحية شكر وتقدير لكافة أعضاء المناقشة
أتقدم أيضاً بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذا
العمل من قريب أو بعيد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي المحترمين وإلى كل

عائلي الكريمة

إلى كل الأحباء والأصدقاء

إلى كل من شجعني ونصحتني

وإلى كل من يسير في طريق المعرفة

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تشكرات
	الإهداء
ا	الفهارس
أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
3	المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية وأسباب انتشارها
6	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف البنوك الإسلامية
7	المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
9	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال والخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية
9	المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
32	المطلب الثالث: الخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية
35	المبحث الثالث: المخاطر في البنوك الإسلامية
36	المطلب الأول: تعريف المخاطر
36	المطلب الثاني: المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية
38	المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:
43	المطلب الرابع: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
46	خلاصة الفصل
48	الفصل الثاني: مقررات لجنة بازل والبنوك الإسلامية
49	تمهيد

50	المبحث الأول: الإطار التعريفي للجنة بازل
50	المطلب الأول: بنك التسويات الدولية
50	المطلب الثاني: نشأة لجنة بازل
51	المطلب الثالث: تعريف لجنة بازل
52	المطلب الرابع: مبادئ لجنة بازل
55	المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل
56	المطلب الأول: بازل 1
60	المطلب الثاني: بازل 2
68	المطلب الثالث: بازل 3
75	المبحث الثالث: قياس المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقيات لجنة بازل
75	المطلب الأول: قياس المخاطر الائتمانية
80	المطلب الثاني: قياس المخاطر السوقية
84	المطلب الثالث: قياس المخاطر التشغيلية
90	المبحث الرابع: تطبيق مقررات بازل في البنوك الإسلامية
91	المطلب الأول: تطبيق اتفاقية بازل 1 في البنوك الإسلامية
93	المطلب الثاني: تطبيق اتفاقية بازل 2 في البنوك الإسلامية
98	المطلب الثالث: تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية
109	خلاصة الفصل
111	الفصل الثالث: تقييم الأداء في البنوك الإسلامية
112	تمهيد
113	المبحث الأول: ماهية الأداء
113	المطلب الأول: مفهوم الأداء
115	المطلب الثاني: ميادين الأداء
117	المطلب الثالث: تقييم الأداء
118	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشراته

118	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي
120	المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بتحليل الأداء المالي
122	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
127	المطلب الرابع: المؤشرات المالية
132	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
133	المطلب الأول: القوائم المالية في البنوك الإسلامية
140	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية
150	خلاصة الفصل
151	الفصل الرابع: دراسة أثر مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية السعودية
152	تمهيد
153	المبحث الأول: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل في المملكة السعودية
153	المطلب الأول: الجانب القانوني
155	المطلب الثاني: الجانب التنفيذي
158	المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك الإسلامية في السعودية
158	المطلب الأول: نمو البنوك الإسلامية في السعودية
160	المطلب الثاني: مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية السعودية
161	المطلب الثالث: فعالية إدارة التكاليف في البنوك الإسلامية
162	المبحث الثالث: دراسة أثر مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية السعودية
162	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة
164	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
165	المطلب الثالث: الدراسة القياسية
178	المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي للنماذج
181	خلاصة الفصل
182	خاتمة عامة
187	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
7	الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية	1
57	أوزان المخاطر حسب فئة الأصول في الميزانية العمومية	2
58	عوامل تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية	3
72	برنامج التعديلات على رأس المال التنظيمي وفقا لبازل 3	4
74	الترتيبات الانتقالية لتطبيق نسبة تغطية السيولة	5
76	أوزان المخاطر وفقا لكل أطراف التعامل مع البنك	6
78	أوزان المخاطر الائتمانية وفقا لطريقة التقييم الخارجي	7
78	أوزان المخاطر الائتمانية وفقا للطريقة المعيارية	8
79	أوزان المخاطر للأطراف المقابلة	9
83	معامل القياس لكل فئة من فئات المخاطر	10
86	نسبة بيتا مقابل كل خط كم خطوط أعمال البنك الثمانية	11
89	نطاقات مؤشر الأعمال والمعاملات الحدية	12
100	الفترة الانتقالية لتطبيق رأس المال التحوطي	13
142	عناصر من قائمة المركز المالي	14
143	التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي	15
146	بيان مالي مختصر لبنك السلام	16
148	بيان مختصر لبنك بوبيان	17
163	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	18
164	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	19
165	اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة	20
166	نتائج معامل ارتباط بيرسون	21
167	نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAA (النموذج الأول)	22
168	نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAA (النموذج الثاني)	23

170	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)	24
170	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)	25
171	نتائج اختبار ثبات التباين (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)	26
171	نتائج اختبار التعدد الخطي (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)	27
172	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد بالنسبة للمتغير التابع ROAA باستعمال طريقة Robust (النموذج الثاني)	28
173	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بطريقة Robust (النموذج الثاني)	29
173	نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAE (النموذج الأول)	30
174	نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAE (النموذج الثاني)	31
176	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)	32
177	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)	33
177	نتائج اختبار ثبات التباين (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)	34
178	نتائج اختبار التعدد الخطي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)	35

فهرس الأشكال

الصفحة	فهرس الأشكال	الرقم
62	مقررات بازل 2	1
69	إطار عمل بازل 3	2
71	نظام تحمل الخسائر	3
75	مناهج قياس المخاطر البنكية	4
114	شكل يوضح تعريف الأداء بأبعاده الثلاث	5
115	ميادين الأداء	6
141	التوزيع النسبي لموجودات البنك في سنة 2021	7
141	التوزيع النسبي لخصوم البنك في سنة 2021	8
155	متوسط نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل 2 في البنوك الإسلامية السعودية	9
156	متوسط نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل 3 في البنوك الإسلامية السعودية	10
157	متوسط نسبة الرافعة المالية في البنوك الإسلامية السعودية	11
158	متوسط نسب السيولة وفقا لبازل 3 في البنوك الإسلامية السعودية	12
159	تطور الأصول والودائع في البنوك الإسلامية في السعودية	13
160	تطور حقوق الملكية وقيمة الأسهم في البنوك الإسلامية في السعودية	14
160	العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021	15
161	العائد على متوسط حجم الأصول في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021	16
162	نسبة التكلفة إلى الدخل في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021	17

مقدمة عامة

مقدمة:

شهدت الصناعة المالية البنكية بداية من العقدين الأخيرين من القرن العشرين تطورات كبيرة تمثلت في التقدم التكنولوجي في العمل البنكي وعولمة العمليات البنكية وابتكار أدوات مالية جديدة، وأدت هذه التطورات والتحويلات المتلاحقة في هذا المجال إلى ارتفاع كبير في مستوى المخاطر، ونظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع البنكي لضمان استقرار اقتصاديات الدول، أصبح من الضروري وضع طرق وإجراءات رقابية لتجنب هذه المخاطر وتفاذي الوقوع في أزمات مالية.

وهنا برز دور لجنة بازل التي قامت بإصدار مجموعة من القواعد والمعايير التي تجسدت في اتفاقية بازل 1 في سنة 1988 التي استهدفت مخاطر الائتمان، والتي تم تحديثها في سنة 1996 باستهداف مخاطر إضافية تتمثل في مخاطر السوق، وفي 2004 أصدرت اللجنة اتفاقية بازل 2 التي حاولت اللجنة من خلالها معالجة نقاط الضعف في الإطار السابق ليشمل مخاطر جديدة وهي المخاطر التشغيلية، وتدعيمه بركائز جديدة تتعلق بالمبادئ الإشرافية والشفافية.

وقد كشفت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 عن عدة نقاط ضعف في الاتفاقيات السابقة وقد حاولت لجنة بازل معالجة هذه النقاط بإصدار اتفاقية بازل 3 سنة 2010، والتي شملت تحديثات جوهرية لما ورد في الإطار السابق وذلك مع تدعيم إطار كفاية رأس المال بنسبة إضافية أكثر صرامة تدعى بالرافعة المالية، وإلى جانب ذلك ركزت اللجنة من خلال إطار بازل 3 بشكل خاص على إطار السيولة بحيث اقترحت نسبيتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وذلك بهدف الحفاظ على البنوك على سيولة عالية الجودة بما يمنحها القدرة على مجابهة الاستحقاقات على المدى القصير والطويل¹.

وفي ظل تبني البنوك المركزية والسلطات النقدية بشكل محدث لمقررات لجنة بازل، أصبحت البنوك التقليدية ملزمة بتطبيق ما جاء في هذه الاتفاقيات بهدف التحوط ضد المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل فعال والمحافظة على سلامة الوضع المالي.

وتعد البنوك الإسلامية جزءا هاما في المنظومة البنكية العالمية، وذلك نظرا للنمو الكبير الذي شهدته هذه البنوك وتمكنها اختراق العديد من الأسواق بما فيها السوق الأوروبي، وفي ظل اعتماد الدول المحتضنة لهذه

¹ Bcbs,History, link : <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>

البنوك على مقررات بازل، فإن البنوك الإسلامية أصبحت ملزمة بتطبيق قواعد واتفاقيات لجنة بازل، وبالتالي تواجه هذه البنوك تحدي جديد يتعلق بمحاولة تكييف مقررات بازل الموجهة خصيصا للعمل في البيئة الربوية وذلك لجعلها صالحة للتطبيق في البيئة الخاضعة للشريعة الإسلامية، وذلك بالشكل الذي يمكنها من مواجهة المخاطر التي تهددها والصمود أمام المنافسة الشديدة ومواصلة تنمية حصتها السوقية والتعامل مع كافة متغيرات البيئة البنكية والمحافظة على الاستقرار وتعزيز الأداء وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة.

وفي هذا الشأن ظهرت مبادرات ومحاولات لتكييف معايير بازل لجعلها صالحة للتطبيق في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث كانت أول مبادرة في سنة 1999 من خلال هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) التي حاولت تكييف مقررات بازل 1 الصادرة في سنة 1988²، وبعد هذه المبادرة تم في سنة 2003 إنشاء هيئة متخصصة بوضع المعايير الاحترافية الخاصة بالمالية الإسلامية والتي سميت بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والتي أخذت مسؤولية تكييف مقررات بازل بداية من إطار بازل 2 وبشكل محدث³.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمثل الإشكالية الرئيسية لموضوعنا في السؤال التالي:

ما مدى تأثير مقررات لجنة بازل 3 على أداء البنوك الإسلامية ؟

و تتطوي هذه الإشكالية الرئيسية على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي البنوك الإسلامية وما الفرق بينها وبين البنوك التجارية ؟
- ما هي المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية ؟
- ما هي مقررات لجنة بازل وما هو واقعها في البنوك الإسلامية ؟
- كيف يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية ؟

² Rifaat Ahmed Abdel Karim, Simon Archer, Islamic Finance: The New Regulatory Challenge, John Wiley & Sons, Singapore, 2013, p.211

³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، عن المجلس، الرابط: https://www.ifsb.org/ar_background.php

- ما هو اتجاه العلاقة بين تطبيق مقررات بازل ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية ؟

فرضية الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤثر على أداء البنوك الإسلامية.

وتتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات رئيسية وهي:

- يؤثر تطبيق نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 3 على أداء البنوك الإسلامية.
- يؤثر تطبيق نسبة الرافعة المالية على أداء البنوك الإسلامية.
- يؤثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على أداء البنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة:

أصبحت الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة تنمو بشكل متسارع وتمكنت بجذب اهتمام الكثير من المتعاملين بفضل طبيعتها المتميزة والمختلفة جوهريا عن البنوك التقليدية ذات الطابع الربوي، وبالتالي من المهم معرفة كيفية تعامل هذه البنوك مع المخاطر البنكية ومدى تكيفها مع مقررات لجنة بازل وتأثير هذه الأخيرة على مؤشرات أدائها.

أهداف الدراسة:

- استعراض الفوارق بين البنوك الإسلامية والتقليدية.
- التعرف على لجنة بازل وأهم مقرراتها.
- الكشف عن المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك الإسلامية.
- معرفة واقع تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الإسلامية.
- التعرف على الطرق و المعايير المتبعة لتقييم الأداء البنكي للبنوك الإسلامية.

- استقصاء تأثيرات مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة:

لبلوغ الأهداف المسطرة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لاستعراض الإطار النظري الخاص بالبنوك الإسلامية ولجنة بازل وإظهار واقع تطبيق مقرراتها في هذه البنوك، كما تم الاعتماد على دراسة قياسية للإجابة على الإشكالية الرئيسية.

الإطار المكاني والزمني للدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم الاعتماد عينة من البنوك الإسلامية المتواجدة في دولة السعودية وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2015-2022.

الدراسات السابقة:

❖ الدراسات العربية:

- دراسة الباحث طيبيل عبد السلام (2017-2018) بعنوان " كفاءة وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية -"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تطبيق البنوك الإسلامية للمحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3 والآثار الناتجة عن هذا التطبيق على مؤشرات الأداء وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2017 م، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية المنتشرة على المستوى العربي وهي بنك البركة الجزائري، بنك البركة في مصر، بيت التمويل الكويتي وبنك الجزيرة السعودي، واعتمد كذلك على المنهج التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية السابقة نجحت في تطبيق محاور اتفاقية بازل مع تجنب الآثار السلبية المحتملة على مؤشرات أدائها وربحياتها.

- دراسة دكتوراه للباحث عيسى احمد عيسى المقابلة (2013-2014) بعنوان " تأثير مقررات لجنة بازل على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن: دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

الهدف من هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق اتفاقية بازل على أداء ومخاطر البنوك الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في الأردن في الفترة ما بين 2004-2011، وقد اعتمد الباحث على دراسة بيانات العينة قياسيا باستخدام اختبار ت (t) بتقسيم البيانات إلى فترة ما قبل وما بعد تطبيق مقررات بازل في البنوك المستهدفة في هذه الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق اتفاقية بازل في البنوك الإسلامية والتجارية في الأردن ليس له أثر واضح على مؤشرات الأداء، إذ أن نتائج البنوك كانت تسير غالبا بنفس الوتيرة التصاعدية.

▪ دراسة الباحث محمد فياض الحاج أحمد (2018) بعنوان " أثر المخاطر المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار تأثير مخاطر السيولة، الائتمان ومخاطر رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية المتعلقة بمساهمي البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والمتوافقة مع ممارسات الجهات الرقابية والتشريعية التي لديها صلاحية الموافقة على التوزيعات بعد دراسة أداء البنك وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 م حتى 2014م، وقد اعتمد الباحث على بيانات لعينة مكونة من 11 بنكا إسلاميا منتشرة في الأردن، فلسطين، قطر، والبحرين، وتم إتباع منهج التحليل الوصفي الإحصائي لتحليل هذه البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية بمتغيراتها الثلاث على سياسية توزيع الأرباح العائدة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في البنوك محل الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية بمتغيراتها الثلاث على سياسية توزيع الأرباح على مساهمي البنوك قيد الدراسة.

▪ دراسة الباحث مروان محمد عايد أبو حمور (2013) بعنوان " أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية"، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

هدف هذا البحث إلى اختبار تأثير هيكل رأس المال على مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2000-2011، ولبلوغ الهدف تم جمع عينة مكونة من بنكين إسلاميين وهما: البنك العربي الإسلامي

الدولي، البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، وتم استخدام نموذجي انحدار متعدد لتحليل البيانات، وأُعيد البحث في صياغة نموذجي الدراسة على خمسة متغيرات مستقلة وهي: نسبة حقوق الملكية، حجم الأصول، نسبة التمويل، نسبة السيولة ومؤشر هيرفندال هيرشمان، أما المتغير التابع فهو يمثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وخلص البحث إلى عدة نتائج مفادها أن لنسبة الملكية ولوغاريتم حجم الأصول، ونسبة التمويلات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنك، بينما توصل البحث إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر التركيز (هيرفندال هيرشمان) على الأداء، بينما لم يتم التوصل إلى وجود أثر لنسبة السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

❖ الدراسات الأجنبية:

▪ دراسة للباحثين Nadim AlFouhaili، Frédéric Gautier (2020) بعنوان "The impact of Basel 3 capital regulation on profitability: A hybrid model"، مقال منشور في مجلة "Journal of WEI"، المجلد رقم 20، Business and Economies.

فحص هذا البحث تأثير لائحة رأس المال بازل 3 (BCR) على الربحية (P) باستخدام عينة من 25 بنكا تجارياً في لبنان خلال الفترة 2012-2017، تم قياس BCR باستخدام نسبة كفاية رأس المال (CAR) ونسبة الطبقة الأولى للأسهم العادية (نسبة CET1)، يتم قياس P باستخدام نسبتين: العائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق الملكية، ولتحليل البيانات، قام الباحثان ببناء نموذج هجين يعتمد على ثلاثة مناهج إحصائية، أولاً، بنمذجة التأثير المزدوج لـ BCR و P باستخدام الاستدلال الاحتمالي في إطار شبكات الاعتقاد البايزي، ثانياً، لإبراز المزيد حول الارتباط بين BCR و P، تم الاستعانة باختبار ارتباط سبيرمان كنهج غير معلمي، ثالثاً، لدراسة التأثير المتزامن لنسبة BCR على الربحية، تم تطبيق تحليل الانحدار متعدد المتغيرات.

من خلال تحليل الاستدلال الاحتمالي للنهج الأول، تم التوصل إلى وجود تأثير من BCR على P، وباستخدام اختبار ارتباط سبيرمان وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات، خلص التحليل إلى أن تأثير BCR على P موجود فقط بين CAR و ROAA وأن علاقة الانحدار كانت إيجابية لكن ضعيفة لأن 24.3 % فقط من التغيرات في ROAA يتم تفسيرها بواسطة CAR.

▪ دراسة THOMAS B.Sanders (2015) بعنوان " The Unintended Consequences of Basel III: Reducing Performance Ratios and Limiting Bank Access to Equity Funding Markets", بحث منشور في مجلة "Journal of Finance and Accounting"، المجلد 23، العدد 2/1.

حاول البحث من خلال هذه الدراسة الكشف عن عواقب تطبيق بازل III التي وصفها بغير المقصودة، فقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن انتقال البنوك إلى بازل III يتطلب تعديلات كبيرة على نسبة رأس مالها من أصولها المرجحة بالمخاطر، وقد ثبت أن هذا الانتقال قادر على التسبب في تدهور عائد حقوق الملكية، وربحية السهم وأسعار الأسهم، ويمكن أن يتسبب كذلك في خسارة أسهم البنوك لقدرتها التنافسية.

▪ دراسة للباحثين Joseph Owusu Amoah، Muazu Ibrahim، Ali Hussam Madugu (2020) بعنوان " Differential effects of credit risk and capital adequacy ratio on profitability of the domestic banking sector in Ghana"، بحث منشور في مجلة "Transnational Corporations Review"، المجلد 12، العدد 1.

من خلال تحليل بيانات من 11 بنكا خلال الفترة 2006-2016، هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية وجود تأثير لنسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك المحلية والأجنبية داخل القطاع البنكي الغاني، فقد أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك الأجنبية، بينما لم يتوصل الباحث لأي تأثير واضح على البنوك المحلية. وفي محاولة أخرى لدراسة تأثير رأس المال على الربحية.

▪ خطاب للسيد B Mahapatra، المدير التنفيذي للبنك الاحتياطي الهندي (2012)، بعنوان " Implications of Basel III for capital, liquidity and profitability of banks"، المؤتمر الوطني حول البيئة الكلية الناشئة والتغيرات التنظيمية والقدرة التنافسية للبنك، تم تنظيمه من طرف المعهد الوطني للإدارة البنكية، الهند.

أشار المدير التنفيذي في هذا الخطاب إلى وجود عدة دراسات تفيد بأن التقيد بمتطلبات بازل 3 سيكون لها تأثير كبير على الربحية، ومن بين هذه الدراسات تبرز الدراسة التي أعدتها شركة الاستشارات الإستراتيجية الدولية McKinsey & Company، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود إمكانية لتأثير بازل 3 على العائد على حقوق الملكية بانخفاضه بنحو 4 نقاط مئوية في أوروبا وحوالي 3 نقاط مئوية في الولايات المتحدة.

▪ دراسة Shikhah Alyousef ،Farouq Altahtamouni (2021)، بعنوان " The Effect of Liquidity According to the Requirements of the Basel III Committee on the Profitability of Banks: Evidence from Saudi Banks"، بحث منشور في مجلة " International Journal of Economics and Business Administration"، العدد 2.

بحثت هذه الدراسة في تأثير نظام السيولة الجديد (LCR) على ربحية البنوك في المملكة العربية السعودية، تم استخدام عينة من 12 بنكا سعوديا في الفترة 2015-2018 في الدراسة، وقد أشارت النتائج التجريبية إلى أن نسبة السيولة الجديدة لم يكن لها أي تأثير على ربحية البنوك السعودية.

▪ دراسة الباحث Tafirei Mashamba (2018) بعنوان " The effects of the Basel III liquidity regulation on the bank's profitability"، بحث منشور في مجلة " Journal of Governance and Regulation"، المجلد 7، العدد 2.

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير لوائح السيولة الجديدة لبازل 3 على ربحية البنوك في اقتصاديات الأسواق الناشئة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة من 40 بنكاً تعمل في 11 سوقاً ناشئة خلال الفترة من 2011 إلى 2016، وللتقدير تم استخدام نظام GMM، وأظهرت النتائج التجريبية أن الضغط التنظيمي الناجم عن متطلبات نسبة تغطية السيولة ساهم في زيادة ربحية البنوك في الأسواق الناشئة بدلا من تقليصها، وفسر الباحث ذلك بأن البنوك في الأسواق الناشئة أدارت سيولتها بطريقة تتوافق مع قاعدة نسبة تغطية السيولة، وبالتالي لم يكن للتنظيم أي آثار ضارة على البنوك في الاقتصاديات الناشئة.

▪ دراسة Étienne Bordeleau ،Christopher Graham (2010)، بعنوان " The Impact of Liquidity on Bank Profitability"، ورقة عمل مقدمة من طرف بنك كندا المركزي.

تقدم هذه الورقة دليلاً تجريبياً فيما يتعلق بالعلاقة بين حيازات الأصول السائلة والربحية لمجموعة من البنوك الكندية والأمريكية خلال الفترة من 1997 إلى 2009، وأشارت النتائج إلى تحسن الربحية للبنوك التي لديها بعض الأصول السائلة، ومع ذلك، هناك نقطة يؤدي بعدها الاحتفاظ بمزيد من الأصول السائلة إلى تقليل ربحية البنوك.

- دراسة Halit Shabani, Fisnik Morina, Valdrin Misiri (2019)، بعنوان " The Effect of Capital Adequacy on Returns of Assets of Commercial Banks in Kosovo"، مقال منشور بمجلة European Journal of Sustainable Development، المجلد 8 العدد 2.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد دليلاً تجريبياً على العلاقة بين كفاية رأس المال والعاائد على أصول البنوك التجارية في كوسوفو خلال الفترة 2008-2017، وتم تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي التالية: نموذج الانحدار الخطي ، ونموذج التأثيرات الثابتة ، والنموذج العشوائي ، ونموذج GMM، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال كان لها تأثير إيجابي على عوائد الأصول.

هيكل البحث:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالاتي:

تم تخصيص الفصل الأول للتعرف على ماهية البنوك الإسلامية وذلك من خلال الإطلاع على ظروف نشأتها، والتعرف على طبيعتها والفوارق بينها وبين البنوك الربوية، ومعرفة أهم الطرق المستخدمة لجذب الموارد المالية وكيفية استخدامها، وذلك بالإضافة إلى استعراض المخاطر التي تواجه العمل البنكي الإسلامي والأساليب المتبعة في إدارتها.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للتعرف بشكل مفصل على لجنة بازل ودورها في الصناعة البنكية العالمية، بحيث يتم التعرض لمفهوم لجنة بازل وكيفية نشأتها ومبادئها، واستعراض مقرراتها بشكل متسلسل، وذلك مع التركيز بشكل أساسي على كيفية تطبيق هذه المقررات في البيئة البنكية الخاضعة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي الفصل الثالث تم التطرق لمفهوم الأداء وميادينه، وذلك مع استعراض أساليب التحليل المالي بالتركيز على أهم المؤشرات المالية، وبالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للبنوك الإسلامية للتعرف على قوائمها المالية وذلك لمحاولة التعرف على مدى صلاحية أدوات التحليل المالي للاستخدام في البنوك الإسلامية.

وفي الفصل الرابع والأخير تم إسقاط الجوانب النظرية للفصول السابقة على عينة من البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التعرف على واقع تطبيق مقررات بازل في البنوك الإسلامية باستعراض الجوانب القانونية والتنفيذية، ومن خلال تطبيق أدوات التحليل المالي لتقييم أداء البنوك الإسلامية محل الدراسة، وبعد ذلك سنقوم بالإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال قياس درجة تأثير مؤشرات بازل المطبقة على مؤشرات الأداء البنكي في البنوك الإسلامية المستهدفة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك

الإسلامية

تمهيد:

قبل أن نتطرق إلى تأثير مقررات بازل على أداء البنوك الإسلامية، ارتأينا تخصيص فصل للبنوك الإسلامية، نحاول فيه الكشف عن طبيعة هذا النوع من البنوك حديث النشأة، فدراسة تأثير الإجراءات الاحترازية بنسخها الثلاثة على الأداء البنكي يجب التعرف أولاً على ماهية البنوك محل الدراسة من ناحية ظروف نشأتها وخصائصها وأهدافها والفرق بينها وبين البنوك التقليدية، وكذلك من ناحية طرق جمع الأموال وكيفية استثمارها، وذلك بالإضافة إلى التعرف على نوعية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين مخاطر البنوك الربوية.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر , استخدامات الأموال والخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة، ورغم ذلك هي تشهد نموا متسارعا في الصناعة البنكية العالمية، وأظهرت أنها قادرة على إيجاد مكان مهم جدا والتوسع داخل هذه الصناعة، وأكثر من ذلك، أثبتت أنها قادرة على تجنب الأزمات المالية، ونظرا لهذا الواقع فإنه من الضروري التركيز على ماهية هذا الكيان من خلال التعرف على طبيعته وظروف نشأته ومبادئه وأهدافه ومميزاته مقارنة بالبنوك التقليدية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية وأسباب انتشارها

1. تعريف البنوك الإسلامية:

إن وضع مصطلح "إسلامي" إلى جانب كلمة بنك يعبر عن هوية الالتزام المقررة في الأسلوب المطبق من طرف البنك في تعاملاته مع المودعين أو المستثمرين، فالبنك الإسلامي في أسلوبه يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يعمل على تطهير معاملاته من أية نشاطات لا تتوافق مع أحكام الشريعة، كما عمل على إيجاد البدائل الكافية والملائمة لمبادئه¹.

يتم تعريف البنك الإسلامي عادة بأنه مؤسسة بنكية لا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، إن صفة عدم التعامل بالفائدة الربوية تعتبر شرطا لقيام البنوك الإسلامية لكنه ليس كاف للتفريق بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك، فالبنوك الإسلامية لا يقتصر عملها على تجنب الربا فقط، كما توجد بنوك لا تتعامل بالربا لكنها ليست بنوكا إسلامية، يقول الدكتور رفيق المصري: "ولم تقم هذه المصارف الإسلامية من أجل الربا حرام فحسب، بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيته في مجالات عملها".

وللفصل بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، قدم الدكتور عبد الرحمن يسري تعريفا شاملا للبنك الإسلامي حيث قال: "هو مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها"².

وقد قدم رائد فكرة التجربة المصرفية الإسلامية الدكتور أحمد النجار تعريفا شاملا بحيث عرفها بأنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998، ص 172

² محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعملات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط. 2، 2007، ص 14

الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية³.

وفي تعريف آخر، يقصد بالبنوك أو بيوت التمويل الإسلامية، تلك المؤسسات التي تلتزم في أعمالها البنكية باجتتاب التعاملات الربوية أخذاً وعطاء باعتبارها تعاملات محرمة، وواجتتاب أي عمل مخالف للشريعة الإسلامية⁴.

وعرفها باحث آخر بأنها: " مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفق عليها وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها"⁵.

من خلال التعريفات السابقة يتبين أنها تتفق على خاصية تجنب الربا، وتعدى ذلك ليشمل كافة المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويمكن بناء على هذه التعريفات الخروج بتعريف شامل وهو أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية تلتزم في مختلف نشاطاتها على قواعد الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تجميع الأموال وتوظيفها توظيفاً صحيحاً في إطار أحكام الشريعة الإسلامية بما يعود بالنفع على البنوك نفسها وعلى العملاء والمجتمع ككل.

2. نشأة البنوك الإسلامية:

تعود فكرة البنوك الإسلامية إلى منتصف القرن العشرين الذي تزامن مع بداية حركات التحرر للشعوب الإسلامية، حيث بدأت الدعوة إلى التخلص من النظم والمناهج الغربية التي غرسها الاستعمار في كافة جوانب

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 1425 هجري، ص 85

⁴ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 173

⁵ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية : أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الأردن، 2017، ص 27

الحياة، فقد ظهرت أفكار ودعوات وفتاوى تحرم أسعار الفائدة وتضعها في خانة الربا المحرم شرعا، ودعمت هذه الأفكار قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني لجمع البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر سنة 1965 والتي أكدت بأن سعر الفائدة هو الربا المحرم، وتم تدعيم هذه القرارات كذلك بما جاء من قرارات من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن مجمع رابطة العالم الإسلامي سنة 1985.

بدأت فكرة إقامة مؤسسات بنكية بمنهج إسلامي تتبلور أكثر في العالم الإسلامي، لتتجسد في سنة 1963 عن طريق الدكتور أحمد النجار بإنشائه لبنوك الادخار المحلية بمحافظة الدهليقية المصرية، هدفت هذه البنوك إلى تشجيع أفراد المجتمع على المساهمة في تكوين رأس المال لتوجيهه في تمويل المشاريع وتقسيم العوائد على المساهمين وفقا لقاعدة الربح والخسارة.

وبعد تجربة الدكتور أحمد النجار، ظهرت تجربة أخرى في سنة 1971 عندما تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الذي يركز في معاملته على عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء، وقد كانت هذه التجربة بمثابة البداية لتأسيس مؤسسة بنكية بمميزات تختلف عن البنوك التقليدية.

وتواصلت عمليات التوجه نحو الصيرفة غير الربوية بعد تجربتي بنوك الادخار وبنك ناصر الاجتماعي ليصل التأثير إلى مستوى حكومات الدول الإسلامية، وذلك من خلال اتخاذها لقرار بإنشاء بنك دولي بقواعد إسلامية في سنة 1975 وهو الذي يعرف باسم البنك الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء من خلال أدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ويرى بعض المتخصصين أن البداية الفعلية للعمل البنكي الإسلامي كانت بإنشاء بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، وذلك في نفس وقت إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وبعد هذا التاريخ شهدت البنوك الإسلامية نمو كبيرا ومتسارعا ليصل عددها في 2005 إلى ما يقارب 300 مؤسسة منتشرة في 75 دولة⁶، وواصلت البنوك الإسلامية في النمو والانتشار ليرتفع عددها في سنة 2021 إلى 566 بنكا إسلاميا، بإجمالي أصول يقارب 3 تريليون دولار أمريكي⁷.

⁶ حمزة شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 2014، ص

⁷ ICD-REFINITIV, Islamic finance developmant report "Embracing Change ",2022, p.30

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف البنوك الإسلامية

1. مبادئ وخصائص البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية مجموعة من الخصائص والمبادئ التي تتميز بها عن غيرها من البنوك ويمكن تلخيصها كما يلي⁸:

- تطبيق البنوك الإسلامية أحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاتها البنكية والاستثمارية بما فيها قاعدة تحريم الفائدة الربوية.

- تطبيق وساطة مالية قائمة على المشاركة، بحيث تلتزم البنوك الإسلامية بقاعدة تقاسم الأرباح والمخاطر (الغنم بالغرم).

- تركز في عملها البنكي على القيم والأخلاق الإسلامية.

- التركيز في معاملاتها البنكية والاستثمارية على المشاريع التنموية.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

- تقدم البنوك الإسلامية خدمات لا تقدمها البنوك التقليدية كالقرض الحسن وصندوق الزكاة.

2. أهداف البنوك الإسلامية:

تستمد البنوك الإسلامية من مبادئها مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع التنموي وهي كما يلي⁹:

▪ البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية استثمارية كغيرها من المؤسسات التي هدفها تعظيم الربح وتقليل المخاطر، فهي تهدف إلى الحفاظ على المال وتنمية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

▪ تساهم عقود التمويل الإسلامية في عدم تركيز رؤوس الأموال عند مجموعة محددة، إذ تسمح وفقا لمبدأ المشاركة بربط أصحاب المال بأصحاب العمل.

⁸ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2010، ص190
⁹ زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2012، ص56-59

- تقدم حلول فعالة لتمويل المشاريع المنتجة ذات رؤوس الأموال الكبيرة كأعمال الصناعة والمقاوله مما تساهم في تحريك الاقتصاد.
- المساهمة في تحقيق المبدأ الاقتصادي " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، إذ أن البنوك الإسلامية بما توفره من حلول تمويلية فهي تساهم في تعزيز النشاط الصناعي والزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
- إلى جانب الأهداف المالية والاقتصادية، تركز البنوك الإسلامية كذلك على الجانب الاجتماعي بدعم وإنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح.
- التكلفة بإدارة صندوق الزكاة، الصناديق الخيرية، الإرث والأموال، وتقديم القروض الحسنة وتقديم التبرعات.
- تخليص المجتمع من ظواهر الربا، الاحتكار والاحتياز إثراء الثقافة الإسلامية، وتوجيه الأموال المجمعه إلى النشاطات المفيدة للمجتمع والتي تساهم في حل أبرز المشاكل الاجتماعية من بينها البطالة.

المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تتشارك البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في عدة نقاط من بينها أن كلاهما يعتبران كمؤسسة للوساطة المالية، حيث يقومان بتجميع الودائع من الوحدات الفائزة في المجتمع ثم يتم توجيهها إلى وحدات العجز، كما يشتركان في تقديم بعض الخدمات كالحسابات الجارية وتسهيلات الدفع¹⁰، لكن رغم هذا التشابه بين المؤسستين إلا أنه توجد اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	
يتم تحويل المخاطر من المودعين والبنك إلى المقترضين.	تعمل على أساس تقاسم المخاطر بين البنك والمودع والمقترض.	المخاطرة

¹⁰ Syeda Fahmida Habib, Fundamentals of Islamic Finance and Banking, John Wiley & Sons, UK,2018, p.49

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	تركز على تشجيع زيادة الأعمال، والمساهمة في تحقيق العدالة في المجتمع، وتعمل داخل الإطار الأخلاقي والاجتماعي.	تركز على تعظيم الربح وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
ثمن النقود	النقود في النظام الإسلامي لا تعتبر سلعة وليس لها ثمن.	القيمة الزمنية للنقود، كما في الفائدة، هي ثمن النقود.
العائدات	المودعون في حسابات الاستثمار يشاركون في الربح والخسارة.	يتلقى المودعون فوائد ثابتة.
الودائع	البنك الإسلامي يضمن فقط الودائع الجارية.	جميع الودائع مضمونة.
الدخل	ينشأ عائد المعاملات المالية من الاقتصاد الحقيقي.	الدخل الأساسي هو الفائدة، وهو غير مرتبط بالاقتصاد الحقيقي.
ارتباط الأصول	يشترط أن تكون جميع المعاملات المالية مرتبطة أو مدعومة بالأصول.	يمكن أن تكون المعاملات مالية بحتة، وليس شرط أن تكون مرتبطة بأصول حقيقية.
حجم البنك	أغلب البنوك الإسلامية هي صغيرة أو متوسطة الحجم.	العديد من البنوك التقليدية العالمية كبيرة الحجم.
العلاقة بين البنك والعميل	العلاقة تكون حسب العقد، فيمكن أن تكون علاقة بائع ومشتري، شراكة، مؤجر ومستأجر، مستثمر ومدير.	علاقة البنك بالمقترض هي علاقة دائن بمدين.
التخلف عن السداد	لا يمكن فرض أي عقوبة في حالة التخلف عن السداد، باستثناء تكلفة استرداد المدفوعات، وأي عقوبة إضافية إذا تم فرضها يجب التبرع بها للجمعيات الخيرية.	يتم فرض عقوبة.
القيود	يمكن فقط تمويل الاستثمارات والمشاريع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.	لا قيود على استثمارات الأموال أو المشاريع الممولة.

المبحث الثاني: مصادر, استخدامات الأموال والخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية

إن الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الطبيعة والمبادئ والأهداف تتعكس بشكل واضح على مصادر واستخدامات هذه البنوك، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على كيفية تجميع الأموال اللازمة لتمويل نشاطات البنوك الإسلامية، والتعرف كذلك على أهم المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه البنوك.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

يعتمد البنك الإسلامي في تمويل مختلف نشاطاته البنكية على مجموعة من المصادر الداخلية (الذاتية) والخارجية وهي كما يلي:

1. المصادر الداخلية¹¹:

تتمثل المصادر الداخلية في حقوق الملكية التي تنقسم إلى أربعة أقسام:

1.1 رأس المال المدفوع:

يعتبر رأس المال المدفوع من المكونات الأساسية للبنك الإسلامي ومن أهم موارده الذاتية، يتم تجميعه من خلال مؤسسي البنك في مرحلة التكوين ويمكن رفعه أو تخفيضه في المستقبل. يلعب رأس المال دورا هاما في توفير المستلزمات الأولية التي يحتاجها البنك للبدء في ممارسة أعماله البنكية، كما يمكن أن يلعب دورا تمويليا لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك.

2.1 الاحتياطي العام:

يعد الاحتياطي العام موردا ذاتيا هاما للبنك الإسلامي، يقوم البنك بتكوينه من خلال اقتطاع نسبة من صافي الأرباح السنوية وترحيلها للاحتياطي العام كاحتياطي قانوني بحكم القانون وكاحتياطي خاص كجزء من خطة البنك لتدعيم مركزه المالي وزيادة ثقة العملاء.

¹¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 37-39

3.1 الأرباح المحتجزة أو المدورة:

تعتبر الأرباح المحتجزة من الموارد الذاتية للبنك الإسلامي، بحيث يقوم في نهاية كل سنة واستناداً إلى قرارات مجلس الإدارة وبعد المصادقة عليها من طرف الجمعية العمومية باحتجاز جزء من الأرباح وترحيلها إلى الأعوام اللاحقة، ويمكن للبنك ترحيلها إلى الاحتياطي العام أو إضافتها إلى رأس المال.

4.1 المخصصات:

تمثل المخصصات موردا ذاتيا آخر يعتمد عليه البنك لتدعيم قوته المالية، يتم تكوينها من خلال خصم مبالغ من حسابات الأرباح والخسائر بهدف مقابلة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات البنك.

2. المصادر الخارجية:

تتمثل الموارد غير الذاتية في الودائع بمختلف تقسيماتها وهي كالتالي:

1.2 الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

تتمثل هذه الحسابات في شكل قرض بدون عوض، فالبنك يقبل الأموال كقرض يلتزم برده بدون زيادة أو نقصان، ويحصل البنك الإسلامي على إذن من المودع يسمح بالتصرف في الأموال المودعة مع ضمان البنك لهذه الأموال، وانطلاقاً من هذا فإن المودع لا يتحمل أي مخاطر ويستحق مبلغ الوديعة كاملاً مهما كانت نتيجة الاستثمار، لكن في المقابل لا يستفيد من الأرباح الناتجة عن استثمار هذا المال وهذا بتطبيق مبدأ الخراج بالضمان¹².

2.2 الودائع الاستثمارية:

تعرف الحسابات الاستثمارية على أنها الأموال التي يضعها المودعون في البنك من أجل توظيفها واستثمارها بطريقة منفردة أو مشتركة وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بهدف تحقيق الربح، تعتبر الوديعة الاستثمارية بمثابة عقد مضاربة بين البنك وصاحب الوديعة، فلا يضمن البنك الوديعة ولا الأرباح إلا في حالة

¹² أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، ب.ط، 2010، ص89

التقصير أو التعدي أو مخالفة شروط العقد، وتمثل هذه الودائع النسبة الأعلى في البنك بحيث قد تصل إلى 80% بينما لا تتجاوز نسبة 50% في البنوك التقليدية.

وتنقسم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى ودائع استثمارية عامة (غير مقيدة) وودائع استثمارية متخصصة، تمنح الحسابات غير المقيدة البنك الحرية في استثمار الأموال بحسب ما يراه ملائماً، أما الودائع المقيدة فيشترط المودعون على البنك استثمارها في مشاريع محددة و يتحملون كامل المخاطر¹³.

3.2 حسابات التوفير:

تعرف كذلك بالودائع الادخارية، ويقصد بها المبالغ النقدية التي يدفعها الأفراد للبنك ليضعها كوديعة مقابل دفاتر تسجل فيها دفعات الإيداع والسحب، ويحق لأصحاب هذه الودائع سحب مبالغهم أو جزء منها في أي وقت كما في الودائع الجارية، وتتميز هذه الودائع بأنها في الغالب تبقى ثابتة لمدة من الزمن في حسابات البنك لأن هدف المودع عادة هو ادخار مبلغ مالي من أجل سحب عند الضرورة وفي مناسبات معينة، وبالتالي يستطيع البنك استخدام الجزء الأكبر منها مع الاحتفاظ بجزء كاحتياطي لمواجهة طلبات السحب.

ويمكن الفرق بين ودائع الادخار والودائع الاستثمارية في أن المودع يستطيع السحب من حسابه الادخاري في أي وقت، أما المودع في الحسابات الاستثمارية فلا يمكنه السحب إلى بعد مدة محددة، كما يظهر الاختلاف كذلك في أن البنك الإسلامي يقتطع نسبة من وديعة التوفير (ادخارية) باعتبارها قرصاً ويحتفظ بها كسيولة نقدية ولا يستخدمها في نشاطاته الاستثمارية¹⁴.

¹³ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط.1، 2013، ص 94-95

¹⁴ أيمن مصطفى مصطفى الجمل، تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط.1، 2015، ص162

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

1. صيغ التمويل القائمة على الأصول (صيغ البيوع والإجارة):

1.1 المربحة:

1.1.1 تعريف المربحة:

المربحة لغة هي مصطلح مأخوذ من كلمة ربح، ومعناها النماء في التجار، إذ يقال: بعته السلعة مربحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك يقال أربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً¹⁵.

وأما اصطلاحاً فتعتبر المربحة من الأدوات التمويلية البارزة في البنوك الإسلامية، لكن المفهوم الأصلي لهذا المصطلح بعيد عن مصطلح التمويل، فالمربحة هي مصطلح فقهي يعتبر نوعاً من أنواع البيوع، ويتم هذا العقد عند اتفاق البائع مع المشتري على سلعة معينة مقابل ربح، ويلتزم البائع بالكشف عن تكلفة السلعة المباعة ثم يضيع عليها مبلغاً مقطوعاً أو على أساس نسبة، ويمكن أن تتم عملية الدفع نقداً أو في المستقبل، ومن خلال هذه التعريف فيبين أن الفرق بين هذا النوع و الأنواع الأخرى للبيع هو أن البائع يكشف بكل شفافية عن تكلفة السلعة ومقدار الربح الذي سيحصل عليه¹⁶.

2.1.1 مشروعية المربحة:

تم إثبات مشروعية المربحة من خلال الأدلة التي استدل بها لمشروعية البيع ومنها قوله تعالى: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ } سورة البقرة، الآية 275، واستدل لها بعضهم بقوله تعالى: { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ } سورة البقرة، الآية 198، وذلك باعتبار أن الفضل هو الربح، كما تستدل بالقياس على التولية فقد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناقة من أبي بكر للهجرة بالتولية؛ لأنه حين أراد أبو بكر هبتها له قال بل بالثمن. وقد اتفق جمهور أهل العلم على مشروعية أصل المربحة¹⁷.

¹⁵ أيمن مصطفى مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 108

¹⁶ محمد تقي العثماني، عمر أحمد كشكار (تعريب)، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، سوريا، ط.1، 2019، ص 70

¹⁷ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 1437هـ، ص 224

3.1.1 شروط المراجعة:

لتنفيذ عقد المراجعة بالشكل الصحيح يجب الالتزام بمجموعة من الشروط الخاصة بالمراجعة إلى جانب الالتزام بالشروط العامة للبيع، وتتمثل هذه الشروط الخاصة فيما يلي¹⁸:

- يجب على البائع تحديد الثمن الأول للسلعة بشكل دقيق، يتمثل هذا الثمن في التكلفة الأصلية التي تشمل ثمن الشراء مضاف إليه التكاليف الإضافية.
- وإلى جانب تكلفة السلعة، يجب أن يلتزم البائع كذلك بالكشف عن الربح، ولا يمكن أن يصح عقد المراجعة بدون تحديد الربح، ويجوز تحديده كمبلغ مقطوع أو كنسبة مئوية من ثمن السلعة.
- ينبغي على البائع التحديد الكامل لمواصفات السلعة بشكل ينفي وجود الجهالة، بحيث يكون للمشتري العلم التام بعيوب السلعة إن وجدت.
- لا يجوز تنفيذ عقد المراجعة بمقايضة سلعة بسلعة أو معدن بمعدن، بل يشترط بيع السلعة مقابل النقود.
- يجب على البائع أن يمتلك السلعة بعقد شراء صحيح.

4.1.1 أنواع المراجعة¹⁹:

تطبق البنوك الإسلامي صيغة المراجعة من خلال طريقتين: مراجعة عادية ومراجعة للأمر بالشراء.

أ. المراجعة العادية:

يشترط في هذا النوع من المراجعة أن يكون الشيء المبيع مملوكا للبائع، وتطبق البنوك الإسلامية عقد المراجعة العادية عن طريق شركاتها التابعة أو عن طريق الشركات التي يدخل فيها البنك كشريك مع عملائه.

ب. المراجعة للأمر بالشراء:

تمت صياغة هذا العقد ليتلاءم مع طبيعة العمل البنكي، ويمكن تعريفه بأنه اتفاق بين البنك والعميل لبيع سلعة بسعر تكلفة مضاف إليها هامش ربح متفق عليه أصلاً، بحيث تم شراء هذه السلعة وحيازتها من قبل البنك

¹⁸ شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 101-102

¹⁹ عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص 49

بناء على وعد بالشراء من طرف العميل والذي يشترط أن لا يكون وعدا ملزما، أي للعميل الحق في الرفض والتراجع عن تطبيق عملية الشراء. ويكمن الفرق بين المرابحة العادية والنوع الثاني في أن النوع الأول يشترط فيه ملكية السلعة في مرحلة التفاوض، بينما لا يشترط ذلك في حالة تطبيق المرابحة للأمر بالشراء.

2.1 عقد الاستصناع:

1.2.1 تعريف عقد الاستصناع:

الاستصناع في اللغة هو بمعنى طلب الصنعة²⁰، يقال استصنع الشيء أي دعا إلى صنعه، والصنعة هي عمل الصانع²¹.

وأما هو عقد بين طرفين، يكون أحدها بائعا ويسمى الصانع، ويكون الآخر مشتريا ويسمى المستصنع، يتم الاتفاق على صنع شيء بمواصفات المستصنع النهائي ويتم تسليمه في وقت محدد وبسعر محدد مسبقا، وفي حالة البنوك الإسلامية، فبصفتها بائعا يمكن أن تكون الصانع النهائي إذا قامت بصنع الشيء بنفسها، ويمكن أن تكون مستصنعا بإبرام عقد استصناع مواز مع الصانع النهائي لصنع شيء بنفس المواصفات المطلوبة في العقد الأول²².

ويشترط في عقد الاستصناع الصنعة على مبيع في الذمة، وأن تكون مادة العمل من الصانع ويجب أن تحدد أوصاف المبيع تحديدا نافيا للجهالة، ويمكن إتمام البيع معجلا أو مؤجلا أو بالتقسيم²³.

2.2.1 مشروعية عقد الاستصناع:

ثبتت مشروعية الاستصناع باستصناع رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الخاتم والمنبر، وثبتت بالاستحسان والقواعد العامة في العقود والتصرفات والمقاصد الشرعية²⁴.

²⁰ وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2006، ص130

²¹ الإمام العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء السابع، ط.3، 1999، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ص240

²² شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2012، ص30

²³ حسين يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، دار النشر للجامعات، مصر، ط.1، 2005، ص103

²⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية، مرجع سابق، ص312

وبموجب قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 65 (7/3) فإن عقد الاستصناع هو عقد ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط، ويجب لصحته بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ويجب أن يحدد في العقد الأجل.

وقد أجاز المجمع تأجيل الثمن كله أو دفعه على أقساط معلومة لآجال محددة، كما يمكن أن يتضمن العقد شرطاً جزائياً حسب اتفاق الطرفان إلا في حالة الظروف القاهرة²⁵.

3.2.1 أركان وشروط عقد الاستصناع²⁶:

أ. أركان عقد الاستصناع:

يمكن حصر أركان العقد في ثلاثة:

- العاقدان: وهما الصانع والمستصنع.
- المعقود عليه: ويتعلق الأمر بالمبيع (المحل) المتفق على صنعه والثمن الذي يقابله.
- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.

ب. شروط عقد الاستصناع:

لصحة العقد يجب توفر مجموعة من الشروط الخاصة وهي كما يلي:

- يجب تحدد مواصفات الشيء المصنوع بالشكل الذي يمنع حدوث خلاف بين طرفي العقد لحظة التسليم.
- لا بد أن يكون محل العقد مما تدخله الصناعة.
- يشترط أن يكون المصنوع من الأشياء التي يعتاد صنعها، وهذا يختلف حسب المكان والزمان.
- يجب أن تكون المواد المستخدمة في الصناعة من عند الصانع وذلك حتى لا يتحول العقد إلى إجازة في حالة كانت المواد من المستصنع.

²⁵ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، ط.4، 2021، ص 207-208

²⁶ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2009، 202-203

- يجب تحديد ثمن البيع جنسا (كالدينار الأردني) وعددا (كالألف) وذلك تجنباً للنزاعات.
- ويشترط كذلك عند الحاجة، بيان مكان التسليم.

4.2.1 أنواع عقد الاستصناع:

يمكن للبنك الإسلامي تطبيق عقد الاستصناع الأصلي بكونه صانعا أو مستصنعا نهائيا، يكون صانعا عندما يدخل عالم الصناعة ويقوم بإنشاء جهاز إداري مختص بالعمل الصناعي لتنفيذ ما يطلبه المستصنع النهائي، ويكون مستصنعا عندما يطلب من الصناعيين تصنيع ما يحتاجه.

ويمكن للبنك تطبيق نوع آخر من الاستصناع والذي يسمى بالاستصناع الموازي، في هذه الحالة يكون البنك صانعا ومستصنعا في نفس الوقت، بحيث يبرم عقدا أوليا بصفته صانعا، ثم يقوم بعقد اتفاق مواز (استصناع مواز) مع الصانع لتنفيذ المشروع بنفس المواصفات المطلوبة من المستصنع النهائي في العقد الأول.

للاستصناع الموازي شروطا أخرى ليكون جائزا، إذ اشترط أهل العلم بأن يكون العقد الأول منفصل عن العقد الثاني، وأن يتسلم البنك المشروع ويمتلكه امتلاكاً حقيقياً قبل تسليمه للمستصنع النهائي²⁷.

3.1 عقد السلم:

1.3.1 تعريف السلم²⁸:

تسمية السلم في اللغة من التسليم ومنه أسلم الثمن أي أعطاه سلفا. والسلم بلغة أهل الحجاز هو السلف بلغة أهل العراق، وقد يطلق السلف على القرض أيضا.

وفي الاصطلاح، يعرف السلم على أنه بيع يؤجل فيه المبيع ويعجل فيه الثمن، والحكمة من جواز هذه الصيغة هي أن المزارع قد لا يجد المال الكافي لتمويل نشاطه الزراعي، وقد لا يجد طرق تمويلية مناسبة بعيدا عن الطرق الربوية، وبناء على هذا فإن عقد السلم يعتبر فرصة للمزارع للحصول على الثمن المعجل الكافي لبدء عملية الزراعة، وفي المقابل يستفيد المشتري من رخص ثمن المبيع، بحيث أنه كما يتم زيادة الثمن بسبب تأجيل الدفع، فقد يزيد المبيع بسبب التأجيل أو يخفض الثمن بسبب التعجيل.

²⁷ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 205-206

²⁸ رفیق یونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، سوريا، ط.1، 2012، ص81

وبالمقارنة مع عقد الاستصناع، فكلاهما يشتركان في صفة تأجيل عملية تسليم السلعة، لكن الاختلاف يكمن في اشتراط تقديم الثمن عند العقد في حالة عقد السلم، بينما لا يشترط ذلك في عقد الاستصناع، كما أن الأخير وبحكم اسمه يطبق فقط في تمويل المشاريع الصناعية أو مشاريع البناء²⁹.

2.3.1 مشروعية عقد السلم:

السلم من العقود الجائزة في الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أجاز السلم وأنزل فيه أطول آية في كتابه بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ } سورة البقرة، الآية 282.

أما من السنة فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم)³⁰.

3.3.1 شروط السلم:

لصحة عقد السلم يجب توفر الشروط التالية³¹:

- تحديد مقدار الثمن الذي يدفع حالا؛
- دفع الثمن بكامله عند العقد؛
- ضرورة وصف السلعة وصفا كاملا يمنع الخلاف و تحديد كميتها؛
- يجب أن تكون مما يوجد عادة في الأسواق في وقت تسليمها؛
- تحديد موعد التسليم و المكان.

²⁹ منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص 44-45

³⁰ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، ط.4، 2012، ص 246

³¹ منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 43

- يجب ألا تكون السلعة والتمن من السلعة الستة التي ذكرت في حديث ربا الفضل وهي الفضة، الذهب، الشعير، القمح، الملح والتمر، بحيث أن طبيعة السلم تتضمن صفة التأجيل ويشترط أن تكون المبادلة بين هذه السلع يدا بيد دون تأجيل واحد منها.

4.3.1 أنواع السلم:

كما هو الحال مع عقد الاستصناع، يتضمن السلم نوعان: عقد سلم أصلي وعقد سلم مواز³²:

أ. السلم الأصلي:

هو العقد الذي يبرم بين طرفين وهما المنتج والتاجر.

ب. السلم الموازي:

أما عقد السلم الموازي فيكون عندما يبرم المشتري عقد سلم آخر بصفته بائعا لبضاعة كان قد اشتراها في عقد السلم الأول، بحيث تكون بنفس المواصفات، ويشترط كذلك أن لا يكون هناك رابط بين العقدين.

4.1 عقد الإجارة:

1.4.1 تعريف عقد الإجارة:

الإجارة هي كلمة مشتقة من الأجرة، وهي الجزاء على العمل أو ما أعطيت من أجر في عمل³³.

وأما اصطلاحاً تعرف بأنها: " تقديم شيء مقابل أجرة"، وهذا المصطلح يستخدم في حالتين، الحالة الأولى عندما يتم استئجار خدمات شخص ما مقابل أجر، فيسمى المستفيد من هذا الجهد بالمستأجر، أما الذي يقدم الجهد فيسمى بالأجير.

أما في الحالة الثانية، فكلمة إجارة مرتبطة فقط بالأصول والعقارات وليس بجهد الإنسان وهو ما يعرف بالإنجليزية بكلمة ليزنغ (leasing)، وفي هذا السياق فإن الإجارة تعني نقل منفعة أصل ما أو عقار من المالك إلى شخص آخر مقابل أجرة، ويسمى مقدم الأصل أو العقار في هذه الحالة بالمؤجر، أما المستفيد فيسمى

³² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2002، ص296

³³ بلال صلاح الأنصاري، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، مركز الدراسات العربية، مصر، ط.1، 2016، ص277

بالمستأجر. ويعتبر هذا النوع كأداة استثمارية وطريقة للتمويل، وهو من عقود البيع لكن الفرق الوحيد بينه وبين باقي العقود هو أن ملكية الأصل أو العقار تبقى بيد المؤجر، فموجب عقد الإجارة تنتقل فقط المنفعة إلى المستأجر³⁴.

2.4.1 مشروعية الإجارة:

يستمد عقد الإجارة مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع، ففي كتاب القرآن الكريم، قال الله تعالى: {فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَتَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} سورة الكهف، الآية 77، وفي السنة النبوية عن رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره"، أما بالإجماع قول الإمام الشافعي عن الإجارة: "فمضت به السنة، وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله، ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمناه في إجارتها، وعوام فقهاء الأمصار"³⁵.

3.4.1 شروط الإجارة:

لصحة العقد يجب توفر مجموعة من الشروط المرتبطة بالمتعاقدين والمعقود عليه وصيغة العقد³⁶:

أ. بالنسبة للمتعاقدين:

▪ يجب أن يكون المتعاقد مكلفا بالغا وعاقلا.

ب. بالنسبة للمعقود عليه:

▪ يجب أن تكون المنفعة معلومة بشكل يرفع الجهالة تجنباً للنزاع.

▪ يجب توضيح مدة العقد وأن تكون معلومة لجميع الأطراف.

▪ يجب أن يكون العوض مالا منقوما، ويجب توضيح جنسه ومقدراه وصفته.

³⁴ محمد نقي العثماني، عمر أحمد كشكار (تعريب)، مقدمة في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 111

³⁵ عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 129

³⁶ حسين يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، مرجع سابق، ص 109

ب- بالنسبة للصيغة:

▪ لتطبيق أداة الإجارة بالشكل الصحيح يشترط الإيجاب والقبول عن تراض تام، فإذا حدث إكراه فسد العقد.

4.4.1 أنواع الإجارة:

تستخدم صيغة الإجارة كأداة للاستثمار والتمويل من خلال أسلوبين³⁷:

أ. التأجير التشغيلي:

يتم هذا العقد عندما يقوم المؤجر بنقل منفعة أصل ما للمستأجر لمدة محددة عادة ما تكون قصيرة الأجل، وفي نهاية المدة تتم إعادة الأصل إلى صاحبه، وما يميز هذا النوع من الإجارة هو أن المصاريف الرأسمالية يتحملها المؤجر، بينما يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية كالكهرباء والماء.

ب. التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك):

عند تطبيق هذا النوع، تنتقل منفعة الأصل على المستأجر، لكن الفرق بين هذا النوع والتأجير التشغيلية هو أنه عند نهاية مدة التأجير تنتقل ملكية الأصل إلى المستأجر بناء على وعد سابق عند التعاقد، ويمكن أن تتم عملية التملك بسعر السوق أو سعر محدد سابقاً، أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، لكن في البنوك الإسلامية يتم نقل ملكية الأصل بدون مقابل باعتبار أن المؤجر قد استوفى ثمن الأصل في فترة التأجير من خلال الأقساط، ويتميز هذا النوع بارتفاع أقساط التأجير مقارنة بأقساط التأجير التشغيلي، كما أن فترة التأجير تكون أطول نسبياً، ويتحمل المستأجر جميع المصاريف التشغيلية، أما المصاريف الرأسمالية فيتحملها أيضاً المستأجر إذا كانت برغبته، أما إذا كانت ضرورية لحصوله على المنفعة المتفق عليها في العقد، فإن هذه المصاريف يتحملها المؤجر.

³⁷ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 246

2. الصيغ القائمة على المشاركة في الأرباح:

1.2 المضاربة:

2.1.2 تعريف المضاربة³⁸:

أخذت كلمة مضاربة لغة من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، وأما اصطلاحاً فتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر، بحيث يقدم أحدهما بموجبه المال ويقدم الآخر العمل أي الجهد، فالمضاربة إذن هي فرصة لصاحب المال الذي لا يملك القدرة على العمل لاستثمار وتنمية ماله، وهي فرصة كذلك لصاحب العمل الذي يملك الخبرة لكنه لا يملك المال، ويتم الاتفاق من البداية على نصيب أطراف التعاقد بنسب معلومة من الأرباح، أما في حالة الخسارة فيتحمل صاحب المال كافة الخسائر بينما تنحصر خسارة المضارب فقط في الجهد المبذول إلا في حالة مخالفته لنصوص عقد المضاربة.

2.2 مشروعية المضاربة:

يستمد عقد المضاربة مشروعيتها من خلال القرآن الكريم بقوله تعالى { وَأَخْرُوجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ } سورة المزمل، الآية 20، ويقصد بالذين يضربون في الأرض أنهم الذين يسيرون فيها بهدف التجارة وكسب المال الحلال لتلبية حاجياتهم.

أما من السنة، روي أن العباس بن عبد المطلب (إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل هو ضامن فرع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه ومن الآثار ما روى: أن عمر بن الخطاب أعطى رجلا مال يتيم مضاربة وكان يعمل به بالعراق) وعن ابن مسعود وحكيم بن حزام، أنهما قارضا بمعنى عملا بالمضاربة، ولا مخالف لهما في الصحابة، فصار إجماعا. وقد ذكر ابن المنذر أن المضاربة في الجملة جائزة بالإجماع عن أهل العلم³⁹.

³⁸ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2016، ص215

³⁹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية، مرجع سابق، ص382

3.2 شروط المضاربة:

عند تطبيق عقد المضاربة يجب الالتزام بمجموعة من الشروط للحفاظ على مشروعية وقانونية العقد، ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى ثلاثة أقسام⁴⁰:

أ. شروط المتعاقدين:

- كما هو الحال في أي عقد، يجب أن يتمتع المتعاقدون بالأهلية القانونية التي تتضمن السن والعقل، أو أن يكونوا مفوضين قانونياً بموجب وكالة.
- ويشترط كذلك لصحة العقد وانعقاده الإيجاب والقبول.

ب. شروط رأس المال:

- يشترط عامة الفقهاء بأن يكون رأس المال من النقود (الدراهم والدنانير).
- لا يجب أن يكون المال المقدم من طرف صاحبه عبارة عن دين في ذمة المضارب.
- يجب تسليم المال للمضارب بالمناولة أو بالتمكين.

ج. شروط خاصة بالربح:

- لا بد أن تكون حصة كل طرف من الأرباح معلومة.
- يشترط أن لا تكون الحصة من الربح مبلغاً مقطوعاً بل يجب أن تكون حصة شائعة كالثالث أو النصف على سبيل المثال.
- في حالة الخسارة لا يحق لصاحب المال أن يطالب المضارب بتحمل الخسائر إلا في حالة ثبوت الإهمال المتعمد والتعدي والتقصير.

⁴⁰ بلال صلاح الأنصاري، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، مرجع سابق، ص246

د. الشروط الخاصة بالعمل:

- لا يجب لصاحب العمل تقديم العمل أو الجهد بل يجب أن يختص به المضارب فقط.
- يجب على صاحب العمل عدم التضييق على العامل في مرحلة العمل.

4.2 أنواع المضاربة: ينقسم عقد المضاربة إلى قسمين وهما⁴¹:

1.4.2 المضاربة المطلقة:

يطبق هذا النوع عندما يقوم صاحب العامل بمنح الحرية للمضارب في اختيار العمل والمكان والزمان وصفة العمل، إضافة إلى حرية اختيار من يتعامل معهم، يعد تطبيق المضاربة المطلقة وفقا لهذه الصورة صعبا في البنوك الإسلامية وذلك لارتفاع خطورة ضياع الأموال.

1.4.2 المضاربة المقيدة:

على عكس النوع الأول، وحرصا من صاحب المال على ماله، يقوم البنك الإسلامي بدفع المال للمضارب بشرط استثماره وفقا لشروط يحددها مقدم المال.

2.2 المشاركة:

1.2.2 تعريف المشاركة⁴²:

تعرف الشركة لغة بأنها توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على جهة الشروع، وفي الاصطلاح فهي اختلاط نصيبين بحيث يقوم البنك الإسلامي بتمويل جزء من المشروع، على أن يغطي الباقي من طرف العميل، ويشترك الطرفان في العائد المتوقع سواء كان ربحا أو خسارة، وذلك في حدود النسب المتفق عليها، وعادة ما يقوم البنك بتفويض شريكه للقيام بالإشراف على المشروع وإدارته، ولا يتدخل البنك في الإدارة إلا في الحدود التي تسمح له بالتأكد من السير الحسن للعمل كما هو متفق عليه في العقد.

⁴¹ عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 150

⁴² محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 32

2.2.2 مشروعية المشاركة⁴³:

ثبتت مشروعية المشاركة بالكتاب والسنة والإجماع، في القرآن الكريم قال الله تعالى: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ..} سورة ص، الآية 24، والخلطاء في هذه الآية يقصد بها الشركاء.

أما في السنة، فقد روى أن البراء وزيد بن الأرقم كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما أن ماكان بنقد فأجيزوه، وماكان نسيئة أي بأجل فردوه.

وأما بالإجماع، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية المشاركة في الجملة، رغم وجود اختلاف بينهم في بعض أنواعها، فمنذ ظهور الإسلام كان المسلمون يتعاملون بالمشاركة دون اعتراض من الفقهاء.

3.2.2 شروط المشاركة⁴⁴:

يجب أن تتمتع كل أطراف عقد المشاركة بالأهلية.

- لا بد أن يكون رأس مال المشاركة من النقود المعروفة والمحددة ومن العملات المقبولة للتداول، أما إذا كانت حصة أحد الشريكين عينية فيجب تقييمها بدقة لتحقيق العدالة وتقدير حصص الشركاء بدقة والتي ستكون الأساس في كيفية توزيع العوائد.
- يمكن للشريك أن يقدم حصة تتمثل في سمعته التجارية والشهرة والثقة الفنية، مثل شركات الصنائع والوجوه.
- لا يشترط في عقد المشاركة تساوي حصص الشركاء، يوجب تقسيم الربح بنسب شائعة ومعلومة، أما الخسارة فيجب أن تقسم على أساس حصة كل شريك في رأس المال.
- لا يضمن الشريك ما أئلف إلا في حالة التقصير أو إذا تجاوز حدود الأمانة.
- يجوز للشريك فسخ العقد في أي وقت بشرط حضور كل الشركاء وعدم وجود ضرر من الفسخ.

⁴³ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، مرجع سابق، ص104

⁴⁴ عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، مرجع سابق، ص 111

4.2.2 أنواع المشاركة⁴⁵:

يمكن تمييز نوعين من المشاركة وهما: المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة.

أ. المشاركة الثابتة:

في هذا النوع يقوم البنك الإسلامي بتمويل جزء من تكاليف المشروع فيصبح مالكا للجزء الممول وشريكا في الربح والخسارة، ويتميز هذا النوع بثبات حصص كل الأطراف.

ب. المشاركة المتناقصة:

يعرف هذا النوع كذلك بالمشاركة المنتهية بالتمليك، فمن هذه التسمية يتضح أن حصص الشركات غير ثابتة، إذ يقوم البنك الإسلامي بتوقيع عقد مشاركة مع عميل بهدف تمويل مشروع معين، ثم يقوم ببيع جزء من حصته بشكل دوري للعميل حتى يصبح المشروع كاملا بيده في نهاية المدة المتفق عليها.

3.2 المزارعة والمساقاة:

1.3.2 تعريف:

1.1.3.2 المزارعة والمساقاة لغة:

المزارعة من الزرع، والزرع هو ما استتبت من البذر ويدل على تنمية الشيء⁴⁶، ومعنى المزارعة هو المعاملة على الأرض مقابل بعض ما يخرج منها⁴⁷.

أما المساقاة فهي من السقي⁴⁸، ويقال في لسان العرب: ساقى فلان فلانا كرمه أو نخله، أي دفعه إليه واستعمله فيه على أن يسقيه ويعمره ويقوم بمصلحته⁴⁹.

⁴⁵ عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص111

⁴⁶ عبد الله عمر حسين طاهر، العقود المضافة إلى مثلها، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط.1، 2013، ص95

⁴⁷ السيد سابق، فقه السنة، دار الفكر، لبنان، المجلد الثالث، ط.4، 1983، ص191

⁴⁸ السيد سابق، المرجع نفسه، ص288

⁴⁹ الإمام العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء السادس، مرجع سابق، ص302

2.1.3.2 المزارعة والمساقاة اصطلاحاً:

هي من عقود المشاركة الموجهة لخدمة أصل معين من طبيعة ما، فالأصل الثابت في المزارعة هي الأرض الزراعية، حيث يقوم شخص طبيعي أو معنوي يملك أرض ولا يستطيع خدمتها أو لا يرغب في ذلك بالتعاقد مع شخص أو جهة معينة للتكفل بخدمة الأرض، أما في المساقاة فالاختلاف يكمن في أن الأصل الثابت هو الشجر بحيث يتعاقد مالك الشجر مع طرف آخر ليتكفل بعنايته وسقياه حتى يثمر، وفي العمليتين يتفق الطرفان على تقسيم الناتج أو الثمرة، ويجب أن تكون الحصة جزء شائع محدد نسبياً⁵⁰.

وتختلف المساقاة أيضاً عن المغارسة في عدم اشتراط تحديد التوقيت، لأن عقد المغارسة يقع حتى يثمر الشجر، وأن وقت إدراك الثمر يكون معلوماً غالباً⁵¹.

3. الصكوك الإسلامية:

1.3 تعريف:

الصكوك لغة هي جمع صك، والصك بمعنى كتاب وهو كلمة فارسية معربة، أصلها جك، وله عدة معاني منها: وثيقة اعتراف بمال مقبوض، أو ورقة تثبت حق في ملك ونحوه، ولتمييز الصكوك عن الأسهم والسندات أطلقت عليها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) اسم "صكوك الاستثمار" وعرفت بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"⁵².

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "مستندات أو شهادات تُمثل ملكية نسبة شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو

⁵⁰ شوقي أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي: أصول ومبادئ، دارا لفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2013، ص134-135

⁵¹ عبد العزيز قاسم محارب، الاقتصاد الإسلامي علماً وعملاً، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط.1، 2015، ص683

⁵² أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، مصر، ط.1، 2009، ص 15-16

نشاط استثماري معين وفقاً لأحكام الشريعة ومبادئها"، يتم إصدار هذه الصكوك (التصكيك) من طرف الجهة المالكة للموجودات، أو من جهة أخرى تدعى شركة ذات غرض خاص يتم بوصفها بجهة أمينة⁵³.

أما مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فقد عرفها بأنها " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"⁵⁴.

2.3 خصائصها:

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص يمكن طرحها كما يلي⁵⁵:

- الصكوك الإسلامية هي وثائق مالية متساوية القيمة، تعبر عن ملكية حصص شائعة في أصول تدر دخلاً.
- الصك الإسلامي لا يمثل ديناً في ذمة مصدره، بل هو أداة مالية قائم على قاعدة تقاسم العائد والمخاطر (الغنم والغرم).
- يتم توجيه الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية وليس لتسديد ديون قديمة.

3.3 حكمها الشرعي⁵⁶:

يتم إصدار الصكوك الإسلامية على أساس عقد من العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي تأخذ الصكوك أحكام هذه الصيغ، وحسب قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فلا يجوز إطفاء الصكوك إلا بقيمتها السوقية أو بالقيمة المتفق عليها عند الإطفاء، وبالنسبة لمدير الصكوك فهو أين وليس بضمان لقيمة الصكوك إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط المشاركة أو المضاربة أو الوكالة في الاستثمار.

أما من حيث قابليتها للتداول، فقد حدد مجمع الفقه الإسلامي ضوابط يجب الالتزام بها وهي كما يلي:

⁵³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مسرد المصطلحات والتعريفات المستخدمة في وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الرابط:

https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php، تاريخ الإطلاع: 2021-11-27

⁵⁴ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 600

⁵⁵ عبد العزيز قاسم محارب، الاقتصاد الإسلامي علماً وعملاً، مرجع سابق، ص 527-528

⁵⁶ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 646-599

- يجوز تداول الصكوك بالسعر المتفق عليه إذا كانت الصكوك تمثل حصص شائعة من أعيان أو حقوق أو منافع.
- إذا كانت الصكوك لازالت تمثل نقودا فيطبق على تداولها أحكام الصرف.
- إذا تم تحويل الموجودات التي تمثلها الصكوك إلى ديون كما يحصل في المرابحة فيتم تطبيق أحكام الدين على تداول الصكوك.
- إذا كانت الصكوك تمثل خليطا من الأعيان والنقود والديون والمنافع والحقوق فيمكن تداول هذه الصكوك بشرط أن تكون النقود والديون تابعة لما يصح أن يكون متبوعا، ويجب أن تكون الورقة المالية (الصك) متضمنة لملكية المتبوع، أما في حالة انتفاء هذه الشروط فيخضع التداول لأحكام الغلبة أي بمراعاة نسبة الديون والنقود إلى إجمالي الموجودات.

4.3 الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات والأسهم:

تتفق الصكوك الإسلامية مع الأسهم في عدة نقاط، فكلاهما يمثلان حصص متساوية القيمة قابلة للتداول، ولهما قيمة اسمية، كما أن حاملهما معرض للربح والخسارة، وفي المقابل هناك عدة نقاط تخلف فيها الصكوك عن الأسهم، فالسهم يمنح صاحبه الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت والمشاركة في الإدارة، والرقابة، أما حامل الصك فلا يملك هذه الحقوق.

ومن ناحية مدة المشروع، فإن السهم يمثل حصص من رأس المال شركة ليس لها في الأغلب تاريخ محدد للتصفية، لأن الغرض منها هو الاستمرارية في النشاط، أما الصكوك فهي تمثل حصص في مشروع غالبا محدد بتاريخ بداية ونهاية، أما بالنسبة لطبيعة الصكوك، فهي تعتبر منتج من المنتجات التجارية، أما الأسهم فهي تمثل ما تملكه الشركات من أصول وليست من منتجاتها⁵⁷.

وبمقارنة الصك مع السند، فكلاهما يمثلان حقا على الشيوخ في ملكية أصول معينة، لكن الفرق أن في حالة السندات تكون الأصول عبارة عن ديون نقدية بريا، أما بالنسبة للصكوك فهي أعيان قد تختلط بشيء من

⁵⁷ سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية: الأزمة - المخرج، دار الفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2010، ص141-142

الديون أو النقود، والصك الذي يقوم على أساس شرعي لا يضمن لحامله قيمة الصك الاسمية أو أي عائد، أما السند فيمنح ضمانات لحامله⁵⁸.

5.3 أنواع الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بتنوعها وملاءمتها لطبيعة كل مشروع، إذ يتم إصدار الصكوك بناء على صيغة التمويل المستخدمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإذا أرادت شركة ما تمويل مشروع بصيغة المضاربة، ستقوم بإصدار صكوك المشاركة، مقيدة أو مطلقة، وإذا كانت الصيغة تمويلا بالمشاركة فستصدر صكوك المشاركة، ويمكن أن تصدر أيضا أنواع أخرى، كالصكوك القائمة على صيغ الإجارة، المرابحة، السلم والاستصناع⁵⁹.

1.5.3 صكوك المضاربة:

تعتبر صكوك المضاربة بديل لحسابات الاستثمار في البنوك التقليدية، وهي تمثل التآلف الحقيقي بين من يملكون المال وليس لديهم الإمكانية لتشغيله وبين من يملكون الخبرة إلا أنهم لا يملكون المال، فمثلا يقوم المستثمرون بشراء صكوك المضاربة من المصرف مقابل قيام المصرف باستثمار أموالهم وفق عقد المضاربة في أنشطة المصرف⁶⁰.

2.5.3 صكوك المشاركة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو أصول النشاط ملكا لحمة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس المشاركة، وذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار⁶¹.

⁵⁸ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، دار التعليم الجامعي، مصر، ب.ط،

2014، ص47

⁵⁹ حمزة شوادير، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص 288

⁶⁰ سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية: الأزمة - المخرج، مرجع سابق، ص145-146

⁶¹ زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص104-105

3.5.3 صكوك المرابحة:

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة بصيغة المرابحة، تصبح السلعة ملكا لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها، ويجوز تداول صكوك المرابحة بعد استلام المؤسسة للبضاعة وقبل بيعها للمشتري، أما بعد التسليم فلا يجوز تداولها، حيث أصبحت من قبل الديون العينية⁶².

4.5.3 صكوك الإجارة والسلم والاستصناع:

صكوك الإجارة هي مستندات تستثمر حصيلتها في شراء أصول إنتاجية على أن يعاد تأجيرها إلى مستخدميها، يعني أنها تقع على أعيان يمكن استغلال منفعتها لفترة طويلة نسبيا، ويمكن أن تنتهي الإجارة بالتملك و يمكن أن تنص في العقد على بيع الأصل المؤجر في نهاية المدة إلى المستأجر، والعائد على صكوك الإجارة معروف ومحدد مسبقا.

أما صكوك السلم فهي مستندات تستثمر حصيلتها في شراء سلع تستلم في المستقبل، وبالنسبة لصكوك الاستصناع، فتخصص الحصيلة لتصنيع وبيع المعدات والآلات والأدوات الصناعية ثم بيعها للراغبين فيها⁶³، وقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك"⁶⁴.

5.5.3 صكوك المزارعة والمساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها من طرف صاحب الأرض أو الشجر، يتم استخدام حصيلة الاكتتاب في تمويل مشاريع خدمة الأرض والشجر، المكتتبون في صكوك المزارعة هم المزارعون والشركات المتخصصة في الزراعة الذين يقومون بزراعة الأرض مقابل جزء من المحصول، أما في صكوك المساقاة فالمكتتبون هم الأشخاص أو الشركات التي تملك الخبرة والقدرة على العناية بالشجر والتي تتمثل في الري، التسميد، التقليم، تهيئة شبكات المياه والصرف ومعالجة الآفات الزراعية، ومقابل هذه الخدمات يستحق المكتتبون

⁶² أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2013، ص31

⁶³ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، مرجع سابق، ص245

⁶⁴ أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص76

حصة متفق عليها من المحصول، وتمثل صكوك المزارعة والمساقاة بعد قفل باب الاكتتاب حصص شائعة في موجودات المزارعة والمساقاة والمحاصيل⁶⁵.

4. صناديق الاستثمار:

هي عبارة عن أوعية استثمارية يطرحها البنك للاكتتاب بعد اختيار مجال معين للاستثمار المحلي أو الأجنبي، ويقوم البنك الإسلامي بإدارة الصندوق مقابل نسبة شائعة في الربح، ويمكن أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين. ويحكم نشاط صناديق الاستثمار عقد المضاربة الشرعية⁶⁶، ويصدر عنها وثائق وفقا لهذه الصيغة، وهي نوعان: وثائق إدارية تمثل حصة البنك في رأس مال الأوعية الاستثمارية التي يؤسسها، وتمنحه الحق في إدارتها واتخاذ القرارات وغيرها، أما النوع الثاني وهو وثائق المضاربة التي تخص المستثمرين وحصتهم في رأس مال الصندوق، لكن تمنح هذه الوثائق الحق في التدخل في إدارة الصناديق⁶⁷.

1.4 أنواع صناديق الاستثمار:

يمكن تمييز نوعين من صناديق الاستثمار وهما الصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة⁶⁸:

1.1.4 الصناديق المفتوحة:

يقصد بها تلك الصناديق التي تتضمن رؤوس أموال غير ثابتة، بحيث تتغير بزيادة وحداتها أو بسبب النقص نتيجة لاسترداد المستثمرين لبعض أو كل وحداتهم، وبمعنى آخر أن صناديق الاستثمار تمنح الحرية والإمكانية للمستثمرين بالدخول والخروج منها، وبالتالي هي صناديق ليس لها رأس مال محدد أو مدة زمنية معينة، ويمثل هذا النوع من الصناديق ما يصل إلى 95% من الأوعية الاستثمارية المنتشرة في الأسواق العالمية، ومن بين الصناديق المفتوحة التي تم تأسيسها يوجد الصندوق المفتوح الذي أسسته شركة الراجحي البنكية للاستثمار في سنة 1990م، وهو صندوق موجه للمضاربة الشرعية بالبيضائع.

⁶⁵ أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 42-44

⁶⁶ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 200

⁶⁷ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 32-33

⁶⁸ زينب السيد سلامة، ماهية صناديق الاستثمار وإدارتها في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، السعودية، مج.39، ع.1، 1999، ص 89

2.1.4 الصناديق المغلقة:

وعلى عكس الصناديق المفتوحة، فإن الصناديق المغلقة لا تمنح المستثمرين إمكانية إنشاء وحدات جديدة أو سحب وحداتهم من الصندوق في كل وقت، إذ يتم إنشاء هذا النوع بفتح باب الاكتتاب لمدة محددة، ويوجد المبلغ الذي تم تجميعه لخدمة هدف معين وفي أجل محدد، وبالتالي للصناديق المغلقة رأس مال محدد وعمر زمني محدد يصنف في الأغلب ضمن الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل بحيث لا يقل عن 3 سنوات ويمكن أن تجاوز 5 سنوات، لكن في المقابل ورغم عدم إمكانية إنشاء وحدات جديدة أو سحب وحدات قديمة، يتيح الصندوق للمستثمرين تداول أوراقهم المالية في سوق الأوراق المالية بالبيع والشراء.

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية:

1. الودائع البنكية:

تعتبر الودائع من الأعمال البنكية البارزة في البنوك الإسلامية، وفي العرف البنكي تنقسم الودائع إلى نوعان: ودائع عينية حقيقية كأيداع الذهب أو المستندات حيث يتم وضعها في خزائن حديدية مقابل أجره.

أما النوع الثاني فهو ما يتعلق بالنقود التي يودعها أصحابها لدى البنك، وينظر القانون فإن هذه الودائع في الحقيقة هي عبارة عن قرض لأن البنك لا يحتفظ بعينها بل يستخدمها ويلتزم برد المثل، وأما بالنظر إلى الشرع، فإن الوديعة أو القرض يكون جائزاً إذا ما كان هذا النشاط خالياً من الربا كما هو الحال في الودائع الجارية، أما في الأنواع الأخرى فلا تعتبر جائزة لاشتغالها على الفائدة المحرمة، فالبنك الإسلامي لا يقبل الودائع بصفقتها قرض مضمون وبفائدة مقطوعة ومحددة مسبقاً، وإنما يقبلها بصفقتها عقد مضاربة يستفيد المودع بموجبه من الربح ويتحمل الخسارة، وأما إذا وضعت الوديعة بصفقتها قرضاً، فإن البنك الإسلامي أن يضمن قيمة الوديعة بالخضوع للقاعدة الشرعية "الغرم بالغنم" والتي تطبق في الودائع الجارية⁶⁹.

2. الاعتماد المستندي:

تعد خدمة الاعتماد المستندي من المعاملات الحديثة في البنوك وتعتبر وسيلة إلى تنفيذ الوفاء بالثمن في عمليات التبادل التجاري بين الدول، وهي عبارة عن تعهد كتابي يصدره البنك بناء على طلب عميله أو

⁶⁹ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط.6، 2007، ص267

المستورد، يتعهد البنك بموجبه بدفع المبلغ المطلوب للمستفيد أو المصدر، وذلك مقابل تقديمه المستندات المطلوبة التي تكون مطابقة للشروط المحددة في الاعتماد.

ومن المنظور الإسلامي فعقد الاعتماد المستندي يعكس ثلاث صور لعقود المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي: عقد الكفالة أو الضمان، عقد الوكالة وعقد الحوالة.

وبناء على ذلك، فقد أجاز الفقهاء المعاصرون هذا العقد، حيث خرجها الفقهاء على أساس العقود السابق ذكرها، ففي حالة عقد الوكالة، يجوز للبنك تطبيق هذه المعاملة مقابل أجره أو عمولة يتم الاتفاق عليها مع فاتح الاعتماد (المستورد) مع اشتراط عدم احتساب الأجرة على أساس أجل الاعتماد، أما في حالة عقد الكفالة وإذا كان الاعتماد غير مغطى أو مغطى جزئياً، فيكون البنك كفيلاً وضماناً عن طالب الاعتماد تجاه المصدر (المستفيد) بالجزء المتبقي أي غير المغطى، وفي هذا النوع لا يجوز للبنك أن يأخذ أجره مقابل خدمة الكفالة وذلك بإجماع الفقهاء.

أما في حالة عقد الحوالة، فيحيل المستورد المصدر باستيفاء ثمن السلعة من البنك، ويقبول البائع ينتقل ثمن البضاعة من ذمة المستورد إلى ذمة البنك، والحوالة كم سبق توضيحها هي جائزة شرعاً، ويمكن للبنك أن يأخذ عليها عمولة، لكن على أساس التوكيل واستيفاء الحقوق حتى يتجنب الوقوع في فخ الربا⁷⁰.

3. خطابات الضمان:

الضمان في الإسلام أو ما يعرف بالكفالة هو باب من أبواب الإرفاق والإحسان، لا يجوز أن يأخذ الضامن أجراً مادياً أو أن يكون هناك ضمان متبادل بمعنى "اضمني أضمنك"، لكن يجوز له أن يسترد مصاريفه التي يدفعها بهدف الضمان بشرط أن تكون بدون زيادة.

وقد قال الإمام الشافعي عن الكفالة أنها معروف، بينما وصفها النووي بأنها باب من أبواب التبرع، وفي مواهب الجليل (مالكي) فإن الضمان هو معروف وإحسان، ولا يجوز ضمان بجعل أي لا يجوز أخض عوض عن فعل الخير⁷¹.

⁷⁰ أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 288-290

⁷¹ رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 112

4. صرف العملات:

يعتبر شراء وبيع العملات الأجنبية من بين المعاملات البنكية المعاصرة التي يقوم بها البنك الإسلامي، يلتزم البنك عند تطبيق هذه المعاملات بأحكام الصرف في الإسلام، بحيث يشترط أن يكون سعر الصرف سواء كان بيعاً أو شراءً معادلاً للسعر الحاضر فقط، ففي الاقتصاد الإسلامي يعتبر السعر الآجل في الصرف أمراً مرفوضاً، ويشترط كذلك لإتمام هذه المعاملات التقابض يدا بيد أي عند لحظة التعاقد على عملية تبادل العملات⁷².

5. الحوالات البنكية:

كلمة حوالة في اللغة مأخوذة من النقل أو التحويل، وفي الاصطلاح البنكي هي: "عملية نقل النقود أو الأرصدة من حساب إلى حساب، أو من بنك إلى بنك، أو من بلد لآخر وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية بالأجنبية أو الأجنبية بأجنبية أخرى".

ويمكن تقسيم الحوالات البنكية إلى حوالات داخلية وخارجية، تتم الحوالات الداخلية بنقل النقود والأرصدة من مكان لمكان آخر داخل البلد، بحيث يكون للعميل حساباً جارياً يغطي قيمة التحويل أو يقوم بإيداعها ليقوم البنك بتحويل المبلغ إلى الشخص المحدد عن طريق البريد أو التلفون أو التلكس أو الفاكس أو عن طريق شيط بنكي، ويتم ذلك مقابل أجرة أو عمولة.

أما الحوالات الخارجية فتتم بنقل النقود من دولة إلى أخرى بهدف دفع ثمن بضاعة، أو سداد لدين أو بهدف الاستثمار في الخارج، ويشترك كذلك أن يكون للعميل حساباً جارياً يغطي قيمة الحوالة أو يقوم بإيداع المبلغ المطلوب ليقوم البنك بتحويله مقابل أجرة.

أما بالنسبة للتكييف الفقهي لهذه المعاملة، ففي حالة الحوالة الداخلية التي تتم بعملة واحدة، فهي تعتبر وكالة بأجرة حيث يقوم البنك بتحويل المبلغ بناء على طلب العميل ويقوم باحتساب الأجرة على أساس التكلفة التقديرية والمصروفات الفعلية، أما بالنسبة للحوالات الخارجية، فهي معاملة تتضمن وكالة بأجرة وعملية صرف للعملات، وفي هذه الحالة يستفيد البنك من العمولة أو الأجرة مضاف إليها فرق السعر بين العملتين على أساس

⁷² الطاهر قانا، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية - البنك الإسلامي الأردني نموذجاً -، دار الخليج، الأردن، ط.1،

السعر اليومي، ونظرا لاستحالة تبادل العملات يدا بيد في مجلس التعاقد، وباعتبار أن ذلك هو شرط لصحة عملية الصرف، فإن البنك يقوم بعملية التحويل حالا وإجراء القيود المحاسبية ويسلم العميل في المجلس إشعارا بذلك يقوم مقام القبض الذي يعتبر في العرف التجاري ملزما لمن أصدره وبالتالي يتحقق القبض الحكمي⁷³.

6. الخدمات الاستشارية:

تقدم البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية مجموعة من الخدمات الاستشارية، والتي تتمثل في إعداد دراسات جدوى للمشروعات وتقييمها وإبداء الرأي بها وإمداد المستثمرين بأفضل الفرص الاستثمارية، كما يقوم بتزويد العملاء والمتعاملين بمعلومات استشارية المتعلقة بصيغ العمل البنكي الإسلامي والفرق بينها بين الصيغ الأخرى⁷⁴.

7. الخدمات البنكية الإلكترونية:

بهدف التوجه نحو الرقمنة، تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات البنكية من خلال قنوات إلكترونية متعددة كالهاتف المصرفي والانترنت، وخدمات الصرف من خلال ماكينات الصراف الآلي ATM، وغيرها من الخدمات الإلكترونية الحديثة⁷⁵.

المبحث الثالث: المخاطر في البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية بصفتها شركة أو منشأة بنكية تهدف إلى الاستثمار والربح هي عرضة للعديد من المخاطر كغيرها من البنوك، وبالتالي تشترك البنوك الإسلامية والتقليدية في العديد من المخاطر، ولكن بالنظر إلى طبيعة نشاطات البنوك الإسلامية الخاصة فإن مصادر هذه المخاطر تختلف عن البنوك التقليدية، كما أن هذه الطبيعة المميزة تجعل البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر إضافية خاصة بها.

⁷³ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص276

⁷⁴ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق،

ص202

⁷⁵ محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص161

المطلب الأول: تعريف المخاطر

تعرف المخاطر بأنها احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة أو هي التذبذب في العائد المتوقع على استثمار معين، أو بمعنى آخر الخطر في مجال الاستثمار هو عدم التأكد من الحصول على العائد أو حجمه أو زمنه أو انتظامه⁷⁶، وفي المجال المصرفي تعرف المخاطر بأنها احتمال أن يكون العائد الفعلي على الاستثمار أقل من العائد المتوقع⁷⁷.

أما عند الفقهاء، فتم استخدام هذا المصطلح وعنوا به العديد من الأشياء ومن بينها ما يتعلق بموضوع الدراسة وهي المخاطرة التي بمعنى الأمر محتمل الوقوع أي بمعنى آخر المتردد بين الوقوع وعدم الوقوع⁷⁸.

المطلب الثاني: المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية

1. المخاطر البنكية المشتركة بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

تشهد البنوك الإسلامية مخاطر مماثلة لمخاطر البنوك التقليدية، يمكن تقسيمها إلى مخاطر مالية وتشغيلية، بحيث تصنف المخاطر المالية إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، بينما يتم تقسيم المخاطر التشغيلية إلى مخاطر داخلية وخارجية، ورغم هذا التشابه إلا أنه يرى البعض بأن هذه المخاطر لها أصول وآثار وانعكاسات مختلفة على البنوك الإسلامية، وعليه يمكن لهذه المخاطر أن تختلف عن مخاطر البنوك التقليدية في الهيكل وفي شدتها⁷⁹.

1.1 المخاطر المالية⁸⁰:

1.1.1 مخاطر الائتمان:

تاريخياً كان ينظر لمخاطر الائتمان بأنها المخاطر الأكثر تهديداً للبنوك، ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما يتخلف العميل عن الدفع سواء برغبته أو بسبب عدم قدرته المالية على الوفاء بالتزاماته المتعاقد عليها.

⁷⁶ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، ط.1، 2008، ص56

⁷⁷ Faten Ben Bouhenni, Chantal Ammi, Aldo Levy, Banking Governance, Performance and Risk-Taking: Conventional Banks vs Islamic Banks, John Wiley & Sons/ISTE, USA/UK, 2016, p.165

⁷⁸ عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2010، ص17

⁷⁹ Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, Edinburgh University Press, Scotland, 2013, p.31

⁸⁰ ibid, pp.34-39

2.1.1 مخاطر السوق:

يتم تعريف هذا النوع بأنه الخسائر الناتجة عن التقلبات في القيمة السوقية، هذا التعريف ينطبق على البنوك الإسلامية والتقليدية، لكن الاختلاف يكمن في بعض محددات القيمة السوقية، فالبنوك التقليدية تتعرض للمخاطر السوقية بفعل التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف وأسعار الفائدة التي تعتبر من أهم محددات القيمة السوقية في البنوك الربوية، أما البنوك الإسلامية فإن المخاطر السوقية تتألف من مخاطر أسعار الصرف، وأسعار السلع، ومخاطر الريح ومخاطر الأسهم.

3.1.1 مخاطر السيولة:

يشار إلى خطر السيولة على أنه عد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال أصوله السائلة أو القابلة للتحويل إلى سيولة، من خلال هذا التعريف يتبين أن لهذه المخاطر بعدين: أحدهما يركز على الأصول السائلة، أما الآخر فيركز على قدرة البنك على جمع الأموال السائلة بتكلفة معقولة.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لمخاطر أخرى، وكلما كان تأثير هذه المخاطر شديدا كلما كان خطر السيولة كبيرا للغاية لدرجة قد يؤدي إلى إفلاس البنك، وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية ورغم تشابه مصادر هذا الخطر، فإن مخاطر السيولة تكون أعلى، وهذا راجع إلى افتقار البنوك الإسلامية إلى أدوات سائلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعدم وجود سوق مالي إسلامي، إضافة إلى أن البنك الإسلامي غير قادر على الاستفادة من البنك المركزي كمقرض أخير باعتبار أن هذه العملية تتم بفائدة وهذا لا يتوافق مع مبادئ العمل البنكي الإسلامي.

4.1.1 المخاطر التشغيلية:

عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بأنها المخاطر التي قد تنتج بسبب إخفاق أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو بسبب أحداث خارجية⁸¹، يتفق هذا التعريف مع التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة البنكية BCBS والتي عرفت بأنها " مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل

⁸¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مسرد المصطلحات والتعريفات المستخدمة في وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق

العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الناتجة عن الأحداث الخارجية. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ، لكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة⁸².

2. المخاطر البنكية الخاصة بالبنوك الإسلامية:

إن الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية جعلتها تختص بمجموعة من المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية، وتتمثل هذه المخاطر في ما يلي⁸³:

1.2 المخاطر التجارية المنقولة:

في ظل المنافسة الشديدة التي يتعرض لها البنك الإسلامي سواء من طرف البنوك الإسلامية الأخرى أو البنوك التجارية، يضطر البنك تحت ظروف تجارية إلى التنازل عن جزء من أرباحه لزيادة عائدات المودعين، وذلك بهدف إقناعهم على الاستمرار في استثمار أموالهم بالبنك وعدم نقلها إلى بنوك أخرى وتجنب التعرض للمخاطر التجارية المنقولة أو كما تعرف أيضا بمخاطر الإزاحة التجارية.

2.2 مخاطر فقدان الثقة:

ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما يفقد العملاء ثقتهم بالبنك لأسباب مختلفة يعود البعض منها لغياب الفهم الصحيح للعمل البنكي الإسلامي وصعوبة التفريق بينه وبين العمل البنكي التقليدي، كما تعود بعض الأسباب إلى عدم التأكد من شرعية المعاملات البنكية الإسلامية، كما قد تعود إلى اعتقاد العملاء والمستثمرين بأن انخفاض العائد سببه التقصير والإهمال من جانب البنك في أداء عمله.

المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

بالنظر إلى واقع الاستثمار البنكي الإسلامي، يلاحظ أن البنوك الإسلامية توجه أنظارها في الأغلب نحو عقود المرابحة والإجارة باعتبارها العقود الأقل مخاطرة مقارنة بباقي العقود وخاصة العقود القائمة على المشاركة

⁸² BCBS, Principles for the Sound Management of Operational Risk, BCBS, BIS, 2011, p.3

⁸³ شوقي بورقية، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2015، ص114-115

كصيغتي المضاربة والشركة⁸⁴، وفي هذا الجزء سيتم التعرف على مصادر المخاطر بالتفصيل بتحليل كل صيغة على المستوى الفردي:

1. مخاطر الصيغ القائمة على الأصول:

1.1 مخاطر المربحة والإجارة:

في صفقة المربحة يقوم البنك بشراء سلعة معينة بهدف بيعها لعميل بناء على طلبه مع الوعد بالشراء، من خلال شروط العقد يجب أن تتم عملية الشراء الأول قبل التعاقد، كما أن وعد العميل بشراء السلعة غير ملزم (حسب فئة من الفقهاء) وفي ظل وجود قيود على الغرامات، فإن احتمال رفض العميل للشراء والوفاء بوعده يكون كبيراً وهذا ما يعرض البنك لما يسمى بمخاطر الائتمان⁸⁵، وقد يتعرض البنك لهذا النوع من المخاطر أيضاً عندما يعجز العميل عن السداد بسبب ظروف معينة أو يماطل في العملية مما يتسبب في تعطيل الأموال وعدم الاستفادة من استثمارها⁸⁶.

أما بالنسبة لمخاطر السوق، فتظهر في عقود المربحة على أنها مخاطر سعرية تتعلق بهامش الربح، بحيث أن سعر البيع يحدد مسبقاً وغير قابل للتغيير عند توقيع الاتفاق، لذا يواجه البنك تقلبات السوق طول فترة العقد.

من ناحية أخرى، يتعرض البنك نتيجة تطبيقه لصيغة المربحة إلى مخاطر تشغيلية تنتج عن احتمال وقوع ضرر أو تلف للأصل عند التسليم، مما يضطر البنك إلى تحملها، أيضاً قد تنشأ هذه المخاطر بسبب الآثار القانونية في العقد، كعدم تلبية الهدف التجاري من العملية.

أما بالنسبة لعقد الإجارة، ورغم أنها تعتبر عقداً ملزماً للطرفين، إلا أن البنك يتعرض أيضاً لمخاطر الائتمان، والتي قد تنشأ بسبب الإنهاء المبكر للعقد بسبب قوة قاهرة أو لانخفاض قيمة الأصل مما يعيق الاستفادة منه، كما قد تنشأ بسبب التأخر في سداد الأقساط.

وإلى جانب ذلك، يتعرض البنك إلى مخاطر تشغيلية باعتباره مالكا للأصل ومسؤولاً عن أي عيوب في الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار⁸⁷، وفيما يتعلق بمخاطر السوق، فإن هذه المخاطر تتجم من هذا النوع من

⁸⁴ Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, op-cit, p.51

⁸⁵ ibid, p.51

⁸⁶ صلاح الدين يوسف الريماوي، غسان سالم الطالب، حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، 2019، ص143

⁸⁷ Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, op-cit, pp.51-53

العقود من خلال مخاطر الأسعار المرتبطة بالقيمة المتبقية للأصول المؤجرة سواء، بعد نهاية العقد أو بعد إنهاء العقد واسترداد الأصل بسبب عدم السداد، وبمعنى آخر، تتعرض البنوك من خلال هذه العقود إلى خطر الخسارة النقدية بعد إعادة بيع الأصول المؤجرة⁸⁸.

2.1 مخاطر السلم والاستصناع:

يعتبر عقد السلم ملزماً للطرفين، كما يحق للمشتري إلغاء العقد واسترجاع المبلغ المدفوع في حالة فشل البائع في توفير البضاعة، ورغم ذلك فإن البنك قد يتعرض لمخاطر ائتمان بسبب التقصير أو التأخر في تسليم البضاعة، كما قد يتعرض لمخاطر تشغيلية خلال عملية التسليم ولمخاطر السوق بسبب تقلبات أسعار السوق في البضائع المراد بيعها بعد التسليم.

بالنسبة لمخاطر الاستصناع، فنظراً للتشابه بين عقدي الاستصناع والسلم، فإن كلا العقدين يشتركان في العادة في المصادر التي تتجم عنها المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية والتي تم توضيحها أعلاه، فالبنك بتوقيعه لعقد الاستصناع فهو عرضة لمخاطر السوق المتعلقة بهامش الربح والتقلبات في أسعار السلع، كما يتعرض لمخاطر تشغيلية في حالة الاستصناع الموازي عندما يقوم البنك بتسليم الشيء المصنوع بهدف تسليمه للمشتري النهائي، بحيث يكون مسؤولاً عن أي عيوب أو تكاليف صيانة، وللمشتري الحق في رفض تسلم البضاعة إذا لم تفي بالمواصفات المتفق عليها في العقد الأصلي⁸⁹.

وبالإضافة إلى ذلك يتعرض البنك لمخاطر عدم السداد من طرفين في حالة توقيع عقد مواز، فمن جهة المصنوع الأصلي قد يواجه البنك خطر عدم قدرة العميل على تسديد الأقساط أو تراجعها عن تطبيق العقد وفقاً للآراء الفقهية التي تعتبر أن العقد غير ملزم، وفي هذه الحالة يضطر البنك إلى الاحتفاظ بالسلعة وتحمل تكاليف التخزين والتسويق والبيع، وقد يتعرض لمخاطر السوق أو لخسارة عند بيع السلعة لطرف ثالث. ومن جهة أخرى، يتعرض البنك لمخاطر السداد عندما يعجز المصنوع الأصلي في العقد الثاني عن تسليم السلعة المصنعة في الوقت المحدد أو عدم تسليمها من الأساس في ظل ظروف معينة⁹⁰.

⁸⁸ عبد الكريم أحمد قندوز، عبد العزيز محمد السهلاوي، مخاطر أدوات التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، ع.7، 2017، ص68

⁸⁹ Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, op-cit, pp.54-58

⁹⁰ شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، ط.2، 2016، ص337

2. المخاطر القائمة على المشاركة في الأرباح⁹¹:

تشمل الصيغ القائمة على الأرباح صيغتي المشاركة والمضاربة، تصنف هذه المخاطر ضمن مخاطر الائتمان، إلا في حالة الاستثمار قصير الأجل في موجودات لأهداف تجارية والتي يتم التعامل معها على أساس مخاطر السوق.

1.2 مخاطر المضاربة:

في عقد المضاربة ورغم عدم دفع البنك للأموال على شكل دين، فإنه يتعرض كذلك لمخاطر الائتمان، وقد يكون مصدر هذه المخاطر عدم التزام المضارب بدفع حصص البنك المتفق عليها من الأرباح، كما يتعرض البنك لمخاطر ائتمان غير مباشرة عندما يتم استخدام أموال المضاربة في البيع الآجل، حيث يكون هناك احتمال عدم قدرة عملاء المضاربة على الوفاء بالتزاماتهم. ومن جهة أخرى، يتعرض البنك كذلك لمخاطر سوقية قد تنشأ عندما يكون العقد متعلقاً بعروض التجارة أو تجارة الأسهم.

2.2 مخاطر المشاركة:

تظهر مخاطر الائتمان في عقد المشاركة عندما يتخلف الشريك عن دفع حصص البنك المستحقة من الأرباح عند تاريخ الاستحقاق، وقد تنتج هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات، أي بمعنى أن البنوك قد لا تكون لديها المعلومات الكافية والحقيقية عن أرباح المشروع الممول، وقد تنتج أيضاً كما هو الحال مع المضاربة عندما يتم توجيه أموال المشاركة نحو نشاطات الخاصة بالبيع الآجل، وبالنسبة للمخاطر الأخرى فإن البنك الإسلامي يتعرض كذلك بشكل عام إلى مخاطر سوقية وتشغيلية، إلا في حالة المشاركة المتناقصة التي تخلو من المخاطر السوقية وذلك لوجود التزام بشراء حصة البنك من طرف الشريك.

3. مخاطر الصكوك الإسلامية:

كما سبق وعرفنا الصكوك الإسلامية، وبما أنها قائمة على صيغ التمويل الإسلامي، فهي عرضة بطبيعة الحال لنفس المخاطر، فقد تعود أسباب ظهور مخاطر ائتمان إلى عدم وفاء العميل بالتزاماته وفي مواعيدها، حيث في صكوك المرابحة قد يتراجع العميل عن استلام السلعة المشتراة في حالة اعتبار أن الوعد غير ملزم،

⁹¹ عبد الكريم أحمد قندوز، تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، ع.4، 2020، ص

وقد يتراجع عن استلام الشيء المصنوع في حالة صكوك الاستصناع إذا كان عقد الاستصناع غير ملزم أو يتأخر أو يتخلف عن السداد في حالة صكوك المرابحة والإجارة، أو عدم التزام العميل بتوريد السلع بالصفات المتفق عليها وفي الزمن المحدد في حالة صكوك السلم.

أما بالنسبة لمخاطر السوق، فتتطوي الصكوك على هذه المخاطر نتيجة لتقلبات في أسعارها السوقية، ترتبط هذه المخاطر بطبيعة الصكوك التي تمثل حصة شائعة في ملكية أصول حقيقية، وباعتبار أن هذه الأصول هي عبارة عن سلع وخدمات تباع في الأسواق فهي تتأثر بعوامل السوق المتمثلة في العرض والطلب، أو السياسات الاقتصادية وغيرها من العوامل، وتتطوي الصكوك كذلك على مخاطر أسعار الصرف عندما يتم إصدارها بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملة أخرى، أو في حالة الالتزام بمدفوعات متعلقة بعمليات المرابحة والتجارة الدولية⁹².

4. مخاطر الصيغ الإسلامية والسيولة:

إن تعرض البنك الإسلامي لمخاطر الائتمان، السوق والمخاطر التشغيلية ينجم عنه تدفقات نقدية سلبية، وبالتالي يكون البنك عرضة لنوع آخر من المخاطر وهو مخاطر السيولة⁹³، فعلى سبيل المثال، عندما يوقع البنك الإسلامي على عقد استصناع مع عقد مواز، يتعرض البنك لخطر السيولة في حالة فشل الشركة المصنعة في تسليم المنتج أو عندما تقوم بتسليمه ولكن بعد انتهاء المهلة الزمنية المتفق عليها، ونتيجة لذلك لن يتمكن البنك من بيعه إلى المصنوع النهائي في الوقت المتفق عليه، وبمعنى آخر يتوقع البنك تدفق نقدي لن يتم الحصول عليه في تاريخ البيع المستقبلي، وبالتالي يكون البنك أمام خطر عدم الوفاء بالتزاماته مع العملاء⁹⁴.

⁹² عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 57-62

⁹³ Rashidah Abdul Rahman, Fauziah Hanim Tafri, Yaseen Al Janadi, Instruments and Risks In Islamic Financial Institutions, Malaysian Accounting review, Special Issue, Vol 9, No 2, 2010, p.17

⁹⁴ Ioannis Akkizidis, Sunil Kumar Khandelwal, Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance, Palgrave Macmillan, UK, 2008, pp.64-66

المطلب الرابع: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

1. تعريف إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها منهج علمي تعتمد المؤسسات للتعامل ولمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وذلك عن طريق توقع الخسائر المحتملة، وتحديد الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها أو التقليل من آثارها المالية إلى الحد الأدنى⁹⁵.

ويمكن تعريفها كذلك على أنها " معرفة المخاطر وتحديد حجمها وأثرها واتخاذ القرار اللازم حيالها، ومما سبق يتبين أن إدارة المخاطر هي منهج قائم على أساليب علمية يعتمد البنك للتعرف على المخاطر المحتمل مواجهتها من ناحية النوع والحجم، بهدف دراستها والخروج بقرارات مناسبة تتمثل في إجراءات وتدابير تناسب نوع وحجم كل خطر، ويمكن أن تكون هذه التدابير إما تدابير وقائية أو تدابير تخفيفية⁹⁶.

2. أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

تسمح الشريعة الإسلامية للبنوك الإسلامية باتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لمواجهة المخاطر التي تعترضها، فالإسلام يحث على اتخاذ الأسباب في التعامل مع هذه المخاطر، لكن يشترط أن تكون الوسائل المستخدمة هي وسائل مشروعة وتؤدي إلى توزيع المخاطر بعدالة بين أطراف العقد⁹⁷، وبناء على ذلك تملك البنوك الإسلامية مجموعة من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتجنب المخاطر أو التقليل منها وهي كالآتي⁹⁸:

1.2 الالتزام بالمعايير الدولية:

تلتزم البنوك الإسلامية بالمعايير الصادرة عن بازل رغم اختلاف طبيعتها عن طبيعة البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تعمل على التكيف مع هذه المتطلبات في قياس وإدارة المخاطر بكل أنواعها.

⁹⁵ أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص172

⁹⁶ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار، مرجع سابق، ص 198

⁹⁷ أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص172

⁹⁸ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2008، ص441-450

2.2 الإفصاح المحاسبي والشفافية:

يجب على البنوك الإسلامية تضمين مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي في العقود القائمة على المشاركة التي تبرمها، ويمكن كذلك تعيين طرف ثالث وهذا بهدف التأكد من إتباع العملاء للإجراءات الإدارية والإنتاجية السليمة وضمان حصول البنك الإسلامي على نصيبه من الأرباح أو التأكد من أن الخسائر غير ناجمة عن تقصير أو تعد من طرف الشريك.

3.2 الاندماج والتكتل:

تعتبر هذه الخطوة مناسبة للبنوك الإسلامية باعتبار أن أغلبها يعتبر كمؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم، ففي حالة عدم قدرتها على رفع رأس مالها فمن المناسب أن تتجه نحو الاندماج لتتمكن من تحقيق التنوع في أنشطتها والرفع من كفاءتها التشغيلية.

4.2 الإلزام بالوعد:

يعتبر الوعد ملزماً من الناحية الشرعية والإخلاف به إثم، لكن من الناحية القانونية ذهب جمهور الفقهاء على عدم الإلزام إلا المالكية الذين ذهبوا إلى الإلزام بالوعد بشرط إذا أدى الإخلاف به إلى خسارة للموعد، وفي حالة المربحة فإن العقد مبني على وعد، لأن البيع لا يجوز إذا لا يمتلك البنك السلعة، وبالتالي لا يجوز إلزام المشتري بالشراء الأمر الذي دفع الفقهاء إلى إيجاد صيغة لإلزام الوعد ليتحقق الغرض منه ولتجنب الوقوع في مخالفة شرعية.

وبناء على ذلك أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي قراراً يفيد بأن الإلزام بالوعد في صيغة المربحة ليس إلزاماً بالشراء ولكنه التزام تجاه الموعد بالتعويض عن الضرر الذي وقع نتيجة لتراجع المشتري عن تنفيذ وعده.

5.2 غرامات التأخير:

هذا الأسلوب يطبق في البنوك التقليدية لكنه لا يناسب العمل البنكي الإسلامي باعتبار أن الزيادة على الدين هي ربا محرمة، ولكن لمواجهة احتمال تخلف العملاء عن السداد قام الفقهاء بإيجاد وسيلة رادعة للعملاء المقصرين وهي ما تعرف بالغرامات للخيرات، تتمثل هذه الغرامات في تغريم العميل المماطل بقدر تخلفه عن

السداد في الأجل، لكن هذه الغرامة لا تعتبر إيرادا للبنك بل تصرف في الخيرات، ورغم عدم استفادة البنك ماديا من هذه الأداة إلا أنها تعتبر وسيلة فعالة لحصول البنك على مستحقاته في الوقت المناسب وتقليل المخاطر.

6.2 الاستصناع الموازي:

ينطوي عقد الاستصناع على مجموعة من المخاطر، والبنك بصفته صانعا فيقع على عاتقه تحمل مخاطر التنفيذ، وبما أن البنك الإسلامية هو مؤسسة مالية وليست صناعية، فقد تمت صياغة عقد يسمى بالاستصناع الموازي، إذ يتجه البنك إلى إبرام عقد آخر مع مقاول يكون فيه مستصنعا ويكون منفذ العمل (المقاول) هو الصانع الفعلي، وبهذه الآلية ينجح البنك في نقل مخاطر التنفيذ إلى المقاول ليقتصر عمله فقط على الوساطة المالية.

7.2 التأمين التكافلي:

هو نظام تم تأسيسه انطلاقا من أفكار ومناهج الاقتصاد الإسلامي، فهو نظام قائمة على التعاون المنظم والتكافل بين جميع المشتركين، يقوم فيه المشاركون بالتبرع بكل أو جزء من اشتراكاتهم المدفوعة في تعويض الأضرار التي تقع لبعضهم وإعادة تكوين رؤوس أموالهم التي تعرضت للتلف، ويمكن للبنك الإسلامي الاستفادة من هذا النظام للتأمين على ممتلكاته والبضائع التي يستوردها بتمويل منهن والسيارات وكذلك التأمين الصحي لموظفيه.

8.2 البحث والتطوير:

رغم الأدوات التي تتوفر عليها البنوك الإسلامية إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية لمجابهة المخاطر الاعتيادية والخاصة بها، وقد أدى ذلك إلى تكثيف عملية البحث والتطوير بهدف إيجاد منتجات بنكية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو تطوير منتجات حالية دون الإخلال بشرعيتها وتكون قادرة على مواكبة متطلبات العصر.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة ماهية البنوك الإسلامية وتسليط الضوء على أهم الفروقات بينها وبين البنوك التقليدية، والتعرف على مصادر أموالها وكيفية توجيهها نحو الاستثمار، والتعرف أيضا على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية نخلص إلى النتائج التالية:

- كانت انطلاق الحركات التحررية للشعوب الإسلامية بمثابة الشعلة التي أوقدت فكرة تأسيس مؤسسات بنكية تلبي المتطلبات التمويلية للمجتمع الإسلامي بعيدا عن المنهج الغربي وأساليبه الربوية، وبدأت هذه الفكرة تتبلور لتتجسد فعليا في سنة 1963 من طرف الدكتور أحمد النجار الذي كانت له المبادرة في إنشاء مؤسسة بنكية تعتمد في مبادئها على قواعد الشريعة الإسلامية.
- لا تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك بكونها بنوكا لا تتعامل بالربا، فقواعد الشريعة الإسلامية التي تلتزم بها تشمل كافة المعاملات، والبنك الإسلامي مطالب باجتنب كل النشاطات التي تتعارض مع هذه القواعد كالاستثمار في شركات القمار والرهان، والمتاجرة في السلع المحرمة كالخمر ولحم الخنزير.
- تعتمد البنوك الإسلامية في تجميع الأموال على مصادر ذاتية وخارجية، تتمثل المصادر الذاتية في رأس المال المدفوع عند التأسيس ويمكن رفعه أو تخفيضه مستقبلا، كما تتمثل في الاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة، وتتشابه البنوك الإسلامية من هذه الناحية مع البنوك التقليدية، لكن من الناحية الأخرى فهناك اختلاف جوهري في المصادر الخارجية، فالبنوك الإسلامية تعتمد إلى جانب مواردها الذاتية على الودائع التي تنقسم إلى ودائع جارية وادخارية واستثمارية، لكن يكمن الفرق في أن البنك الإسلامية لا يضمن قيمة الودائع في الودائع الاستثمارية بل يطبق القاعدة الأساسية في العمل البنكي الإسلامي وهي الغنم بالغرم أي بمعنى أن المودع يستحق جزء من العوائد مقابل تحمله لجزء من المخاطر.
- تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الأدوات الموجهة نحو الاقتصاد الحقيقي والتي تلائم مختلف الاحتياجات التمويلية، إذ يقدم البنك الإسلامية أدوات تمويلية تقوم على تقاسم المخاطر وبعيدا عن المعاملات الوهمية القائمة على الربا، يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى أدوات البيوع والإجارة والتي تناسب

مشاريع اقتناء المباني والآلات ، وإلى أدوات قائمة على المشاركة والتي تساهم في تعظيم رأس المال والجمع بين أصحاب المال وأصحاب الخبرة الميدانية وخلق مشاريع تعود بالنفع على أطراف العقد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

■ وإلى جانب النشاط الاستثماري، تقدم البنوك الإسلامية غيرها من البنوك مجموعة من الخدمات البنكية كإصدار شهادات الضمان والحوالات البنكية الاعتمادات المستندية، وتقدم كذلك خدمات صرف العملات والخدمات الاستشارية للعملاء والمستثمرين، إضافة إلى تسهيل حصول العملاء على الخدمات البنكية المتنوعة من خلال قنوات إلكترونية أو ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية والرقمية.

■ تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عامة وخاصة، تتمثل المخاطر العامة في المخاطر المماثلة لمخاطر العمل البنكي التقليدي، وهي: المخاطر الائتمانية، السوقية، التشغيلية ومخاطر السيولة، ورغم التشابه إلى أن هناك اختلاف في جوهر هذه المخاطر ومصادر نشأتها وفي آثارها وشدتها، أما بالنسبة للمخاطر الخاصة، فيتعرض البنك الإسلامي إلى مخاطر فقدان الودائع والتي تتعلق بالعائد والمنافسة مع البنوك الإسلامية الأخرى وكذلك البنوك التقليدية، ويعرف هذا النوع بالمخاطر التجارية المنقولة أو مخاطر الإزاحة التجارية، أيضا يتعرض البنك إلى مخاطر فقدان الثقة التي تنشأ بسبب مواجهة العملاء لصعوبة فهم طبيعة العمل البنكي الإسلامي أو عدم التأكد من شرعية المعاملات أو بسبب اعتقاد العملاء بوجود تقصير وإهمال من طرف البنك قد تسبب في انخفاض العائدات.

■ نظرا لتعدد وتنوع المنتجات التمويلية في البنوك الإسلامية من ناحية الهيكل وشروط العقد، فإن مصادر المخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي تختلف من عقد لآخر.

الفصل الثاني:

مقررات لجنة بازل والبنوك

الإسلامية

تمهيد:

يعتبر تأسيس لجنة بازل خطوة كبيرة في الصناعة البنكية، فبعد الأزمات المتتالية التي شهدتها العالم والقطاع شكل خاص، كان لابد من القيام بمبادرة لوضع حد لهذه الأزمات، وكانت نتيجة هذه المبادرة تأسيس لجنة بازل للرقابة البنكية التي أحدثت تغييرات كبيرة في القطاع البنكي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فمنذ سنة 1988 حتى الآن، تعمل لجنة بازل على مجاراة التغييرات والتطورات المستمرة على مستوى القطاع وما يصاحبها من مخاطر متزايدة ومتجددة، وذلك من خلال إصدار مجموعة من الإرشادات المحدثة باستمرار لمساعدة السلطات الرقابية الوطنية على تطبيق رقابة سليمة وفعالة على البنوك بهدف حمايتها من خطر الإفلاس.

وفي هذا الفصل وبناء على ما سلف، سنتم دراسة هذا الموضوع بالتفصيل من خلال التعرف على لجنة بازل والأسباب التاريخية لنشأتها مع التركيز على المقررات الصادرة عنها منذ سنة 1988، وذلك بالإضافة إلى تسليط الضوء على طريقة تكييف هذه المقررات لمراعاة الخصائص المميزة للعمل البنكي الإسلامي، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار التعريفي للجنة بازل

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل

المبحث الثالث: طرق قياس المخاطر البنكية وفقا لاتفاقيات لجنة بازل

المبحث الرابع: تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: الإطار التعريفي للجنة بازل

تلعب لجنة بازل للرقابة البنكية دورها رئيسيا في تنظيم العمليات البنكية وتعتبر بمثابة الدرع الذي يحمي البنوك من المخاطر الخارجية والداخلية، ونظرا لهذا الدور الهام، سنحاول في هذا المبحث التعرف على لجنة بازل للرقابة البنكية وأهدافها ودورها في القطاع البنكي، مع تسليط الضوء على أسباب نشأتها، واستعراض مبادئها التسعة والعشرون.

المطلب الأول: بنك التسويات الدولية

يعتبر بنك التسويات الدولية أقدم مؤسسة مالية دولية بحيث تأسس في سنة 1930 في مؤتمر لاهاي ويقع مقره في مدينة بازل السويسرية، ويتشكل من 63 بنكا مركزيا (أو سلطة نقدية) يمثل بلدان من مختلف أنحاء العالم.

تعود تسمية بنك التسويات الدولية إلى دوره في تسوية مدفوعات التعويضات المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي، ويهدف البنك لدعم أهداف البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال التعاون الدولي، والعمل كبنك للبنوك المركزية¹.

المطلب الثاني: نشأة لجنة بازل

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهد العالم عولمة متزايدة في المجال المالي بإزالة ضوابط الصرف والقيود المباشرة على التدفقات النقدية، وكان المظهر الأكثر لفتا للنظر للعولمة المالية خلال الستينيات هو سوق اليورو دولار الذي شهد نموا هائلا في تلك السنوات واعتبره الكثيرون بأنه سوق دولي غير متبلور ويمثل تهديدا للسيطرة النقدية والتنظيمية الوطنية، هذا الوضع أثار قلق حكام مجموعة العشر دول، الأمر الذي دفعهم إلى تشكيل لجنة خاصة تدعى باللجنة الدائمة لعملة اليورو وذلك بتاريخ 1971/04، وكان الهدف من هذه اللجنة هو رصد تطورات السوق الأوروبية والإبلاغ عنها.

لكن مع بداية السبعينات وبداية انهيار نظام بريتون وودز، ووقوع حرب أكتوبر العربية /الصهيونية سنة 1973 التي أدت إلى انخفاض في إنتاج النفط في الخليج وارتفاع كبير في أسعار النفط وظهور اختلالات مالية

¹ Bank for International Settlements, link: <https://www.bis.org/about/>, seen on: 22/05/2022

ضخمة، كان السؤال المطروح هو ما إذا كان بإمكان النظام المصرفي الدولي والأسواق الأوروبية إعادة تدوير تدفق الأموال بين منتجي النفط (الدائنين) ومستوردي النفط (المدينين)، وبعد سنة من هذا الحدث، تلقى العالم ضربة ثانية بانهيار بنك هيرستات Herstatt bank والذي أثار تساؤلاً حول ما إذا كان النظام البنكي الدولي آمناً، في الوقت الذي أصبح فيه دوره ضرورياً لإعادة تدوير أموال النفط.

كان هذا السؤال بحاجة إلى تحليل وتقييم من قبل مجموعة تضم مسؤولين خبراء في الاقتصاد الجزئي للتنظيم التحوطي وأيضاً عمليات الصرف الأجنبي. ولكن لا يمكن توفير ذلك من قبل اللجنة الدائمة لعملة اليورو، التي كانت تركيزها ينصب على الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية العامة، وفي هذه اللحظة ظهرت الحاجة إلى لجنة تملك نظرة جزئية وتركز على التنظيم والإشراف²، فقام حكام مجموعة الدول العشر في 1974 بتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت رعاية بنك التسويات الدولية الموجود في بازل السويسرية³.

المطلب الثالث: تعريف لجنة بازل

هي لجنة كانت تسمى سابقاً بلجنة اللوائح المصرفية والممارسات الرقابية، تم إنشاؤها في نهاية سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشر G10، ومقرها في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وكان أول اجتماع للجنة في فبراير من سنة 1975، ومنذ ذلك الحين تعقد اللجنة اجتماعاتها ثلاث أو أربع مرات في السنة، تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم، وتكون بمثابة منتدى عالمي للتعاون المنتظم بين الدول الأعضاء في مسائل الرقابة المصرفية⁴.

وبعد أن كانت اللجنة تتألف من 10 دول، أصبحت حالياً تضم 45 مؤسسة مكونة من البنوك المركزية والسلطات ذات المسؤولية الرسمية عن الإشراف على الأعمال المصرفية، وتضم أيضاً 9 مراقبين ممتثلين في البنوك المركزية والمجموعات الإشرافية والمنظمات الدولية والهيئات الأخرى⁵.

² Charles Goodhart, The Basel Committee on Banking Supervision: A History of the Early Years 1974–1997, cambridge university press, UK, 2011, pp. 10-11

³ Ruth Wandhöfer, Transaction Banking and the Impact of Regulatory Change: Basel III and Other Challenges for the Global Economy, Palgrave Macmillan, UK, 2014, pp. 87-88

⁴ Bank for International Settlements, History of the Basel Committee, link: <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>, seen on: 22/05/2022

⁵ Bank for International Settlements, Basel Committee membership, link: <https://www.bis.org/bcbs/membership.htm?m=3%7C14%7C573%7C71>, seen on: 22/05/2022

ومنذ نشأتها، أصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات والمبادئ والمعايير الهادفة إلى تحسين الممارسات التنظيمية والإشرافية على مستوى القطاع، ورغم الأهمية الكبيرة التي تتسم بها الوثائق الصادرة عن هذه اللجنة بالنسبة للسلطات النقدية، إلا أن ما تصدره لجنة بازل لا يتمتع بأي طابع إلزامي أو قوة قانونية وذلك باعتبار أن اللجنة لا تمتلك سلطة رسمية فوق السلطة الوطنية، وبالتالي فإن مقررات بازل تصبح إلزامية للبنوك بمجرد اعتمادها من طرف البنوك المركزية والسلطات النقدية⁶.

المطلب الرابع: مبادئ لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل في سنة 2012 مجموعة من المبادئ الأساسية بلغ عددها 29 مبدءاً قابلة للتطبيق عالمياً، لتكون كمرجع أساسي لتقوية النظام المالي وتعزيز الاستقرار المالي على المستويين المحلي والدولي من خلال معالجة نقاط الضعف وتعزيز تطور الأنظمة الرقابية الفعالة، وقد قسمت اللجنة هذه المبادئ إلى مجموعتين بشكل واسع، بحيث تركز المجموعة الأولى وهي المبادئ من 1 إلى 13 على صلاحيات ومسؤوليات ومهام السلطات الرقابية، بينما تركز المجموعة الثانية من 14 إلى 29 على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك، ويجب الإشارة إلى أن عدد المبادئ الأساسية ارتفع من 25 إلى 29 مبدءاً وهذا يرجع إلى تقسيم المبدأ الأساسي الأول إلى ثلاث مبادئ مع إضافة مبدآن جديدتان يتعلقان بالإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات⁷، ويمكن عرض هذه المبادئ كالتالي:

أ. الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية⁸:

1. توفير نظام رقابي بمسؤوليات وأهداف واضحة بشكل يمنح السلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة وممارسة رقابة مستمرة ومتابعة الإلتزام بالقوانين والقيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
2. منح الاستقلالية للمراقب وتوفير الحماية القانونية والموارد الكافية، بالإضافة إلى خضوعها للمساءلة.
3. توفير إطار عمل للتعاون والتنسيق بين السلطة الرقابية والسلطات المحلية الأخرى وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية.

⁶ Bank for International Settlements, Basel Committee Charter, link : <https://www.bis.org/bcbs/charter.htm?m=3070>, seen on: 17/02/2023

⁷ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية لـ " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012"، صندوق النقد العربي، 2014، ص 16، الرابط: https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf

⁸ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، المرجع نفسه، ص 17-20

4. يتم تحديد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات الحاصلة على الترخيص والخاضعة للرقابة بصفتها بنك، ويجب ضبط كلمة مصرف أو بنك في الأسماء.
5. منح سلطة منح التراخيص للبنوك الصلاحية لوضع المعايير اللازمة لمنح التراخيص.
6. للسلطة الرقابية الصلاحية لمراجعة ورفض أو فرض شروط احترازية في حال تلقيها لطلب نقل ملكية كبيرة أو للسيطرة على حصص أغلبية في البنوك القائمة، بشكل مباشر أو غير مباشر.
7. منح السلطة الرقابية صلاحية قبول أو رفض أو تقديم توصية للسلطة التي تملك الصلاحيات أو فرض شروط احترازية على الاستحواذات والاستثمارات الكبيرة من قبل البنك.
8. تطوير ومتابعة التقييم المستقبلي لحجم المخاطر للبنوك وللمجموعات البنكية بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من البنوك والنظام البنكي ككل مع تقييمها ومعالجتها بشكل مبكر، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تصفية للبنوك بشكل منظم في حال تعذر استمرارها.
9. تحديد مجموعة مناسبة من آليات وأدوات لتطبيق الإجراءات الرقابية، مع استخدام أمثل ومتناسب للموارد الرقابية.
10. تجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية للبنوك بشكل منفرد وبشكل مجمع مع إمكانية التحقق من دقة التقارير بشكل ميداني أو عن طريق خبراء.
11. توفير الأدوات الرقابية الكافية للسلطة الرقابية بشكل يمنحها القدرة على إتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب تجاه ممارسات أو أنشطة غير سليمة تعرض البنوك والنظام البنكي للخطر.
12. تطبيق الرقابة على المجموعة البنكية ومتابعة هذه الرقابة وتطبيق المعايير الاحترازية على هذه المجموعة فيما يخص كافة أعمالها في العالم.
13. التعاون وتبادل المعلومات بين السلطة الرقابية الأم والمستضيفة للمجموعات البنكية الأجنبية بهدف تطبيق رقابة فعالة على المجموعة وكياناتها والتعامل الفعال في حالة الأزمات، بالإضافة إلى أن السلطة الرقابية المستضيفة تطلب من البنوك الأجنبية اتباع المعايير المطبقة على البنوك المحلية.

ب. الأنظمة والمتطلبات الاحترازية⁹:

14. فرض توفير البنوك والمجموعات البنكية سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة بشكل يتناسب مع حجم المخاطر.
15. لا بد أن يفرض على البنوك أن يكون لديها عملية شاملة لإدارة المخاطر، يتم من خلالها تحديد وقياس وتقييم ومتابعة كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو تخفيفها في الوقت المناسب، تقييم مدى كفاية رأس مال وسيولة هذه البنوك، وذلك بالإضافة إلى وضع تدابير طوارئ ومراجعتها.
16. وضع متطلبات احترازية لكفاية رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقا لأوضاع السوق والاقتصاد، وتحديد مكونات رأس المال.
17. التأكد من وجود اتباع البنك لإجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان بشكل يتناسب مع القدرة على مواجهة هذه المخاطر من طرف البنك وطبيعتها وأوضاع السوق والاقتصاد.
18. التأكد من توفر سياسات وإجراءات ملائمة لدى البنوك بهدف تحديد وإدارة الأصول التي عليها ملاحظات بشكل مبكر وموجهاتها عن طريق مخصصات واحتياطات كافية.
19. تأكد السلطة الرقابية من وجود سياسات وإجراءات مناسبة تمكن البنك من تحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز والإبلاغ عنها والتحكم فيها أو التقليل منها في الوقت المناسب، مع وضع السلطة لحدود احترازية لتقييد التعرضات البنكية الكبيرة.
20. تحرص السلطة الرقابية على تطبيق البنوك لعملياتها مع أطراف ذات صلة وفقا لمبدأ المساواة مع باقي العملاء، وتطلب منها مراقبة هذه العمليات وتتخذ الإجراءات الملائمة للتحكم في المخاطر أو التقليل منها، كما تطلب السلطة التخلص من التعرضات على الأطراف ذات الصلة.
21. التأكد من وجود إجراءات وسياسات ملائمة لدى البنوك لإدارة مخاطر البلدان ومخاطر التحويل الناجمة عن الأنشطة الإقراضية والاستثمارية العابرة للحدود.
22. الحرص على وجود سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة مخاطر السوق.
23. التأكد من وجود أنظمة مناسبة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل بنك.

⁹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص 20-24

24. وضع السلطة لمتطلبات احترازية خاصة بإطار السيولة تتناسب احتياجات البنك، والتأكد من وجود استراتيجية تساعد في إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.
25. التأكد من وجود إطار عمل ملائم وفعال لإدارة المخاطر التشغيلية، ويشمل ذلك سياسات وإجراءات احترازية لإدارة هذه المخاطر وإعداد تقارير عنها بشكل مستمر.
26. تأسيس منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام البنوك بأعمالها وذلك من خلال التأكد من توفر أطر عمل ملائمة للرقابة الداخلية لدى هذه البنوك.
27. التأكد من احتفاظ البنوك والمجموعات البنكية بسجلات محاسبية كافية وإعداد التقارير المالية باتباع السياسات والممارسات المحاسبية المتفق عليها دولياً.
28. إلزام البنوك والمجموعات البنكية بنشر المعلومات بشكل فردي ومجمع.
29. تحرص السلطة الرقابية على وجود إجراءات وسياسات ملائمة تشمل قواعد صارمة متعلقة بحماية العملاء وتمنع من استخدام البنك لأغراض غير قانونية عن قصد أو غير قصد.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل

مقررات بازل هي اتفاقيات متعددة الجنسيات تم وضعها من قبل لجنة بازل للإشراف البنكي التابعة لبنك التسويات الدولية، شهدت هذه المقررات تطورات عديدة بمرور الزمن، تم نشر المقررات الأولى في عام 1988، وحددت فيها الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال، تم تنفيذ هذه المتطلبات في نهاية عام 1992، وفي 1999 تم اقتراح إطار ثاني لاتفاقيات بازل والتي عرفت ببازل 2 وتم نشرها في يونيو 2004، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تم الاتفاق على مراجعات إضافية لإطار رأس المال وتم طرح معايير ومتطلبات جديدة، تم إدخال هذه التعديلات في إطار جديد يسمى بازل 3 والذي نشر في سنة 2011¹⁰.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى هذه المقررات باستعراض وبشكل مفصل أبرز الإرشادات التي جاءت بها لجنة بازل في إصداراتها منذ 1988 حتى الآن.

¹⁰ Aron Gottesman, Michael Leibrock, Understanding Systemic Risk in Global Financial Markets, Wiley, John Wiley & Sons, USA, 2017, p.159

المطلب الأول: بازل 1

بعد عمل دام لسنوات، أصدرت لجنة بازل أول وثيقة لها في تاريخ 15 جويلية من عام 1988، تمثل هذه الوثيقة إطارا خاصا بكفاية رأس المال والذي يعرف بإطار عمل بازل 1، تم توجيه هذه الوثيقة إلى البنوك العاملة في دول مجموعة العشر إضافة إلى البنوك خارج هذه الدول والتي تقوم بأعمال دولية هامة، والهدف من هذه الوثيقة هو ضمان درجة عالية من الاتساق لتحقيق التقارب الدولي للوائح الإشرافية التي تحكم كفاية رأس مال البنوك الدولية، وتعزيز سلامة واستقرار النظام البنكي الدولي.

ومن خلال هذه الوثيقة تركّز لجنة بازل على عملية تقييم رأس المال فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، بحيث حددت اللجنة كيفية قياس نسبة كفاية رأس المال (معيار كوك) في البنوك النشطة دوليا، وذلك من خلال تضمين الوثيقة بمجموعة من الإرشادات المتعلقة بتحديد مكونات رأس المال وطريقة ترجيح الأصول بمخاطرها، إضافة إلى النسبة الدنيا المطلوبة وتاريخ تنفيذ هذه الإرشادات¹¹.

1. مكونات رأس المال¹²:

يتكون رأس المال حسب لجنة بازل من شريحتين وهما: رأس المال الأساسي والمساند، يتضمن رأس المال الأساسي رأس المال السهمي والاحتياطات المعلنة، بحيث يتمثل رأس المال السهمي في الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية (لكن باستثناء الأسهم الممتازة التراكمية).

وبالنسبة للشريحة الثانية المتمثلة في رأس المال المساند، فتتضمن الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم الأصول، مخصصات عامة واحتياطات خسائر القروض، والديون الثانوية، وتتضمن هذه الفئة كذلك أدوات رأس المال التي تجمع بين خصائص معينة لحقوق الملكية وللديون مثل الأسهم الممتازة التراكمية، الأسهم الممتازة طويلة الأجل، وأدوات الدين الإلزامية القابلة للتحويل.

وقد قامت اللجنة بإجراء استقطاعات من قاعدة رأس المال والتي تمثلت في خصم الشهرة من عناصر المستوى الأول من رأس المال، والاستثمارات في الشركات التابعة التي تعمل في الأنشطة البنكية والمالية التي لم يتم توحيدها في الأنظمة الوطنية.

¹¹ BCBS, International convergence of capital measurement and capital standards, BIS, 1988, pp.1-3, link: <https://www.bis.org/publ/bcbs04a.pdf>

¹² ibid, pp.2-7, link: <https://www.bis.org/publ/bcbs04a.pdf>

2. نظام أوزان المخاطر:

لتقييم كفاية رأس المال للبنوك اعتمدت اللجنة على نهج وزن المخاطر لترجيح الأصول والتعرضات خارج الميزانية، فمن خلال هذا المنهج يتم استخدام هيكل أوزان بسيط قدر الإمكان بحيث تم استخدام خمس أوزان فقط وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100% ويتم استخدام هذه الأوزان حسب حجم المخاطر التي تتعرض لها موجودات البنك¹³، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 2: أوزان المخاطر حسب فئة الأصول في الميزانية العمومية

المطالبات	الوزن الترجيحي
<ul style="list-style-type: none"> - النقد - المطالبات على الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية وتمول بتلك العملة. - مطالبات أخرى على الحكومة المركزية والبنوك المركزية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. - المطالبات المضمونة نقدًا لأوراق الحكومة المركزية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو بضمان الحكومات المركزية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 	0%
<ul style="list-style-type: none"> - المطالبات على كيانات القطاع العام المحلية، باستثناء الحكومة المركزية، والقروض التي تضمنها هذه الكيانات. 	0%، 10%، 20%، 50% (حسب التقدير الوطني)
<ul style="list-style-type: none"> - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومصرف التنمية الدولي ، ومصرف التنمية الآسيوي ، ومصرف التنمية الأفريقي ، وبنك الاستثمار الأوروبي)، والمطالبات المضمونة بالأوراق المالية الصادرة عن هذه البنوك. - مطالبات على البنوك المؤسسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والقروض المضمونة من قبل البنوك المؤسسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. - مطالبات على البنوك المؤسسة في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع فترات 	20%

¹³ BCBS, International convergence of capital measurement and capital standards, op-cit, p.8

<p>استحقاق متبقية تصل إلى عام واحد والقروض ذات أجل استحقاق متبقي يصل إلى سنة واحدة مضمونة من قبل البنوك المؤسسة في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.</p> <p>- المطالبات على كيانات القطاع العام غير المحلية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثناء الحكومة المركزية، والقروض التي تضمنها هذه الكيانات.</p> <p>- البنود النقدية قيد التحصيل.</p>	
<p>- قروض مضمونة بالكامل برهن عقاري على العقارات السكنية المشغولة أو سيشغلها المقترض، أو المؤجرة.</p>	<p>50%</p>
<p>- المطالبات على القطاع الخاص.</p> <p>- مطالبات على بنوك مؤسسة خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع استحقاق متبقي يزيد عن عام واحد.</p> <p>- المطالبات على الحكومات المركزية خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية - وتمول بتلك العملة - انظر أعلاه).</p> <p>- مطالبات الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام.</p> <p>- المباني والآلات والمعدات والأصول الثابتة الأخرى.</p> <p>- العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات الاستثمارية غير الموحدة في الشركات الأخرى).</p> <p>- أدوات رأس المال الصادرة عن بنوك أخرى (ما لم يتم خصمها من رأس المال).</p> <p>- جميع الأصول الأخرى.</p>	<p>100%</p>

المصدر: BCBS, International convergence of capital measurement and capital standards, BIS, 1988, pp.21-22, lien:

<https://www.bis.org/publ/bcbs04a.pdf>

الجدول رقم 3: عوامل تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية

<p>الأدوات والمعاملات</p>	<p>عامل تحويل الائتمان (credit (conversion factor</p>
---------------------------	--

0%	- التزامات مماثلة ذات أجل استحقاق أصلي يصل إلى عام واحد ، أو التي يمكن إلغاؤها دون قيد أو شرط في أي وقت.
20%	- الحالات العرضية المتعلقة بالتجارة قصيرة الأجل ذاتية التصفية.
50%	- بعض البنود العرضية المتعلقة بالمعاملات (مثل سندات حسن الأداء وكفالات اشتراك بمزايدة والضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية المتعلقة بمعاملات معينة). - تسهيلات إصدار السندات وتسهيلات الاكتتاب الدوارة. - التزامات أخرى ذات تاريخ استحقاق أصلي يزيد عن سنة واحدة.
100%	- بدائل الائتمان المباشرة، على سبيل المثال الضمانات العامة للمديونية (بما في ذلك خطابات الاعتماد الاحتياطية التي تستخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية) والقبول (بما في ذلك التأييد الذي يحمل طابع القبول). - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء ومبيعات الأصول مع حق الرجوع ، حيث تظل مخاطر الائتمان مع البنك. - مشتريات الأصول الآجلة والودائع الآجلة والأسهم والأوراق المالية المدفوعة جزئياً.

المصدر: BCBS, International convergence of capital measurement and capital standards, op-cit, pp.23-24

3. معيار كفاية رأس المال (معيار كوك)¹⁴:

يمثل هذا المعيار نسبة رأس المال إلى الموجودات الموزونة بالمخاطر، حددت اللجنة هذه النسبة بمقدار 8%، منها 4% تخص رأس المال الأساسي، تمثل هذه النسبة الحد الأدنى الذي يجب على البنوك الدولية أن تبلغه.

وبناء على هذا فإن معيار كفاية رأس المال يحسب كالاتي:

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال}}{\text{المخاطر المرجحة}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

¹⁴ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر : إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص257-258

تعني هذه المعادلة أنه يتوجب على البنك وضع 8 وحدات نقدية كاحتياط مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها، وهذا بهدف الحد من مخاطر إفلاس العمل أو الأطراف المقابلة.

أما نسبة رأس المال الأساسي فتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال الأساسي} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{المخاطر المرجحة}} \leq 4\%$$

4. تعديل اتفاقية رأس المال:

في سنة 1996، أصدرت لجنة بازل تعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليشمل المخاطر السوقية بعد أن كانت يغطي فقط مخاطر الائتمان، ووفقا لهذا التعديلات، بقيت النسبة الأدنى لكفاية رأس المال كما في الإصدار الأول، لكن تم إحداث تغييرات على بسط ومقام الكسر، ففي المقام يتم حساب نسبة كفاية رأس المال الكلية بضرب مقياس المخاطرة السوقية في مقلوب 8% (12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة الخاصة بمخاطر الائتمان، أما بسط الكسر فيضم رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية المحدد في الاتفاقية الأولى، ويضاف إليه عناصر رأس المال كشريحة الثالثة والتي تضم القروض المساندة لأجل سنتين¹⁵.

يخضع استخدام الطبقة الثالثة لرأس المال لعدد من الشروط. على سبيل المثال، لا يمكن استخدام المستوى 3 من رأس المال إلا فيما يتعلق بمخاطر السوق؛ وبالتالي، فإن متطلبات المستوى الأول من رأس المال وشريحة رأس المال الثانية لمخاطر الائتمان ظلت دون تغيير بعد التعديل¹⁶.

المطلب الثاني: بازل 2

لقد كشف التطبيق العملي لتوصيات بازل في إطارها الأول عن عدة عيوب ونقاط ضعف في معيار كفاية رأس المال، هذا الأمر دفع اللجنة إلى المسارعة في مراجعة معيارها وإضافة التعديلات المناسبة لمواجهة التطورات الجديدة خاصة في ظل انتشار صيغ التمويل الحديثة كالمشتقات والتي أصبحت تعرض العمل البنكي

¹⁵ فائزة لعرفان، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص90-91

¹⁶ Aron Gottesman, Michael Leibrock, Understanding Systemic Risk in Global Financial Markets, Wiley, op-cit, p.163

لمخاطر سوقية عالية، ففي سنة 1996 قامت اللجنة بإصدار تعديلاتها المتمثلة في احتساب ملاءة خاصة لمواجهة المخاطر السوقية، وبعد ثلاث سنوات طرحت اللجنة إطارا جديدا لقياس كفاءة رأس المال ليحل محل الإطار القديم والذي سمي ببازل 2، وقد اعتبر هذا الاقتراح المشكل من عدة معايير بمثابة إطار أكثر دقة وشمولية للتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها ميزانيات البنوك¹⁷.

وقد واجهت المقترحات الجديدة عدة انتقادات من البنوك الدولية والسلطات الرقابية، مما أجبر اللجنة على إصدار تعديلات على المقترحات في يناير 2001، ونظرا لعدم الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المقترحات قامت اللجنة بإصدار مقترحات شبه نهائية في سنة 2003 وبعد كثير من التعقيبات تأخرت اللجنة في إصدار التقرير النهائي حتى شهر جوان من عام 2004 ليبدأ تطبيقها بعد سنتين¹⁸.

ووفقا لهذه المقررات الجديدة، بقي الحد الأدنى لنسبة رأس المال 8 في المائة، لكن أجرت اللجنة العديد من التغييرات مقارنة ببازل 1، حيث في هذه الطبعة يتم إضافة متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق التي أضيفت في 1996، ويتم كذلك احتساب ملاءة خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية التي تم تجاهلها في النسخة الأولى وفي كامل التعديلات التي أجريت عليها، وقدمت بازل 2 أيضا مفهومي مبتكرين ومهمين: مفهوم "الإشراف التنظيمي" ومفهوم "الإفصاح الإجباري والشفاف" عن البيانات المتعلقة برأس المال¹⁹.

¹⁷ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2013، ص153

¹⁸ فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008"،

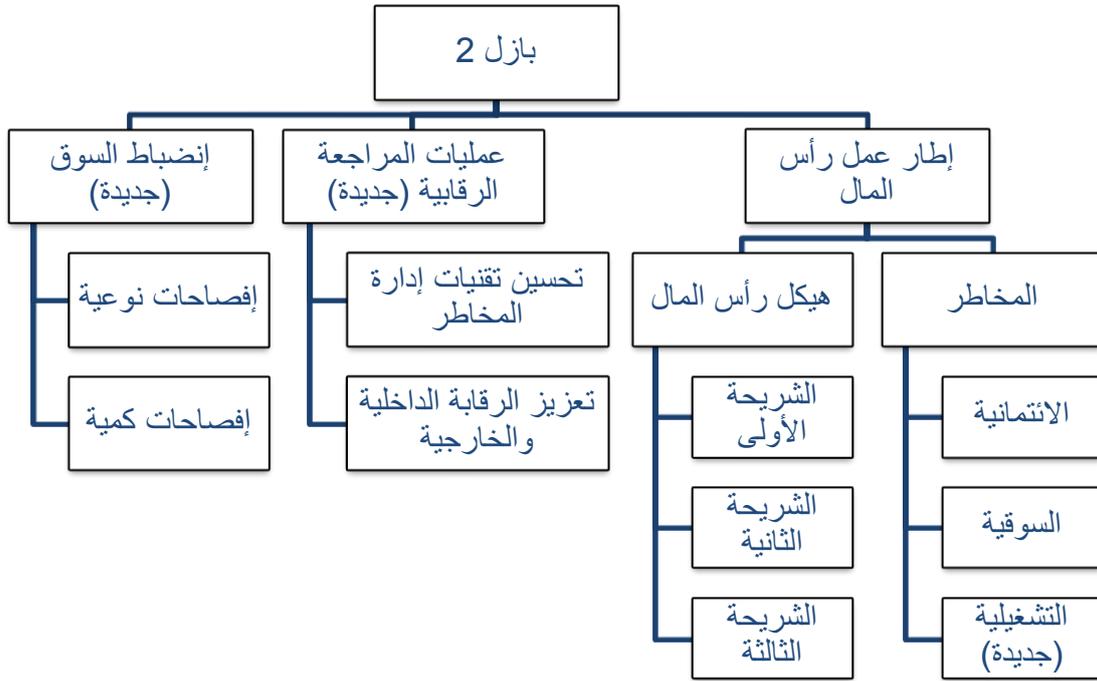
مرجع سابق، ص103

¹⁹ Ruth Wandhöfer, Transaction Banking and the Impact of Regulatory Change: Basel III and Other Challenges for the Global Economy, op-cit, p.102

1. ركائز بازل 2:

يعتبر اتفاق بازل الجديد أشمل وأعم من مجرد تطبيق نسبة 8% لكفاية رأس المال، فقد جاءت بازل 2 بتغييرات تشمل أكثر من جانب، بحيث ركزت على ثلاث ركائز (الشكل رقم 1) وهي: إطار كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق، ويمكن تفصيلها كما يلي:

الشكل رقم 1: مقررات بازل 2



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مصادر

1.1 الركيزة الأولى - معيار كفاية رأس المال²⁰:

ركزت اللجنة في المحور الأول من الإطار الجديد على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (8%) لكن قامت بإجراء تغييرات شاملة مقارنة بالاتفاق الأول على كيفية حساب أوزان المخاطر حيث أوجدت بدائل لأساليب ومنهجيات حساب الأوزان لتمكين البنوك من الاختبار بينها بشرط أن تحقق المعايير المطلوبة لتطبيق كل أسلوب، إضافة إلى ذلك أدخلت اللجنة على مقام الكسر مخاطر التشغيل وبالتالي يصبح على البنوك الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة هذه المخاطر.

²⁰ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص 32-49

ووفقا للمقررات الجديدة، يتم احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بضرب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي الموجه لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية في 12.5 (مقلوب نسبة الحد الأدنى لرأس المال) ثم يتم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها لمواجهة مخاطر الائتمان.

وبالتالي تصبح العلاقة في هذا الاتفاق بالصياغة التالي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة (الائتمان) + متطلبات رأس المال للمخاطر السوقية والتشغيلية} \times 12.5} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

2.1 الركيزة الثانية- عملية المراجعة الإشرافية:

على الرغم من التعديلات التي طرأت على إطار كفاية رأس المال وجعله أكثر حساسية للمخاطر، إلا أن اتفاقية بازل أوضحت بأن قدرة أي بنك على البقاء لا تعتمد فقط على مقدار رأس المال المحتفظ به لمواجهة المخاطر المحتملة، بل تعتمد أيضا على عناصر أخرى كجودة أنظمة إدارة المخاطر والإجراءات وإدارة رأس المال وعملية التخطيط، لذا في هذا المحور تحاول اللجنة توضيح دور السلطات الإشرافية المحلية في تعزيز التحسينات في تقنيات إدارة المخاطر، ومن بين الأدوار التي تلعبها السلطات الإشرافية الوطنية هو فرض نسب أعلى من الحد الأدنى في الركيزة الأولى في البنوك التي تكون إجراءات وأنظمة إدارة مخاطرها ضعيفة²¹.

وقد أوردت لجنة بازل للرقابة البنكية في نهاية المحور الثاني من الوثيقة النهائية لبازل 2 عشرون وثيقة مساندة تعتبر دليل شبه متكامل ليضمن تطبيقا سليما لاتفاق بازل 2 من طرف البنوك في حالة الالتزام بإرشاداته، وأيضا لضمان الإدارة السليمة للمخاطر البنكية والرقابة الداخلية والخارجية الفعالة بما يجعل أداء البنك جيدا وقويا²².

ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه الركيزة هو تطوير لبنوك لعمليات فعالة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها، وذلك من خلال رصد هذه المخاطر وتقديرها ومتابعتها والتحكم فيها، وبناء على ذلك، يجب على هذه البنوك أن

²¹ Francesco Saita, Value at Risk and Bank Capital Management, Academic Press, USA, 2007, pp.14-15

²² نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص32

تقوم بعملية تقييم فعالة وتشمل العناصر الرئيسية كافة لخطط رأس المال وإدارته، وتوفير رأس المال الكافي لتغطية مخاطر البنك²³.

وبموجب هذه الركيزة، حددت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الإشرافية، والتي تكمل تلك المبينة في التوجيهات الإشرافية المكثفة التي وضعتها اللجنة، بما في ذلك المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة، ويمكن تلخيصها كما يلي²⁴:

المبدأ الأول: يجب أن تكون للبنوك عملية لتقييم مدى كفاية رأسمالها الإجمالي فيما يتعلق بمخاطرها، وإستراتيجية للحفاظ على مستويات رأس مالها، فعند تقييم كفاية رأس المال، من الضروري أن تأخذ إدارة البنك المرحلة الخاصة من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك بعين الاعتبار، بالإضافة إلى ذلك يجب إجراء اختبار صارم وتطوعي للإجهاد يحدد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي يمكن أن تؤثر سلباً على البنك، وبناء على ذلك، تتحمل إدارة البنك المسؤولية الرئيسية عن ضمان حصول البنك على رأس المال الكافي لدعم مخاطره.

ويمكن تمييز خمس سمات رئيسية لعملية صارمة وفعالة وهي:

- إشراف مجلس الإدارة و الإدارة العليا.
- التقييم السليم لرأس المال.
- التقييم الشامل للمخاطر.
- المراقبة و الإبلاغ.
- مراجعة الرقابة الداخلية.

المبدأ الثاني: يجب على السلطة الرقابية وبشكل منتظم أن تقوم بمراجعة وتقييم العملية التي يقوم البنك من خلالها بالتقييمات الداخلية لكفاية رأس المال، ووضع المخاطر، مستويات رأس المال وجودة رأس المال المحتفظ

²³ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص10، الرابط:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/internal-capital-adequacy-assessment-icaap.pdf>

²⁴ BCBS, Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework - Comprehensive Version, Bis, 2006, pp.204-212, link: <https://www.bis.org/publ/bcbs128.pdf>

به، بالإضافة إلى قدرتها على مراقبة وضمان امتثالها لنسب رأس المال التنظيمية، ويجب على السلطة الرقابية اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة إذا لم تحقق هذه العملية النتائج المرضية والمستهدفة، يمكن للمراجعة الدورية أن تتضمن مزيجاً من:

- عمليات التفتيش والفحص في الموقع.
- مراجعة خارج الموقع.
- مناقشات مع إدارة البنك.
- مراجعة العمل الذي قام به المدققون الخارجيون (بشرط أن يركز بشكل كافٍ على المسائل الرأسمالية الضرورية).
- التقارير الدورية.

المبدأ الثالث: تتوفر السلطة الرقابية على أدوات متنوعة للتأكد من أن البنوك الفردية تعمل بمستويات كافية من رأس المال، وتتطلع لعمل البنوك بنسب تفوق الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمية ويجب أن تكون لديها القدرة على إلزامها بذلك، وتطلب السلطة الرقابية عادة أو تشجع البنوك على العمل بمخفف الصدمات أو بمصدات (buffers)، بالإضافة إلى معيار الركيزة الأولى وذلك للتعامل مع حالات عدم اليقين المحيطة بنظام الركيزة الأولى، وتعتبر هذه المصدات مفيدة للبنوك، إذ تحميه من تقلبات نسب رأس المال وانخفاض مستوياته إلى ما دون الحدود الأدنى، وتجعله غير مضطر لجمع رأس مال إضافي الذي يكون مكلفاً للبنك وخاصة إذا كان مطالباً بالقيام بذلك بسرعة أو في وقت تكون فيه ظروف السوق غير مناسبة، كما تساهم في تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتي لا تؤخذ بعين الاعتبار في الركيزة الأولى.

المبدأ الرابع: يجب على السلطة الرقابية التدخل في مرحلة متقدمة لمنع انخفاض رأس المال إلى مستويات أقل من المستويات الدنيا المطلوبة والكافية للتعامل خصائص المخاطر لبنك معين، ويجب أن إلزام البنك بتطبيق إجراءات تصحيحية سريعة إذا لم يتم الحفاظ على المستوى المطلوب لرأس المال أو استعادته، وقد تشمل هذه الإجراءات تقييد دفع توزيعات الأرباح، مطالبة البنك بإعداد وتنفيذ خطة استعادة كفاية رأس المال مرضية،

ومطالبته أيضا بجمع رأس المال الإضافي على الفور، ويجب أن تكون للسلطة الرقابية السلطة التقديرية لاستخدام الأدوات الأنسب لظروف البنك وبيئة التشغيل الخاصة به.

قد يستغرق تنفيذ بعض الإجراءات المطلوبة (مثل تحسين الأنظمة والضوابط) فترة من الوقت، لذلك، يمكن استخدام زيادة رأس المال كإجراء مؤقت بينما يتم اتخاذ تدابير دائمة لتحسين وضع البنك. وبمجرد أن يتم وضع هذه التدابير الدائمة في مكانها والتأكد من أنها فعالة من قبل السلطة الرقابية يمكن عندئذ التخلي على الزيادة المؤقتة في رأس المال.

3.1 الركيزة الثالثة: انضباط السوق

تتناول مسألة انضباط السوق تقديم مجموعة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها تحسين قدرة المشاركين في السوق على تقييم المعلومات الأساسية حول هياكل رأس مال البنوك ومستوياته، والتعرض للمخاطر، وعمليات إدارة المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال بشكل عام²⁵.

لكي تعمل آلية انضباط السوق بشكل فعال، من الضروري أن يتلقى أصحاب المصلحة معلومات متكررة وذات صلة وذات مغزى فيما يتعلق بالمخاطرة وعمليات البنوك، ويجب أن يكون الكشف عن هذه المعلومات إلزاميا، وحسب هذه الركيزة فإن الإفصاحات الواردة مطلوبة على أساس نصف سنوي باستثناء بعض الإفصاحات النوعية العامة التي يمكن الإفصاح عنها سنويا، وبالنسبة للمعلومات عن كفاية رأس المال فيجب الإفصاح عن المستوى الأول من رأس المال وإجمالي رأس المال على أساس تقارير فصلية.

وفيما يتعلق بالتعرض للمخاطر، تتطلب الركيزة معلومات عن المخاطر الرئيسية التي تشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ولا تتطلب هذه الركيزة الإفصاح عن معلومات كمية عن المخاطر الأخرى كمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة²⁶.

ويجب على البنك كذلك الإفصاح عن بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية، وأيضا يجب أن يكشف عن معلوماته الخاصة بعملياته الداخلية المستخدمة لتقييم كفاية رأس مال البنك.

²⁵ Morton Glantz, Johnathan Mun, The Banker's Handbook on Credit Risk: Implementing Basel II, Academic Press, 2008, pp.10-11

²⁶ Rajesh Kumar, Strategies of Banks and Other Financial Institutions Theories and Cases, Academic Press, USA, 2014, pp.48

وترى لجنة بازل بأن تقييد البنوك بهذه الركيزة يعتبر وسيلة فعالية لإعلام السوق بالمخاطر التي يواجهها البنك، وهذا الأمر يسمح بإجراء مقارنات واقعية بين البنوك، ولضمان تطبيق هذه الإرشادات يمكن إتباع عدة آليات تبدأ من الحث المعنوي عن طريق الحوار وقد تنتهي بعقوبات مالية حسب درجة خطورة عدم الالتزام بجميع متطلبات الإفصاح²⁷.

2. تعديلات بازل 2 (بازل 2.5):

بعد الأزمة المالية العالمية قامت لجنة بازل بالاستجابة سريعا وذلك في شهر جويلية من عام 2009 بنشر حزمة من الوثائق عرفت ببازل 2.5، تضمنت هذه الحزمة تحسينات على إطار عمل بازل 2، تنقيحات على إطار عمل مخاطر السوق لبازل 2، وإرشادات لحساب رأس المال للمخاطر المتزايدة في سجل التداول.

تتمثل هذه الوثائق في مجموعة من التدابير التنظيمية كان الهدف منها تعزيز إطار بازل 2 والاستجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية²⁸، ومواكبة "الابتكار المالي" الذي حدث في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية²⁹، بحيث حاولت لجنة بازل تعزيز متطلبات رأس المال لسجل التداول بموجب بازل 2³⁰، تقليل المخاطر في بعض أنشطة التوريق والأنشطة خارج الميزانية، الحد من الإقراض المفرط، تعزيز الرقابة على مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك والمجموعات البنكية، وتعزيز انضباط السوق ومتطلبات الإفصاح لتكون أكثر صرامة³¹.

تتعلق التدابير الجديدة لبازل 2.5 بحساب رأس المال التنظيمي بموجب مناهج مختلفة لبازل 2، مع التركيز على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان³²، وتضمن هذا الجانب قواعد جديدة تمثلت في: رسوم رأس مال المخاطر المتزايدة (Incremental Risk Charge (IRC)، مقياس المخاطر الشامل للأدوات التي تعتمد على الارتباط الائتماني (The Comprehensive Risk Measure (CRM)، حساب القيمة المعرضة للمخاطر

²⁷ فائزة لعرفان، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008"،

مرجع سابق، ص 139-140

²⁸ BCBS, Basel II: Enhancements to the Basel II framework, Bis, 2009, p.1, link: <https://www.bis.org/publ/bcbs157.pdf>

²⁹ Imad A. Moosa, Good Regulation, Bad Regulation The Anatomy of Financial Regulation, Palgrave Macmillan, UK, 2015, p.122

³⁰ Jan Frait, Vladimír Tomšík, Impact and Implementation Challenges of the Basel Framework for Emerging, Developing and Small Economies, Comparative Economic Studies, v56, issue 4, 2014, p.493

³¹ Imad A. Moosa, Good Regulation, Bad Regulation The Anatomy of Financial Regulation, op-cit, pp.121-122

³² ibid, p.123

تحت الضغط (Stressed VAR)³³. وقد سلطت اللجنة الضوء على عمليات التوريق وإعادة التوريق، إذ ركزت على معالجة المخاطر الكامنة في هذه العمليات، وحاولت معالجة نقاط الضعف (بما في ذلك نشاط التوريق) التي تمت ملاحظتها والكشف عنها في عمليات إدارة مخاطر البنوك خلال الاضطرابات المالية التي بدأت في عام 2007، وحاولت كذلك تعزيز انضباط السوق بمعالجة نقاط الضعف الملحوظة في الإفصاح العام في عدة مجالات رئيسية من بينها عمليات التوريق في سجل التداول والتعرضات لإعادة التوريق³⁴.

وقد واجهت هذه التعديلات بعض الانتقادات بحيث تم وصفها بالمستعجلة ورأى المصرفيون أنها بعيدة عن المثالية وتفتح الكثير من الأبواب أمام تفسيرها، كما أنها تحتاج لتغطية الكثير من الجوانب في إطار مخاطر السوق³⁵.

المطلب الثالث: بازل 3

رغم التزام البنوك بالمتطلبات الأدنى للجنة بازل إلا أنها لم تسلم من الأزمة المالية الأخيرة في سنة 2008، فبدأت توجهات الدول العشرين G20 للبحث عن حلول جذرية لجعل اتفاق بازل أكثر قوة لمواجهة هذا الحجم من الأزمات، ففي عام 2009 نشرت لجنة بازل مجموعة من الوثائق بغرض تقوية الركائز الثلاثة لبازل 2 واحتواء الأزمة المالية الراهنة، وفي 12 سبتمبر من عام 2010 اجتمع محافظي البنوك المركزية وممثلي أعضاء اللجنة (عددهم 27 بعد التوسيع) في بازل السويسرية وبعد شهرين من ذلك اجتمع زعماء مجموعة العشرين في العاصمة الكورية سيول للمصادقة على مقترحات اللجنة تحت اسم اتفاقية بازل 3 (الشكل رقم 2) ليتم اعتمادها رسمياً ونشرها في نهاية سنة 2010، وتم تحديد بداية سنة 2013 كتاريخ لبداية الالتزام بتطبيق إطار العمل الجديد، كما تم تحديد سنة 2019 كأجل أقصى للتطبيق الفعلي والكامل للمتطلبات مع وضع محطتين في سنتي 2013 و 2015 للمراجعة.

ومن أبرز التغييرات التي أدخلتها اللجنة على اتفاقية بازل هي زيادة متطلبات رأس المال وتحسين جودته في القطاع البنكي بهدف مواجهة الخسائر في فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، وبالتالي سيكون على البنوك الاحتفاظ بمستويات عالية من رأس المال الإجمالي ورأس المال الأساسي ذو الجودة العالية³⁶.

³³ John C. Hull, Risk Management and Financial Institutions, John Wiley & Sons, 4th Edition, USA, 2015, p.354

³⁴ BCBS, Basel II: Enhancements to the Basel II framework, op-cit, pp.1-28, link: <https://www.bis.org/publ/bcbs157.pdf>

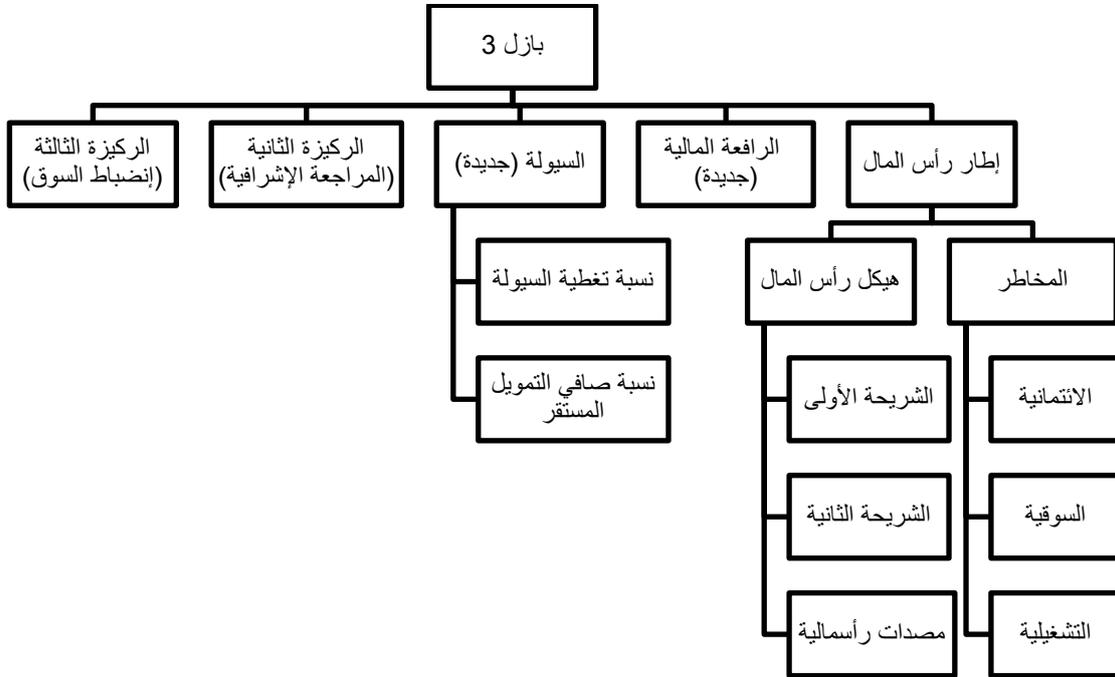
³⁵ Imad A. Moosa, Good Regulation, Bad Regulation The Anatomy of Financial Regulation, op-cit, p.124

³⁶ مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام، ط1، الأردن، 2020، ص91-92

وإلى جانب ذلك، أدخلت لجنة بازل نسبة الرافعة المالية كمكمل لإطار رأس المال القائم على المخاطر، بحيث تتميز هذه النسب عن نسبة الملاءة المالية بأنها لا تأخذ المخاطر بعين الاعتبار، وتشمل تعرضات داخل وخارج ميزانية البنك.

وإضافة إلى ذلك، أدخلت اللجنة حزمة من التغييرات تتعلق بجانب السيولة، بحيث تم اقتراح نسبي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، بحيث يعتبران أحد ابتكارات بازل 3، والهدف منهما هو تعزيز قدرة البنك على مواجهة ضغوطات السيولة على المديين القصير والطويل³⁷.

الشكل رقم 2: إطار عمل بازل 3



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مصادر

1. إصلاحات بازل 3:

1.1 تحسين قاعدة رأس مال البنك:

يتكون هيكل رأس مال البنك وفقاً للتغييرات الجديدة من شريحتين فقط (استبعاد الشريحة الثالثة) وهما رأس المال الأساسي Tier 1 (حالة الاستقرار) ورأس المال المساند Tier 2 (حالة عدم الاستقرار)، بالنسبة للشريحة

³⁷ Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux, Introduction to Banking, 3rd Edition, Pearson, UK, 2021, pp.208-210

الأولى، شددت اللجنة على إبعاد أدوات رأس المال من الصنف الأول والتي فشلت في تغطية المخاطر كما كشفت الأزمة المالية الأخيرة، وتقتصر الشريحة الأولى بعد هذه التغييرات في الأغلب على الأسهم العادية والأرباح المبقاة، بحيث تصل الأسهم العادية إلى 82.3% من الشريحة الأولى بما في ذلك رأس المال التحوطي³⁸، ويتم تصنيف الأسهم العادية والأرباح المبقاة ضمن حقوق الملكية من المستوى الأول (CET1)، وذلك بالإضافة إلى علاوة إصدار الأسهم، حقوق الأقلية، تراكم الدخل الشامل الآخر والاحتياطيات الأخرى المفصح عنها، والتعديلات التنظيمية الخاصة بحساب هذا الجزء³⁹.

ويتشكل رأس المال الإضافي (AT1) من أدوات دائمة تعتبر كحقوق ملكية بطبيعتها، وأدوات دائمة أو طويلة الأجل (استحقاق 5 سنوات كحد أدنى) والتي تشبه أدوات حقوق الملكية وتكون غير مضمونة، وأدوات قائمة على الدين والتي يمكن تحويلها إلى حقوق ملكية.

أما رأس المال المساند فهو يشمل أدوات طويلة الأجل لا تقل عن 5 سنوات، وهي أدوات تتصرف مثل الديون من حيث المبدأ، وهي غير مضمونة⁴⁰.

من وجهة نظر لجنة بازل فإن التغييرات الجديدة الصارمة في هيكل رأس المال ستعزز من قدرة البنوك على تغطية المخاطر بشكل أكثر فعالية، فكما هو موضح في الشكل رقم 3 فإن توسيع القاعدة الرأسمالية الأساسية (T1) وبالأخص النواة (CET1) سيوفر للبنك وسادة أكبر لامتناس أكبر قدر من الخسائر وبعدها سيتحمل رأس المال من الشريحة الثانية (T2) المزيد من الخسائر، وتعتقد اللجنة أن النسب المحددة للهيكل ستكون كافية لحماية البنك من تجاوز عتبة عدم الجدوى والتي تعني أن نسبة من الخسائر سيتحملها المودعون والدائنون⁴¹.

³⁸ Barbara Casu, Claudia Girardone , Philip Molyneux , Introduction to Banking, op-cit, p.207

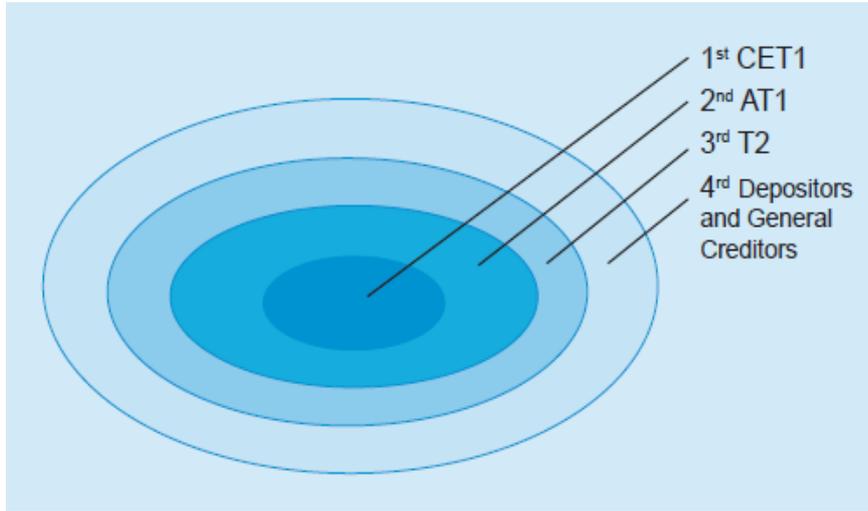
³⁹ BCSB, Definition of eligible capital, Bis, pp.3-4, link :

https://www.bis.org/basel_framework/chapter/CAP/10.htm?inforce=20191215&published=20200605&export=pdf

⁴⁰ Sairally Salma, Muhammad Marjan, Mustafa Madaa, Instruments for Meeting Capital Adequacy Requirements Under Basel III : A Shari'ah Perspective, International shari'ah research academy for islamic finance (isra), N^o52, 2013, p.8

⁴¹ ibid, p.5

الشكل رقم 3: نظام تحمل الخسائر



المصدر: Sairally Salma, Muhammad Marjan, Mustafa Madaa, Instruments for Meeting Capital Adequacy Requirements Under Basel III : A Shari'ah Perspective, International shari'ah research academy for islamic finance (isra), N^o52, 2013, p.5

وحسب توصيات لجنة بازل، تم إعادة هيكلة بسط نسبة كفاية رأس المال، بحيث تم رفع بنسبة رأس المال الممتاز (CET1) بما يعادل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بعد أن كانت 2% فقط، يعتبر رأس المال الممتاز بمثابة نواة رأس مال البنك التي تتألف فقط من رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة، أما الفئة الأولى من رأس المال Tier 1 فتم رفعها من 4% إلى 6% مع عدم احتساب الشريحة الثالثة عند حساب النسبة، وقد أضافت اللجنة نسبة احتياطية تسمى برأس المال التحوطي أو بالمصدات الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) وتقدر بـ 2.5% من الأصول ومكونة من الأسهم العادية بهدف مواجهة الصدمات المستقبلية، وبذلك ترتفع نسبة رأس المال الممتاز الواجب الاحتفاظ بها من طرف البنك إلى 7%، وتصبح النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال تقدر بـ 10.5%⁴².

وبالإضافة إلى ذلك، أضافت اللجنة نسبة احتياطية أخرى خاصة بالتقلبات الاقتصادية (Countercyclical Capital Buffer) والتي تتراوح بين 0-2.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر⁴³، والهدف من هذه النسبة هو ضمان أن متطلبات رأسمال القطاع البنكي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية التي تعمل فيها

⁴² مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، مرجع سابق، ص 92-94

⁴³ BCBS, The capital buffers in Basel III - Executive Summary, link: https://www.bis.org/fsi/summary/b3_capital.htm, seen on: 22/05/2022

البنوك، وتمثل هذه النسبة امتداد لرأس المال التحوطي، وتتألف بالكامل من رأس المال من المستوى الأول (CET1) ⁴⁴.

ولتطبيق هذه الإجراءات سيكون على البنوك رفع رؤوس أموالها من خلال إيجاد مصادر تمويلية كطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو احتجاز الأرباح لفترة طويلة لإعادة رسملتها أو يمكن اتخاذ قرار بالتقليل من حجم قروضها، وبما أن هذه الحلول تتطلب المزيد من الوقت منحت اللجنة الفرصة للبنوك بتطبيق متطلباتها بالتدريج بداية من 2013 حتى سنة 2019 التي حددت كتاريخ التطبيق الفعلي والكلي لبازل 3 ⁴⁵.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: برنامج التعديلات على رأس المال التنظيمي وفقا لبازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5	1.875	1.25	0.625				مصدات رأسمالية تحوطية
%7	%6.375	%5.75	%5.12	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين + مصدات رأسمالية تحوطية
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس المال الشريحة 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10.5	%9.875	%9.25	%8.625	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + مصدات رأسمالية تحوطية

المصدر: BCBS, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, BIS, 2010, p.69. lien : https://www.bis.org/publ/bcbs189_dec2010.pdf

⁴⁴ BCBS, Countercyclical capital buffer (CCyB), link: <https://www.bis.org/bcbs/ccyb/>, seen on: 22/05/2022

⁴⁵ مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، مرجع سابق، ص96

2.1 نسبة الرفع المالي Leverage Ratio:

تعتبر اللجنة هذه النسبة كإجراء مساند ومكمل لمتطلبات رأس المال غير قائم على المخاطر، ويتم تعريف نسبة الرافعة المالية لبازل 3 على أنها مقياس رأس المال (البسط) مقسوماً على مقياس التعرض (المقام)، يتمثل مقياس رأس المال لنسبة الرافعة المالية في رأس مال المستوى 1 (Tier 1) من إطار رأس المال القائم على المخاطر مع مراعاة الترتيبات الانتقالية، أما مقياس التعرض فهو يتشكل من مجموعة من التعرضات غير قائمة على المخاطر، وتشمل هذه المجموعة، التعرضات داخل الميزانية والبند خارج الميزانية، التعرض للمشتقات، التعرضات لعمليات تمويل الأوراق المالية⁴⁶، ويجب أن لا تقل النسبة عن 3% ودخلت مرحلة التطبيق بداية 2013/01 حتى عام 2017 وطالبت اللجنة بالإفصاح عنها بداية من سنة 2015⁴⁷.

3.1 نسب السيولة:

تعتبر متطلبات رأس المال القوية شرطاً ضرورياً لاستقرار القطاع البنكي ولكنها في حد ذاتها ليست كافية، إذ أن قاعدة السيولة القوية المعززة من خلال معايير إشرافية قوية لها نفس الأهمية⁴⁸.

ونظراً لهذه الأهمية، فرضت لجنة بازل في طبعها الجديدة تطبيق نسبي سيولة على البنوك وهما نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR، تعتبر النسبة الأولى معيار لقوة سيولة البنك على المدى القصير وتعني الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة HQLA والتي قد تتمثل في أوراق مالية خالية من المخاطر كسندات الخزنة وديون الشركات ذات التصنيف العالي، ويكون هذا المخزون قادراً على تحمل ضغوط السيولة الشديدة على مدار 30 يوماً، وقد يشمل سيناريو الضغط: انخفاض شديد في التصنيف الائتماني العام للمؤسسة أو خسارة جزئية في الودائع⁴⁹.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة نسبة تغطية السيولة كما يلي⁵⁰:

⁴⁶ BCBS, Leverage Ratio, p.7, link: https://www.bis.org/basel_framework/standard/LEV.htm?export=pdf

⁴⁷ Abul Hassan, Sabur Mollah, Islamic Finance : Ethical Underpinnings, Products, and Institutions, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018, p.23

⁴⁸ Moorad Choudhry , An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management, John Wiley & Sons, 2nd Edition, UK, 2018, p.288

⁴⁹ Joël Bessis, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons, UK, 4th Edition, 2015, p.23

⁵⁰ Moorad Choudhry , An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management, op-cit, p.288

مخزون الأصول السائلة عالية الجودة / إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة خلال الثلاثين يوماً القادمة
(في حالة الضغط) $\leq 100\%$

بدأ سريان مفعول هذا المعيار في عام 2015 حيث حددت اللجنة نسبة مبدئية قدرت بـ 60% من المبالغ المطلوبة على أن ترتفع النسبة إلى 100% في عام 2019⁵¹، والجدول التالي يوضح بالتفصيلة عملية التدرج في تطبيق النسبة في البنوك:

الجدول رقم 5: الترتيبات الانتقالية لتطبيق نسبة تغطية السيولة

1 يناير 2019	1 يناير 2018	1 يناير 2017	1 يناير 2016	1 يناير 2015	
100%	90%	80%	70%	60%	الحد الأدنى لنسبة LCR

المصدر: BCBS, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, BIS, 2013, p.2, lien: <https://www.bis.org/publ/bcbs238.pdf>

أما نسبة صافي التمويل المستقر، فهي مخصصة لتعزيز مرونة البنك على مدى فترة زمنية أطول من LCR من خلال خلق حوافز إضافية للبنك لتمويل أنشطته بمصادر تمويل مستقرة، وتشجيعه على تقييم أفضل لمخاطر السيولة عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية.

تتمتع نسبة NSFR بأفق زمني مدته عام واحد، ويفرض أن الموارد التي يرى المنظمون أنها غير متقلبة على مدى عام واحد تساوي على الأقل كمية الأصول التي ينظر إليها على أنها تبقى في مكانها في نفس الأفق، ويتم حساب النسبة من خلال مقارنة الأموال المستقرة المتاحة (ASF) بالأموال المستقرة المطلوبة (RSF)، تمثل الأموال المستقرة المتاحة التمويل الذي من المتوقع أن يبقى في مكانه لفترة ممتدة لا تقل عن عام واحد، باستثناء أي ديون متقلبة، أما الأموال المستقرة المطلوبة فتمثل مقدار الأصول أو الاستخدامات المستقرة التي يعتقد المشرفون أنه يجب دعمها بتمويل مستقر، وبناء على ذلك يجب أن تكون نسبة ASF إلى RSF لا تقل عن واحد⁵².

⁵¹ Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie Le Page, Économie contemporaine : Analyse et diagnostics, de boeck superieur, 4^e édition, 2013, pp.484-485

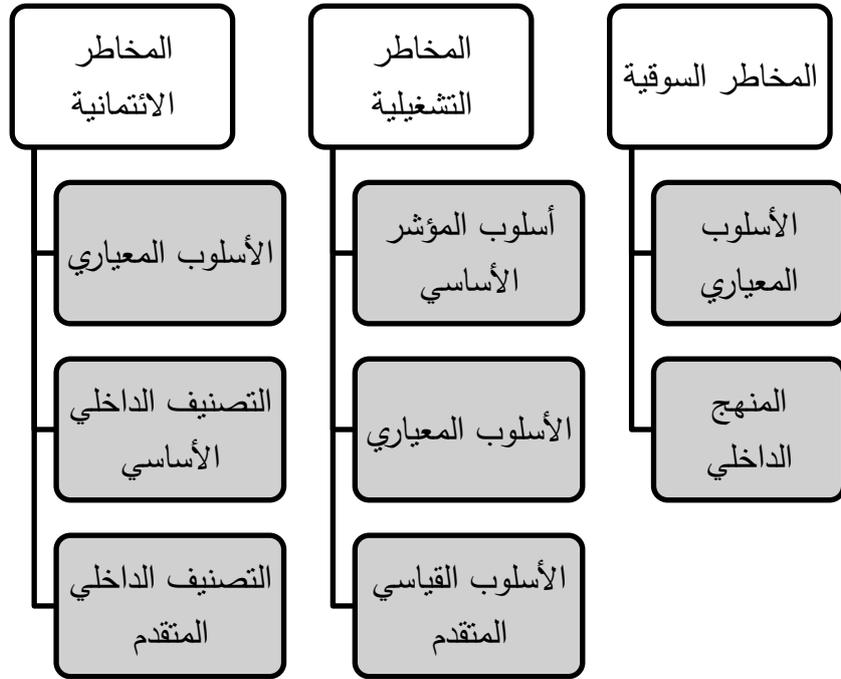
⁵² Joël Bessis, Risk Management in Banking, op-cit, p.23

وتماشيا مع الجدول الزمني الذي حددته اللجنة، فإن الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر سيطبق بداية من 1 يناير 2018⁵³.

المبحث الثالث: قياس المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقيات لجنة بازل

في هذا المبحث سيتم التركيز على طرق قياس المخاطر الرئيسية الثلاث التي تدخل ضمن إطار عمل رأس المال، بحيث أتاحت لجنة بازل من خلال مقرراتها عدة طرق لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية وذلك بهدف حساب متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية هذه المخاطر، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4: مناهج قياس المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مصادر

المطلب الأول: قياس المخاطر الائتمانية

حددت لجنة بازل من خلال مقرراتها طريقتين لقياس المخاطر الائتمانية ، بحيث يمكن للبنوك الاختيار بين طريقة المنهج المعياري (Standardised Approach) أو طريقة التصنيف الداخلي (IRB).

⁵³ BCBS, Basel III: the net stable funding ratio, BIS, 2014, p.2, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d295.pdf>

1. المدخل المعياري أو النمطي:

وفقا لهذا الأسلوب، يتم تخصيص أوزان مخاطر موحدة للتعرضات، ويجوز للبنوك تحديد أوزان المخاطرة الائتمانية للأصول البنكية في بعض فئات التعرض، ويستخدم هذا المنهج تقييمات مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعترف بها من قبل السلطات الوطنية للإشراف البنكي، وذلك مثل شركات Moody's، Standard & Poor's، Fitch Ratings.

فبالنسبة للمطالبات اتجاه الحكومات وبنوكها المركزية، حدد هذا المنهج أوزان المخاطر لكل فئة من فئات التصنيف الائتماني، كما يوفر المنهج خيارين للتطبيق أمام السلطات الإشرافية بالنسبة للمطالبات على البنوك، وسيطبق المشرفون خيارا واحدا على جميع البنوك التي تدخل تحت سلطتهم، وبالنسبة للبنوك غير المصنفة فلا يجوز لأي مطالبة أن تتلقى وزن مخاطر أقل من تلك المطبقة على المطالبات على الدولة التي تأسس فيها البنك باستثناء خطابات الاعتماد ذاتية التصفية.

وأما المطالبات على الشركات المصنفة (تتضمن شركات التأمين) فتم وضع أوزان ترجيحية لفئات التصنيف، أما المطالبات على الشركات غير المصنفة فيكون الوزن القياسي للمخاطر 100%⁵⁴.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: أوزان المخاطر وفقا لكل أطراف التعامل مع البنك

التقييم الائتماني	AAA إلى -AA	A+ إلى A-	BBB+ إلى -BBB	BB+ إلى -B	أقل من -B	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية						
وزن المخاطر	0%	20%	50%	100%	150%	100%
البنوك						
الخيار الأول	20%	50%	100%	100%	150%	100%

⁵⁴ BCSB, CRE: Calculation of RWA for credit risk, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, pp. 5-12, link: https://www.bis.org/basel_framework/standard/CRE.htm?export=pdf

الخيار الثاني	طويل الأجل	20%	50%	50%	50%	150%	50%
	قصير الأجل	20%	20%	20%	50%	150%	20%
الشركات							
التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	أقل من BB-	غير مصنف		
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%	100%		

المصدر: BCBS, CRE: Calculation of RWA for credit risk, BIS, pp. 5-12, lien:

https://www.bis.org/basel_framework/standard/CRE.htm?export=pdf

1.1 تحديث لجنة بازل للطريقة المعيارية⁵⁵:

قامت لجنة بازل في ديسمبر من عام 2017 بنشر الحزمة النهائية لإصلاحات بازل 3 والتي شملت العديد من الجوانب من بينها إطار عمل مخاطر الائتمان، بحيث أجرت اللجنة بعض التعديلات على المنهج المعياري فيما يخص فئات التعرضات التي تواجهه البنوك، وقد حددت تاريخ 01 يناير من عام 2022 كبتداء لتطبيق هذه التعديلات.

بالنسبة للتعرضات للبنوك، أتاحت اللجنة طريقتين لتحديد أوزان المخاطر لتعرضاتها للبنوك المصنفة وهما: نهج تقييم مخاطر الائتمان الخارجية (ECRA)، والنهج المعياري لتقييم مخاطر الائتمان (SCRA).

يتم تطبيق الطريقة الأولى فقط في الدول التي تسمح بالاعتماد على التقييمات التي تصدرها مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي والمؤهلة لأغراض حساب كفاية رأس المال، أما الطريقة الثانية فهي موجهة للدول التي تمنع استخدام التصنيفات الخارجية، وموجهة أيضا للتعرضات للبنوك غير المصنفة في الدول التي تسمح باستخدام التصنيفات الخارجية.

⁵⁵ BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, BIS, 2017, pp.2-12, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

وبناء على نهج تقييم مخاطر الائتمان الخارجية، تقوم البنوك بتحديد أوزان المخاطر لتعرضاتها للبنوك المصنفة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 7: أوزان المخاطر الائتمانية وفقا لطريقة التقييم الخارجي

التصنيف الخارجي للطرف المقابل (البنوك ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى)	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-
وزن المخاطر - الأساس -	20%	30%	50%	100%	150%
وزن المخاطر للتعرضات قصيرة الأجل	20%	20%	20%	50%	150%

المصدر: BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, BIS, 2017, p.7, lien: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

أما البنوك التي يجب عليها تطبيق الطريقة المعيارية، فيجب عليها تصنيف تعرضات البنك ضمن واحدة من ثلاث مجموعات مرجحة بأوزان المخاطر، ويتم منح وزن مخاطر لكل مجموعة أو مستوى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8: أوزان المخاطر الائتمانية وفقا للطريقة المعيارية

الدرجة ج	الدرجة ب	الدرجة أ	تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل
150%	75%	40%	وزن المخاطر الأساس
150%	50%	20%	وزن المخاطر للتعرضات قصيرة الأجل

المصدر: BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, op-cit, p.9

يشير المستوى أ إلى الطرف المقابل الذي يمتلك قدرة كافية على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب بغض النظر عن درجة استقرار الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال، أما المستوى الثاني فيشير إلى البنك المقابل الذي يكون عرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة وتعتمد قدرته على السداد على الظروف الاقتصادية أو على مدى استقرارية ظروف الأعمال، أما الدرجة الأخيرة فهي تشمل الطرف المقابل الذي يتعرض لمخاطر ائتمانية أعلى وذلك عندما تكون لديه مخاطر للتعثر الجوهري وهوامش أمان محدودة، ويمكن أن يتأثر الطرف

المقابل بالعوامل الاقتصادية وظروف الأعمال المعاكسة بشكل يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية.

وأما بالنسبة للأطراف المقابلة الأخرى، فيتم تحديد أوزان المخاطر للتعرضات المصنفة وغير المصنفة بناء على التصنيفات الائتمانية الخارجية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 9: أوزان المخاطر للأطراف المقابلة

التصنيف الخارجي	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
التعرضات للكيانات السيادية والبنوك المركزية						
وزن المخاطر	%0	%20	%50	%100	%150	%100
التعرضات لكيانات القطاع العام						
الخيار الأول: يعتمد على التصنيف الخارجي للكيانات السيادية						
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%100	%150	%100
الخيار الثاني: يعتمد على التصنيف الخارجي لكيانات القطاع العام						
وزن المخاطر	%20	%50	%50	%100	%150	%50
التعرضات لبنوك التنمية متعددة الأطراف						
وزن المخاطر - الأساس-	%20	%30	%50	%100	%150	%50
التعرضات للشركات						
وزن المخاطر - الأساس-	%20	%50	%75	%100	%150	%100

المصدر: BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, op-cit, pp.4-13

فيما يخص التعرضات لشركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى، يجب على السلطات الرقابية والتنظيمية معاملتها كمعاملة التعرضات للبنوك لكن يشترط في ذلك أن تكون هذه الشركات خاضعة لمستوى إشرافي ورقاب ولمعايير احترازية مكافئة لما هو مطبق على البنوك (بما في ذلك متطلبات رأس المال والسيولة)، ويجب أن يكون الإطار الرقابي والتنظيمي الذي يحكم الشركات في دولها مكافئ للإطار المطبق على البنوك في دولها. وتتم معاملة التعرضات لشركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى كمعاملة التعرضات للشركات.

2. مدخل التصنيف الداخلي (IRB):

تسمح طريقة التصنيف الداخلي للبنوك التي حصلت على موافقة من الجهات الإشرافية لتطبيق هذا المنهج، بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر عند تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين، تتضمن مكونات المخاطر مقاييس احتمالية التعثر (probability of default)، الخسارة في ظل التعثر (loss given default)، التعرض عند التعثر (exposure at default)، الاستحقاق الفعلي أو أجل الاستحقاق (effective maturity)، في بعض الحالات، قد يُطلب من البنوك استخدام قيمة إشرافية بدلا من التقدير الداخلي لواحد أو أكثر من مكونات المخاطر⁵⁶.

وينقسم هذا المنهج إلى قسمين⁵⁷:

1.2 منهج التصنيف الداخلي الأساسي (F-IRB): يخصص هذا الأسلوب للبنوك التي تملك القدرة على تقدير احتمال التعثر، أما باقي مكونات أو عوامل المخاطر فيتم تحديدها من طرف لجنة بازل.

2.2 منهج التصنيف الداخلي المتقدم (A-IRB): تستطيع البنوك تطبيق هذا المنهج المتقدم عندما تثبت قدرتها بشكل دائم وبمصادقية على تقدير المكونات الأخرى للمخاطر.

المطلب الثاني: قياس المخاطر السوقية

وكما هو الحال بالنسبة لمخاطر الائتمان، حددت لجنة بازل طريقتين لقياس مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمدخلين المعياري والمنهج المستند على النماذج الداخلية:

⁵⁶ BCSB, CRE: Calculation of RWA for credit risk, Basel Committee on Banking Supervision, op-cit, p.62, link: https://www.bis.org/basel_framework/standard/CRE.htm?export=pdf

⁵⁷ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 287

1. المنهج المعياري⁵⁸:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحليل الخطر العام الذي تتحمله محافظة البنك ، والخطر الخاص بكل سند دين داخل كل محافظة، ينشأ الخطر الخاص بسبب تغير غير مناسب في سعر السند، ويتم ترجيح هذا الخطر وفقاً لخمسة أصناف:

- 0% للإقتراضات الحكومية.
- 0.25% للإقتراضات المؤهلة المستحقة قبل 6 أشهر.
- 1% للإقتراضات المؤهلة المستحقة بين 6 أشهر إلى 24 شهراً.
- 1.6% للإقتراضات المؤهلة ذات تاريخ استحقاق يتجاوز 24 شهراً.
- 8% للإقتراضات الأخرى.

وبالنسبة للخطر العام فمن خلاله يتم قياس خطر الخسارة الناتج عن التغير في سعر الفائدة في السوق، ويمكن تحديده بطريقتين:

▪ طريقة الاستحقاق:

هذه الطريقة تعتمد على تاريخ الاستحقاق بحيث يتم إعداد جدول تصنف فيها سندات الديون حسب وضعيات قصيرة وطويلة فيما لا يقل عن 13 عشر شريحة تاريخ استحقاق، ويمنح لكل شريحة معامل ترجيحي، وبعدها تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة، ويتم أخذ الوضعية الأصغر من بين مجموع الوضعيات المحصل عليها ليتم ضربها في 10%.

▪ طريقة قياس حساسية الأسعار:

لحساب الخطر العام للسوق يتم قياس حساسية الأسعار لكل وضعية، بحيث تتغير النسب بين 1% و 0.6% وفقاً لتاريخ الاستحقاق، وللحصول على حجم الخطر العام يعتمد على جدول تصنف فيه 15 شريحة تاريخ استحقاق، ثم يتم الحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة، وتضرب كل واحدة منها في 5%.

⁵⁸ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 294-295

2. المنهج الداخلي:

سيكون استخدام النموذج الداخلي مشروطاً بالموافقة الصريحة من السلطة الإشرافية للبنك، ولا تمنح السلطة الإشرافية موافقتها إلا إذا كانت البنوك تستوفي الشروط الدنيا التالي⁵⁹:

- أن يكون نظام إدارة المخاطر بالبنك سليم من الناحية المفاهيمية ويتم تنفيذه بنزاهة؛
- لدى البنك من وجهة نظر السلطة الإشرافية أعداداً كافية من الموظفين المهرة في استخدام النماذج المتطورة والمعقدة، وليس فقط في منطقة التداول التجاري ولكن أيضاً في مراقبة المخاطر، والتدقيق، وفي مناطق المكاتب الخلفية إذا لزم الأمر؛
- تتمتع نماذج البنك في حكم السلطة الإشرافية بسجل حافل من الدقة المعقولة في قياس المخاطر؛
- يجري البنك بانتظام اختبارات ضغط وفقاً لإرشادات لجنة بازل.

ويعتمد هذا المنهج على طريقة Value at Risk التي تتيح للبنوك حساب وتقدير الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها خلال فترة معينة (السيناريو الأسوأ)، وذلك بناء على معطيات تاريخية عند مستوى احتمال معين، إذ تطلب لجنة بازل من البنوك تقدير الحجم الأقصى للخسارة التي يتحملها البنك خلال فترة عشرة أيام قادمة بمجال ثقة 99%، وتعتمد هذه الطريقة على أساليب إحصائية متطورة ومعقدة وهي موجهة حصراً للبنوك الناشطة على المستوى الدولي⁶⁰.

3. تحديثات بازل بخصوص إطار مخاطر السوق:

أصدرت لجنة بازل في يناير 2016 المعيار المعدل الخاص بإطار عمل مخاطر السوق، تضمن هذا المعيار مراجعة لطرق قياس متطلبات رأس المال للمخاطر السوقية، بحيث تم تعديل المنهج القائم على النماذج الداخلية ليكون أكثر صرامة واتساقاً، إضافة إلى إجراء تنقيحات على الطريقة المعيارية لتصبح أكثر حساسية

⁵⁹ BCBS, MAR: Calculation of RWA for Market risk, BIS, p.65, link:

https://www.bis.org/basel_framework/standard/MAR.htm?export=pdf

⁶⁰ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 295-

للمخاطر (الطريقة القائمة على الحساسيات)⁶¹، ونظرا لدرجة التعقيد الشديدة التي اتصفت بها الطريقة القائمة على الحساسيات⁶²، قامت اللجنة في سنة 2019 بإصدار الطريقة المعيارية البديلة المبسطة الموجهة للتطبيق على مستوى البنوك التي تحتفظ بسجلات تداول أصغر أو أبسط⁶³.

تعتبر هذه الطريقة المبسطة تعديلا للطريقة المعيارية الواردة في إطار بازل 2، بحيث عند حساب متطلب رأس المال لمخاطر السوق لكل فئة من فئات المخاطر الأربعة يتم الاعتماد على الطريقة المعيارية لبازل 2 ثم يتم ضرب المتطلبات الناتجة في معاملات قياس لكل فئات المخاطر الموضحة في الجدول رقم 10، ثم بعد ذلك يتم جمع كل النتائج للحصول على المتطلب الإجمالي الخاص بالمخاطر السوقية⁶⁴.

الجدول رقم 10: معامل القياس لكل فئة من فئات المخاطر

فئات المخاطر	معامل القياس
مخاطر معدل الفائدة (IRR)	1.3
مخاطر حقوق الملكية (EQ)	3.5
مخاطر سعر الصرف الأجنبي (FX)	1.2
مخاطر السلع (COMM)	1.9

المصدر: BCBS, Minimum capital requirements for market risk, BIS, 2019, p.99, lien:

<https://www.bis.org/bcbs/publ/d457.pdf>

ويمكن صياغة المعادلة الخاصة بهذه الطريقة كما يلي⁶⁵:

⁶¹ BCBS, Minimum capital requirements for market risk, BIS, 2016, pp.1-13, link:

<https://www.bis.org/bcbs/publ/d352.pdf>

⁶² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (القطاع المصرفي)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021، ص3، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=6310&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

⁶³ BCBS, Minimum capital requirements for market risk, BIS, 2019, p.15, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d457.pdf>

⁶⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (القطاع المصرفي)، مرجع سابق، ص129-142، الرابط: https://www.ifsb.org/download.php?id=6310&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

⁶⁵ BCBS, Minimum capital requirements for market risk, op-cit, p.99, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d457.pdf>,

متطلبات رأس المال لمخاطر السوق: $SF_{COMM} \times CR_{COMM} + SF_{FX} \times CR_{FX} + SF_{EQ} \times CR_{EQ} + SF_{IRR} \times CR_{IRR}$

المطلب الثالث: قياس المخاطر التشغيلية

وضعت لجنة بازل ثلاث أساليب لقياس متطلبات رأس المال لغرض مواجهة المخاطر التشغيلية التي أضيفت في مقررات بازل في طبعتها الثانية، تتدرج هذه الأساليب وفقا لدرجة التعقيد وحسب زيادة الحساسية للمخاطر وهي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم، وقد منحت اللجنة الحرية للبنوك لاختيار أسلوب واحد من هذه الأساليب وفقا لطبيعة ودرجة تعقد عملياتها، ورغم ذلك فإن اختيار الأساليب المتقدمة يكون بموافقة السلطة الإشرافية الوطنية التي تشترط إتباع البنوك للمعايير النوعية والكمية المحددة من طرف اللجنة⁶⁶.

1. أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach⁶⁷:

يعتبر هذا الأسلوب الأقل تعقيدا والأقل تكلفة من بين الأساليب الثلاثة، فمن خلال هذا الأسلوب يتم تحديد متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية بشكل جزافي، بحيث يتم حساب رأس المال المطلوب بضرب متوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة في نسبة مئوية ثابتة يركز لها بـ α ويمكن صياغة المعادلة كما يلي:

$$K_{BIA} = [\sum(GI_{1...n} \times \alpha)] / n$$

حيث أن:

K_{BIA} : متطلبات رأس المال الموجهة لتغطية مخاطر التشغيل.

$GI_{1...n}$: الدخل الإجمالي السنوي الموجب خلال السنوات الثلاث السابقة.

N : تمثل السنوات الثلاث السابقة التي كان فيها الدخل موجبا.

α : وهي النسبة المئوية التي حددتها اللجنة بـ 15%.

⁶⁶ فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،

مرجع سابق، ص 129

⁶⁷ فائزة لعرف، المرجع نفسه، ص 129-131

حددت لجنة بازل تعريفاً لإجمالي الدخل حيث عرفته بأنه صافي الإيراد من الفوائد وغير الفوائد باستثناء أي أرباح غير عادية أو أرباح أو خسائر ناشئة عن عمليات بيع الأوراق المالية، وإذا كان الدخل في إحدى السنوات سالبا فإنه يستبعد من المعادلة ويقتصر البنك على احتساب فقط السنوات التي كان فيها الدخل موجبا.

يعتبر هذا الأسلوب مناسباً للبنوك التي لا تعمل على المستوى المحلي (خاصة الدول النامية) أو التي لا تملك نظام إدارة مخاطر قادر على استخدام الأساليب المتطورة، ورغم سهولته وقلة تكلفته إلا أنه يجعل البنك يتحمل متطلبات رأس مال أكبر باعتبار أن نسبة ألفا تعتبر ثابتة مهما كانت نوعية ودرجة تعقيد العملية البنكية.

2. الأسلوب المعياري⁶⁸:

لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية وفقا لهذا المنهج، يقوم البنك بتقسيم أنشطته إلى ثمانية خطوط أعمال: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، الخدمات المصرفية للأفراد، الصيرفة التجارية، المدفوعات والتسوية، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، سمسة خدمات الأفراد، وفي كل خط عمل يتم استخدام الدخل الإجمالي الخاص به كمؤشر، ويتم ضربه في نسبة معينة خاصة بهذا الخط وتسمى بيتا (β) (انظر الجدول رقم 11) للحصول على متطلبات رأس المال لكل خط عمل لتغطية المخاطر التشغيلية لكل سنة من السنوات الثلاثة الأخيرة، ثم يتم جمع متطلبات رأس المال لكل الخطوط ولكل سنة، ويتم حساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل على مستوى البنك على أساس متوسط ثلاث سنوات، بحيث يتم تجميع متطلبات رأس المال المتحصل عليها لكل السنوات الثلاث وتقسيمها على ثلاثة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$K_{TSA} = \frac{\sum_{years\ 1-3} \max(\sum(GI_{1-8} \times \beta_{1-8}), 0)}{3}$$

بحيث:

K_{TSA} : إجمالي متطلبات رأس المال بموجب النهج الموحد.

GI_{1-8} : الدخل الإجمالي السنوي في سنة معينة.

⁶⁸ BCBS, Calculation of RWA for operational risk, OPE25: Standardised approach, BIS, pp.3-4, link:

https://www.bis.org/basel_framework/chapter/OPE/25.htm?inforce=20191215&published=20191215&export=pdf

B₁₋₈: نسبة مئوية ثابتة تحددها اللجنة.

الجدول رقم 11: نسبة بيتا مقابل كل خط كم خطوط أعمال البنك الثمانية

معامل بيتا	خط العمل	
%18	تمويل الشركات	β_1
%18	التجارة والمبيعات	β_2
%12	الخدمات المصرفية للأفراد	β_3
%15	الصيرفة التجارية	β_4
%18	المدفوعات والتسوية	β_5
%15	خدمات الوكالة	β_6
%12	إدارة الأصول	β_7
%12	سمسة خدمات الأفراد	β_8

المصدر: BCBS, Calculation of RWA for operational risk, OPE25: Standardised approach, BIS, p.3, lien:

https://www.bis.org/basel_framework/chapter/OPE/25.htm?inforce=20191215&published=20191215&export=pdf

3. الأسلوب القياسي المتقدم **Advanced Measurement Approach**:⁶⁹

يعتبر هذا الأسلوب الأكثر تقدماً وتعقيداً وهو موجه للبنوك العالمية كبير الحجم ذات العمليات المتطورة والمعقدة والتي عادة ما تكون عبارة عن مجموعات بنكية، تعتمد البنوك وفقاً لهذا الأسلوب على أنظمة قياس داخلية خاصة بها لتقييم مخاطرها التشغيلية واحتساب رأس المال المناسب لتغطيتها.

يعتمد هذا الأسلوب على خطوط الأعمال المحددة في الأسلوب النمطي، بحيث يحدد لكل خط أعمال من طرف السلطة الرقابية مؤشرات التعرض للمخاطر Exposure Indicator، وتشمل هذه المؤشرات: إجمالي

⁶⁹ فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،

مرجع سابق، ص 135-136

الأصول، عدد العمليات وقيمتها، القيمة الدفترية للأصول المادية، عدد الحسابات، عدد العاملين، وإجمالي الدخل.

وبعد ذلك يقوم البنك بجمع بيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية كالاختيال الداخلي والخارجي وممارسات العمالة والخسائر المتعلقة بأمن أماكن العمل، وبعدها وبالاعتماد على البيانات التاريخية التي يتوفر عليها البنك، يتم حساب احتمال خسائر كل حدث والخسارة الناتجة عن وقوع الحدث.

وبعد حساب المتطلبات السابقة يقوم البنك بحساب الخسارة المتوقعة من خلال معادلة التالية:

$$EL_{ij} = EI_{ij} \times PE_{ij} \times LGE_{ij}$$

بحيث:

EL: الخسارة المتوقعة لكل خط عمل والحدث المسبب للخطر.

EI: مؤشر التعرض للمخاطر

PE: احتمال خسائر الحدث

LGE: الخسائر الناتجة عن وقوع الحدث

i: خط العمل

j: الحدث المسبب للخطر

ثم يقوم البنك بعد حساب الخسارة المتوقعة EL بضربها في معامل معين يرمز له عادة بمعامل جاما (γ) يتم تحديده من طرف الجهات الرقابية من أجل احتساب متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال معادلة التالية:

$$K_{AMA} = \gamma \times EL$$

4. الطريقة المعيارية البديلة⁷⁰:

وفقا لهذه الطريقة، يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية حسب الطريقة المعيارية باستثناء مجالين من الأعمال وهما الخدمات البنكية للأفراد والخدمات البنكية التجارية، في هذين المجالين تحل القروض والسلفيات مكان الدخل الإجمالي ويتم ضربها في معامل ثابت (m) يقدر بـ 0.035، ثم يتم ضرب الناتج في معامل بيتا الخاص بكل خط من الخطتين ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$K_{RB/CB} = \beta_{RB/CB} \times m \times LA_{RB/CB}$$

بحيث:

$K_{RB/CB}$: هي متطلبات رأس المال الخاصة بخطي أعمال خدمات التجزئة وخدمات البنوك التجارية

$\beta_{RB/CB}$: هي قيمة بيتا المخصصة للقطاعين (يرجى مراجعة الجدول رقم الخاص بمعاملات بيتا)

m: قيمة المعامل الثابت وهي 0.035

$LA_{RB/CB}$: هو إجمالي قروض التجزئة والسلف المستحقة (الأوزان غير المرجحة للمخاطر وإجمالي المخصصات) المتوسط للسنوات الثلاث الماضية.

5. تحديثات لجنة بازل بخصوص إطار المخاطر التشغيلية:

بهدف تسهيل وتبسيط عملية قياس المخاطر التشغيلية، قامت لجنة بازل باستبدال الطرق السابقة بطريقة معيارية جديدة تعتمد على سجل الخسائر الداخلية التاريخية الخاصة بالبنك⁷¹.

تعتمد الطريقة المعيارية الجديدة على مجموعة من المكونات وهي:

- مؤشر الأعمال (BI).

- مكون مؤشر الأعمال (BIC).

⁷⁰ BCBS, Calculation of RWA for operational risk, OPE25: Standardised approach, op-cit, p.6-7, link:

https://www.bis.org/basel_framework/chapter/OPE/25.htm?inforce=20191215&published=20191215&export=pdf

⁷¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (القطاع المصرفي)، مرجع

سابق، ص 3، الرابط: https://www.ifsb.org/download.php?id=6310&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

- مضاعف الخسائر الداخلية (ILM).

يعتمد مؤشر الأعمال (BI) على القوائم المالية ويتشكل من ثلاث مكونات وهي: مكون الأرباح والأرباح الموزعة وأقساط الإجارة، المكون المالي، مكون الخدمات، أما مكون مؤشر الأعمال (BIC) فهو مقياس تصاعدي للدخل يحسب من خلال ضرب مؤشر الأعمال في مجموعة من المعاملات الحدية التي تم تحديدها بناء على تصنيف البنوك إلى ثلاث أوعية على أساس مؤشر أعمالها كما هو موضح في الجدول رقم 12⁷².

الجدول رقم 12: نطاقات مؤشر الأعمال والمعاملات الحدية

الوعاء	نطاق مؤشر الأعمال (بمليار يورو)	المعاملات الحدية لمؤشر الأعمال (a _i)
1	$1 \geq$	%12
2	$1 > \text{مؤشر الأعمال} \geq 30$	%15
3	$30 <$	%18

المصدر: BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, op-cit, p.129

بناء على هذا الجدول يتم حساب مكون مؤشر الأعمال بالنسبة للمؤسسات التي مؤشر أعمالها يقل أو يساوي 1 مليار يورو من خلال ضرب مؤشر أعمالها في %12⁷³، وفي حال كان مؤشر الأعمال أكبر من 30 مليار يورو فيتم حساب مكون مؤشر الأعمال من خلال الصياغة التالية⁷⁴:

$$\text{مكون مؤشر الأعمال (BIC)} = (1 \times \%12) + (1-30) \times \%15 + (\text{مؤشر الأعمال}-30) \times \%18$$

وأما مضاعف الخسائر الداخلية (ILM)، فهو يعتمد على مكون الخسائر ومكون مؤشر الأعمال، ويتم تحديد مكون الخسائر بشكل يساوي خمسة عشر ضعف متوسط خسائر مخاطر التشغيل السنوية المتكبدة خلال السنوات العشر السابقة⁷⁵.

ويمكن حساب مضاعف الخسائر الداخلية وفقاً للمعادلة التالية⁷⁶:

⁷² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص161-163

⁷³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المرجع نفسه، ص163

⁷⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المرجع نفسه، ص163

⁷⁵ BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, op-cit, p.129, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

مضاعف الخسائر الداخلية (ILM) = $\ln [1 - \exp(-1 + \text{مكون الخسائر/مكون مؤشر الأعمال})^{0.8}]$

وبعد حساب مضاعف الخسائر الداخلية، يتم حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية عن طريق المعادلة التالية⁷⁷:

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية = مكون مؤشر الأعمال (BIC) × مضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

المبحث الرابع: تطبيق مقررات بازل في البنوك الإسلامية

تركز لجنة بازل للرقابة البنكية بشكل كلي كما هو مبين في المباحث السابقة على العمل البنكي التقليدي، ونظرا للمخاطر الكبيرة التي تواجه العمل البنكي الإسلامي وحاجتها إلى إرشادات تنظيمية تلائم طبيعة نشاطاتها الخاصة، ظهرت أكثر من مبادرة للقيام بدور المرشد للبنوك الإسلامية، تتعلق هذه المبادرات بهيئتين هما: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ففي سنة 1987 وبالضبط في إسطنبول، تم تقديم ورقة عمل بمناسبة مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية السنوي، وقد نتج عن ذلك تقديم توصية بتأسيس فريق عمل، وبعد ثلاث سنوات من البحث تم توقيع اتفاقية تأسيس في الجزائر تحت اسم "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الجزائر"، وبعد سنة تم تسجيل هذه الهيئة في البحرين وكانت البداية الفعلية لنشاط الهيئة، وشهدت هذه الهيئة في سنة 1995 عملية إعادة هيكلة وتعديل للنظام لتصبح تحت اسم "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".

تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) منظمة دولية غير ربحية، تهدف إلى دعم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خلال إصدار مجموعة من المعايير في مجالات المحاسبة والمراجعة، الحوكمة، أخلاقيات العمل، وذلك بالإضافة إلى المعايير الشرعية، وقد وصل عدد المعايير الصادرة عن الهيئة لحد الآن إلى 98 معيارا، وتحظى هذه الهيئة بدعم من ما يزيد عن 45 دولة متمثلة في البنوك

⁷⁶ BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, op-cit, p.129, link: <https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

⁷⁷ ibid, p.129

المركزية والسلطات الإشرافية والمؤسسات المالية والبنكية إلى جانب المكاتب القانونية وشركات المحاسبة والتدقيق⁷⁸.

ورغم تخصص الهيئة في المجالات التي سبق ذكرها، إلا أنها أخذت أول مبادرة لتكييف معايير بازل بهدف تطبيقها في البنوك الإسلامية، بحيث قامت هيئة أيوفي في سنة 1999 بإصدار بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال وطريقة حسابها في البنوك الإسلامية في ظل معيار بازل⁷⁹.

وبالنسبة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية فهو يعتبر أكثر اختصاصا بالمجال الرقابي، إذ هو عبارة هيئة دولية تختص بوضع المعايير للهيئات والسلطات التنظيمية والإشرافية، قد افتتح المجلس سنة 2002 وبدأ أعماله فعليا في مارس من عام 2003، ويتخذ عاصمة ماليزيا كوالالمبور كمقر له، ويضم المجلس 187 عضوا من 57 دولة متمثلة في سلطات تنظيمية ورقابية، هيئات حكومية دولية، ومؤسسات ناشطة في السوق.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في نشر المعايير الجديدة والتكيف مع المعايير الدولية المطبقة لتنماشى مع الشريعة الإسلامية، بحيث يعمل المجلس باستمرار على تكييف المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية، بمعنى آخر يعتبر المجلس مكملا لعمل لجنة بازل الذي لم يغطي الصناعة المالية الإسلامية ومستجداتها⁸⁰، ومنذ نشأة المجلس إلى حد الآن تم إصدار 37 ورقة تتمثل في سبعة وعشرين معيارا، ثلاث ملاحظات فنية، وسبعة مبادئ إرشادية⁸¹.

المطلب الأول: تطبيق اتفاقية بازل 1 في البنوك الإسلامية

نظرا للاختلاف الجوهرى في الأصول والخصوم بين البنوك الإسلامية والتقليدية فإن منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال الموضحة في مقررات بازل 1 تعتبر غير ملائمة للتطبيق مباشرة في العمل البنكي الإسلامي، ومن أبرز النقاط التي تتميز بها البنوك الإسلامية هي اعتمادها على حسابات الاستثمار التي تمثل من 50 إلى 80% من أموال البنك، وهذه الودائع تختلف عن نظيرتها في البنوك التقليدية، حيث أنها ودائع غير مضمونة عند الخسارة لأن البنك يطبق قاعدة الغنم بالغرم أي أن المستثمرين يشاركون في تحمل المخاطر، وإضافة إلى

⁷⁸ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عن الهيئة (أيوفي)، الرابط: <http://aaofii.com/about-aaofii>، تاريخ الإطلاع:

2022/05/18

⁷⁹ Rifaat Ahmed Abdel Karim, Simon Archer, Islamic Finance: The New Regulatory Challenge, op-cit, p.211

⁸⁰ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، عن المجلس، الرابط: https://www.ifsb.org/ar_background.php، تاريخ الإطلاع: 2022/05/18

⁸¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تطوير المعايير، الرابط: https://www.ifsb.org/ar_published.php، تاريخ الإطلاع: 2022/05/18

ذلك فهذا النوع من الودائع لا يعتبر التزاما ماليا على البنك، كما أنها لا تعتبر كحقوق ملكية وبالتالي لا يمكن تضمينها في رأس مال البنك

وبالتركيز على مكونات رأس المال في بسط النسبة المعتمدة في بازل 1، يضم رأس المال أدوات دين ورؤوس أموال هجينة وهي ذات طبيعة ربوية وبالتالي هي مخالفة لمبادئ البنوك الإسلامية، أما في المقام فتركز بازل على المخاطر الرئيسية : الائتمانية، السوقية والتشغيلية، لكن تعترض البنوك الإسلامية مخاطر إضافية تتعلق بالودائع الاستثمارية كمخاطر الإزاحة التجارية، وبالتالي يجب عدم إهمال هذه المخاطر عند احتساب نسبة كفاية رأس المال.

وبناء على هذا الوضع بادرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Aaoifi) بإجراء بعض التعديلات لتسهيل عملية تكيف البنوك الإسلامية مع هذه المتطلبات البنكية الدولية، فقد أدخلت الهيئة تعديلات على هيكل رأس المال بحذفها للمكونات ذات الطبيعة الربوية وأضافت مكونات جديدة في الشريحة الثانية وهي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

وبالنسبة للأوزان الترجيحية، تم تقسيم أصول البنك إلى ثلاث أصناف، الصنف الأول يتضمن صيغ الاستثمار القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويتم تصنيف هذه الصيغ على أنها استثمارات ذات مخاطر مرتفعة وبالتالي يعطى لها وزن ترجيحي يقدر بـ 100%، أما الصنف الثاني فيضم الاستثمارات ذات الدخل الثابت، في هذا الصنف يعطى وزن ترجيحي قدره 50% للصيغ المضمونة كالرهن العقاري، أما الوزن الترجيحي المقدر بـ 100% فيعطى للصيغ غير المضمونة، وأما بقية الأنشطة فيطبق البنك الإسلامي نفس الأوزان الترجيحية المعتمدة في بازل 1 إلا إذا خالفت مبادئ العمل البنكي الإسلامي⁸².

ولحساب النسبة يتم تضمين كل الموجودات المرجحة بمخاطرها والتي تكون ممولة من رأس مال البنك ومطلوباته باستثناء حسابات الاستثمار، أما الموجودات الموزونة حسب مخاطرها والممولة من خلال حسابات الاستثمار فيتم تضمين فقط 50% من هذه الموجودات، وقررت الهيئة ذلك باعتبار أن البنك الإسلامي لا يضمن حسابات الاستثمار إلا في حالات التقصير أو التعدي أو بسبب مخالفة شروط التعاقد⁸³.

⁸² شوقي بوقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 146-149

⁸³ عادل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2011، ص 491-493

وبناء على ما سبق فإن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية المقترحة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999 تحسب كما يلي⁸⁴:

نسبة كفاية رأس المال = [الشريحة الأولى (رأس المال الدائم + الاحتياطات باستثناء احتياطات إعادة التقييم ومعدل الأرباح ومخاطر الاستثمار) + الشريحة الثانية (احتياطات إعادة التقييم + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار) / الأصول المرجحة بالمخاطر (الممولة من خلال رأس المال ومطلوباته + 50% من الممولة من حسابات الاستثمار)] $\leq 8\%$

المطلب الثاني: تطبيق اتفاقية بازل 2 في البنوك الإسلامية

يعتبر التكيف مع متطلبات بازل 2 أمراً ضرورياً للبنوك الإسلامية من أجل مواصلة شق الطريق نحو البروز عالمياً في المجال البنكي، بحيث أن الحصول على درجة من القبول على المستوى العالمي يتطلب التزام البنوك بكل أنواعها بمقررات لجنة بازل في إصدارها الثاني، وبالعودة إلى تعديلات بازل الجديدة وإضافة نوع آخر من المخاطر هو المخاطر التشغيلية، فالبنوك الإسلامية يمكنها التكيف مع هذا التعديل باعتبار أنها تتعرض أيضاً لهذه المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم الالتزام بالقواعد الشرعية، أو مخاطر الاختلاف الفقهي في بعض النشاطات البنكية، أو مخاطر أخرى تنشأ عند حدوث إهمال أو تقصير أو تعدي من طرف البنك الإسلامي.

رغم تشابه مخاطر البنوك الإسلامية الأساسية مع المخاطر الموجودة في البنوك التقليدية إلا أن الأهمية النسبية تختلف بين البنكين وذلك نظراً للاختلاف الكبير في طبيعة العمل، ورغم ذلك يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من طرق تقييم هذه المخاطر المقدمة من طرف لجنة بازل في طبعها الثانية، بحيث يمكن لها أن تختار طريقة القياس التي تناسبها، وتعتبر طريقة التقييم الداخلي هي الأكثر فعالية وملاءمة لطبيعة نشاط البنوك الإسلامية، ولكن تتطلب هذه الطريقة توفير أنظمة متطورة في إدارة المخاطر ونظم المعلومات لغرض قياس احتمال التعثر والخسائر المتوقعة عند حدوثه وتحديد حجم الأصول المعرضة للمخاطر، أما الطريقة المعيارية فتعتبر هي الأسهل للتطبيق في البنوك الإسلامية⁸⁵.

⁸⁴ عادل عيد، مرجع سابق، ص 490-492

⁸⁵ شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 149-150

ففي مبادرة ثانية من الهيئات الدولية المختصة في المالية الإسلامية، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بوضع مجموعة من المعايير الاحترازية والإرشادات الموجهة للتطبيق الدولي من طرف المشرفين المصرفيين والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ففي ديسمبر من سنة 2005، أصدر المجلس معيارين احترازيين للبنوك الإسلامية تم تصميمهما لمساعدة المشرفين على هذه البنوك على مواجهة التحدي المتمثل في تطبيق بازل 2، أحدهما بشأن كفاية رأس المال والآخر يحدد المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر⁸⁶، وفي 2006 أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار آخر يخص المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، وبعد ذلك أصدر معيارين في سنة 2007، الأول يتعلق بانضباط السوق (الركيزة الثالثة) والثاني يتعلق بإجراءات الرقابة الإشرافية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (باستثناء مؤسسات التأمين والتكافل الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية).

1. إطار كفاية رأس المال⁸⁷:

في إطار كفاية رأس المال، قام المجلس باقتراح معيار يستهدف المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في مجال تجميع الأموال وتوظيفها وفقا للصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويهدف هذا المعيار على معالجة هياكل ومكونات المنتجات والخدمات المقدمة من هذه المؤسسات والتي لم يتم معالجتها من طرف المعايير الدولية المعتمدة الخاصة بالإطار.

ويهدف المعيار كذلك إلى توحيد الطرق المتبعة في تحديد وقياس المخاطر الناشئة عن المنتجات والخدمات المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية، وتقدير الأوزان المرجحة بالمخاطر، وقد أوصى المجلس بتطبيق هذا المعيار بداية من عام 2007.

ولتحديد متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، اعتمد المجلس على مقررات بازل 2 وعلى تعديلات سنة 1996 بخصوص المخاطر السوقية، وقام بإدخال مجموعة من التعديلات بهدف تكييف هذه المقررات لتناسب مع المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحيث حدد المجلس الأسلوب المعياري كأسلوب مناسب لقياس مخاطر الائتمان، وحدد طريقة المؤشر الأساسي لقياس المخاطر التشغيلية وذلك نظرا

⁸⁶ Rifaat Ahmed Abdel Karim, Simon Archer, Islamic Finance: The New Regulatory Challenge, op-cit, pp.5-6

⁸⁷ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 2: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية

إسلامية، 2005، ص 1-68، الرابط: https://www.ifsb.org/download.php?id=4358&lang=Arabic&pg=ar_published.php

للاختلاف تقسيمات الأعمال (قطاعات الأعمال) في المؤسسات المالية الإسلامية عن التقسيمات الواردة في مقررات بازل والتي يعتمد عليها في تطبيق الطريقة المعيارية، كما اعتمد المجلس على مختلف طرق قياس المخاطر السوقية والتي وردت في التعديل الصادر في سنة 1996. ويجب الإشارة إلى أن هذا المعيار لم يتضمن شرح طرق أخرى باستثناء الطريقة المعيارية.

وبالنسبة لأوزان المخاطر، يعتمد المعيار في تحديد الأوزان على التقييمات الخارجية لمؤسسات التصنيف الائتمانية، كما اعتمد نفس الأوزان الواردة في مقررات بازل لغرض قياس المخاطر الائتمانية، وفي هذا الشأن يجب على المؤسسات الإفصاح عن أسماء مؤسسات التصنيف الخارجية المعتمدة في تحديد الأوزان، وفي حال اعتمد أكثر من مؤسسة يجب تطبيق الوزن الأعلى في حال اشتمل التقييم على أوزان مختلفة، وفي حال وجود تقييمات لثلاث مؤسسات أو أكثر فإنه يجب الإشارة إلى التقييمين اللذين يتضمنان أوزان أقل، مع اعتماد التقدير الأعلى بينهما.

وعند حساب نسبة كفاية رأس المال، اعتمد المجلس على نفس الطريقة الواردة في بازل 2، بحيث يتضمن الكسر رأس المال النظامي في البسط، وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر في المقام، ويتم حساب الإجمالي من خلال ضرب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر السوقية والتشغيلية في الرقم 12.5 (مقلوب نسبة 8%) وإضافة الناتج إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر المحسوبة لمخاطر الائتمان، وينبغي أن لا يقل الحد الأدنى للنسبة الإجمالية لكفاية رأس المال عن 8% كما هو محدد في بازل 2.

أما بخصوص حسابات الاستثمار PSIA، ونظراً لأن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لا تضمن أية خسائر قد تتجم عن توظيفها، أي بمعنى آخر أن هذه المخاطر المحتملة لا تعتبر مخاطر لرأس مال هذه المؤسسات وبالتالي هي لا تشكل متطلباً إضافياً، ومن هذا المنطلق، يجب استثناء الموجودات التي تم تمويلها من خلال حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة من مقام الكسر الخاص بنسبة كفاية رأس المال، أما في حالة ثبوت تقصير أو سوء تصرف أو خرق للعقد فإن المؤسسة تتحمل الخسارة وينشأ عن ذلك متطلب إضافي يتم تناوله في قسم المخاطر التشغيلية.

وبناء على ما سبق، فإن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ينبغي أن تتم صياغتها وفقاً للمعادلة التالية:

رأس المال المؤهل/ (إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + المخاطر التشغيلية) - الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

وبالنظر إلى الواقع، قد تضطر المؤسسات لكونها مضاربا إلى التنازل عن جزء أو كل حصتها من الأرباح بهدف تدعيم عائد أصحاب حسابات الاستثمار لأسباب تنافسية أو كإجراء وقائي من طرف السلطات الإشرافية، وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب السلطة الإشرافية من المؤسسات تعديل مقام نسبة كفاية رأس المال بإضافة نسبة مئوية محددة (يرمز لها بالحرف α) من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار، ويمكن صياغة نسبة كفاية رأس المال بناء على هذا التعديل كما يلي:

رأس المال المؤهل/ (إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + المخاطر التشغيلية) - إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) - $(\alpha-1)$ (أوزان الموجودات المرجحة بمخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)) - α (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من احتياطي معدل الأرباح (PER) واحتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق))

2. ضوابط إدارة المؤسسات ومبادئ إدارة المخاطر:

والى جانب إطار كفاية رأس المال، أصدر المجلس مجموعة من مبادئ إرشادية تتألف من خمسة عشر مبدأ يتحدد فيها التطبيق العملي الفعال لإدارة المخاطر التي تواجه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (باستثناء مؤسسات التأمين)، وتتضمن توجيهات محددة لكل فئة من فئات المخاطر، وتعتبر هذه المبادئ مكملة لمبادئ إدارة المخاطر المعتمدة والصادرة عن لجنة بازل والهيئات الأخرى وتستهدف بشكل أساسي المؤسسات البنكية مكملة النمو كالبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وغيرها من المؤسسات التي تنشط في مجال جذب

الأموال وإعادة توظيفها، وقد تم اعتماد هذه الإرشادات من طرف البنك الإسلامي للتنمية وتمت المصادقة عليها من طرف علماء شريعة ممثلين عن بنوك مركزية وسلطات نقدية أعضاء في المجلس⁸⁸.

وقد أصدرت اللجنة كذلك مجموعة من المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية باستثناء مؤسسات التأمين الإسلامية والتكافل الإسلامي والصناديق الاستثمارية المشتركة، تتألف هذه المبادئ من سبعة مبادئ توجيهية تحدد ضوابط إدارة المؤسسات المالية الإسلامية المستهدفة، الغرض من هذه المبادئ هو مساعدة هذه المؤسسات على تعزيز أطر ضوابط إدارة المؤسسات التي تطبقها، بحيث أن المجلس لم يقترح إطار جديد بشكل كلي بل قام بطرح إجراءات مكملة للمعايير المطبقة عالمياً وذلك من خلال التركيز بشكل خاص على المؤسسات المالية الإسلامية⁸⁹.

3. الرقابة الإشرافية:

وفي نفس السنة، أصدر المجلس المعيار رقم 5 المرتبط بإجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات، يهدف هذا المعيار إلى تحديد الإرشادات المرتبطة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للهيئات والسلطات المشرفة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية باستثناء مؤسسات التأمين والتكافل الإسلامية والصناديق الاستثمارية الإسلامية المشتركة، تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من الآراء حول معايير المجلس التي يتوقع مراعاتها من طرف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وحول الممارسات المتوقعة تطبيقها من السلطات الإشرافية والمتعلقة بتلبية متطلبات رأس المال، فعالية الرقابة الداخلية، كفاءة إدارة المخاطر والالتزام بضوابط إدارة المؤسسات⁹⁰.

⁸⁸ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 1: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005، ص5-6، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4357&lang=Arabic&pg=ar_published.php

⁸⁹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 3: المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل)، وصناديق الاستثمار الإسلامية)، 2006، ص1-3، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4359&lang=Arabic&pg=ar_published.php

⁹⁰ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 5: الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل)، وصناديق الاستثمار الإسلامية)، 2007، ص1-12، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4361&lang=Arabic&pg=ar_published.php

4. انضباط السوق:

وفي 2007، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار رقم 4 المتعلق بانضباط السوق، يتضمن هذا المعيار مجموعة من الإرشادات الأساسية والتوصيات الموجهة للتطبيق على مستوى صانعي السياسات في المجال والسلطات الإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (باستثناء مؤسسات التأمين والتكافل الإسلامية)، إن الهدف من هذه الإرشادات هو تعزيز الشفافية وانضباط السوق داخل هذه المؤسسات، يهتم هذا المعيار بكل فئة من أصحاب المصالح ويركز على طبيعة المخاطر ومتانة الوضعية المالية للمؤسسات المستهدفة، كما يوضح هذا المعيار مكونات البنية التحتية الضرورية التي تمكن الأسواق المالية من العمل بصورة جيدة وفعالة.

ويرتكز هذا المعيار على إرشادات انضباط السوق الصادرة عن لجنة بازل، ويحاول المجلس من خلال هذا المعيار التوسع بشكل يشمل خصائص مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتي لم يتم تناولها في مقررات بازل⁹¹.

المطلب الثالث: تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية

بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئات التنظيمية الإسلامية الدولية والبنوك الإسلامية من أجل تطبيق هذه الأخيرة للمتطلبات التنظيمية الدولية، إلا أن التغييرات الهيكلية والتنظيمية الأخيرة التي أحدثتها لجنة بازل بعد الأزمة العالمية جعلت البنوك الإسلامية أمام تحد جديد من أجل الامتثال لبازل 3، فالمتطلبات الجديدة وكما هو الحال مع المتطلبات السابقة، فإن بازل 3 فشلت في التمييز بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي⁹²، وعليه تقع المسؤولية مجدداً على المؤسسات التنظيمية الإسلامية الدولية لإيجاد طرق وأساليب من أجل تكييف بازل 3 لتكون ملائمة للتطبيق في البيئة البنكية الإسلامية.

⁹¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 4: معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل، 2007، ص 1-3، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4360&lang=Arabic&pg=ar_published.php

⁹² M.A. Rehman Shah, A. Rashid, M. Khaleeqzaman, Determinants of Financial Leverage in Islamic Banks, In: Muhamed Zulkhibri, Turkhan Ali Abdul Manap (eds) Islamic Finance, Risk-Sharing and Macroeconomic Stability. Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019, p.131, doi : https://doi.org/10.1007/978-3-030-05225-6_7

1. معيار كفاية رأس المال:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في 2013 المعيار رقم 15 للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز اللوائح التنظيمية للبنوك الإسلامية على المستوى العالمي. في هذا المعيار قام المجلس بمراجعة كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (IIFS)، باستثناء مؤسسات التكافل وخطط الاستثمار الجماعي الإسلامي.

يتبنى معيار IFSB-15 مقترحات بازل 3 بشأن مكونات رأس المال وأدوات احترازية أخرى لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، سيساعد هذا المعيار البنوك الإسلامية على تنفيذ إطار عمل كفاية رأس المال بطريقة تضمن تخصيص رأس المال الكافي لتغطية فعالة للمخاطر التي تتعرض لها، بحيث يقدم المعيار رقم 15 إرشادات حول مكونات رأس المال التنظيمي عالية الجودة، التي تشمل رأس المال من المستوى الأول والمستوى الثاني الإضافي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، يوفر المعيار إرشادات جديدة حول أدوات إضافية كالمصدات الرأسمالية (رأس المال التحوطي) ونسب الرافعة المالية والتي ستسهل على السلطات الإشرافية بلوغ هدف حماية النظام البنكي والاقتصاد الحقيقي من الصدمات على مستوى النظام⁹³.

وفقاً لهذا المعيار يجب أن يتكون إجمالي رأس المال من رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي، بحيث يتكون رأس المال الأساسي من حقوق الملكية العادية وحقوق الملكية الإضافية والأرباح المحتجزة واحتياطات أخرى مفصّل عنها، أما رأس المال الإضافي فيتكون من أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمتلك قدرة عالية على امتصاص الخسائر.

ويجب أن يمثل رأس المال الإجمالي نسبة 8% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويجب ألا تقل نسبة حقوق الملكية داخل الشريحة الأولى عن 4.5%، ويجب أن تصل نسبة الشريحة الأولى إلى 6% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، وقد حدد المجلس شهر يناير 2015 كتاريخ لبدء تطبيق النسب الخاصة بالمستوى الأول، على أن يتم تطبيق النسبة الإجمالية بداية من يناير 2014.

⁹³ Zubair Hasan, The Basel Accords and Islamic Banks. In: Leading Issues in Islamic Economics and Finance, Palgrave Macmillan, Singapore, 2020, p.250, doi : https://doi.org/10.1007/978-981-15-6515-1_10

ويجب على مؤسسات المستهدفة من طرف هذا المعيار أن تحتفظ بهوامش إضافية تتمثل في رأس المال التحوطي ورأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، فبالنسبة لرأس المال التحوطي، يجب أن يصل الهامش إلى 2.5% ويجب أن يتكون فقط من رأس المال الأساسي، لتصل بذلك نسبة حقوق الملكية في رأس المال الأساسي إلى 7% (2.5+ 4.5)%⁹⁴.

وحدد المجلس فترة انتقالية لتطبيق الهامش بصفة تدريجية، تبدأ هذه الفترة من 1 يناير 2016 وتنتهي في 1 يناير 2019، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: الفترة الانتقالية لتطبيق رأس المال التحوطي

تاريخ البدء	المستوى المطلوب من رأس المال التحوطي المقرر
1 يناير 2016	0.625 %
1 يناير 2017	1.25 %
1 يناير 2018	1.875 %
1 يناير 2019	2.5 %

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 15، 2013، ص29، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4371&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

وبالنسبة للهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية، حدد المجلس نسب تتراوح بين 0% و2.5%، ويمكن عند الضرورة تحديد نسبة أكبر من طرف السلطات الإشرافية، ويجب أن يتكون الهامش فقط من حقوق الملكية في رأس المال الأساسي، ويجب على السلطات الإشرافية عند فرض أو زيادة هذه النسبة أن تقوم بالإعلان عن ذلك قبل تاريخ التطبيق بـ 12 شهرا وذلك بهدف منح الوقت الكافي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لاستيفاء هذه المتطلبات الإضافية.

⁹⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، 2013، 10-25، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4371&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

ويهدف تطبيق نسبة الهامش الإضافي للتقلبات الدورية، حدد المجلس نفس الفترة الانتقالية الخاصة بتطبيق رأس المال التحوطي، بحيث ستبدأ المؤسسات بتطبيق نسبة 0.625 % في بداية يناير 2016، وتضيف نسبة 0.625% في كل سنة لتصل إلى نسبة 2.5 % في بداية يناير 2019.

وفيما يخص قياس المخاطر، لم يتضمن هذا المعيار الطرق المتقدمة لحساب متطلبات رأس المال كأسلوب الأساسي والمتقدم القائمة على التصنيف الداخلي المتعلق بالمخاطر الائتمانية، وأسلوب القياس المتقدم الخاص بالمخاطر التشغيلية، ولكنه تضمن بعض العوامل أو الشروط التي قد تساعد السلطات الإشرافية في تقييم قدرة المؤسسات التي في نطاق سلطتها على تطبيق الأساليب المتقدمة القائمة على التقييمات الداخلية وذلك كخطوة في حال قررت هذه السلطات السماح بالانتقال إلى النماذج المتقدمة في قياس المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

بالنسبة لقياس المخاطر الائتمانية، اعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية في هذا المعيار الجديد على الطريقة المعيارية كما هو الحال في المعيار السابق، أما بالنسبة لقياس المخاطر التشغيلية، فقد اقترح المجلس إلى جانب أسلوب المؤشر الأساسي تطبيق الطريقة المعيارية والطريقة المعيارية البديلة، فبالنسبة للطريقة المعيارية، تم تقسيم أنشطة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى ثمانية نشاطات وتم تحدد نسبة عامل (معامل بيتا) لكل قطاع، تتراوح نسبة العامل من 12% إلى 18%، بحيث تم تحديد نسبة 18% بالنسبة لقطاعات تمويل الشركات، التداول، المبيعات، الدفع والتسوية، و15% بالنسبة للبنوك التجارية وخدمات الوكالة، و12% بالنسبة للخدمات البنكية للأفراد وإدارة الموجودات وخدمات الوساطة للأفراد.

وأما الطريقة المعيارية البديلة، فتعتبر أكثر تقدماً مقارنة بالطريقة المعيارية، إذ يتم تطبيق هذا النموذج بالاعتماد على نفس أسلوب الطريقة المعيارية لكن باستثناء قطاعي الخدمات البنكية للتجزئة والبنوك التجارية، ففي هذين القطاعين وبدلاً من الاعتماد على الدخل الإجمالي يتم ضرب مبلغ التمويل في كل قطاع في عامل ثابت قدر بـ 0.035 وذلك بهدف الحصول على مؤشر التعرض للمخاطر، وبعدها يتم ضرب الناتج الخاص بهذين القطاعين والدخل الإجمالي لبقية القطاعات في النسب المذكورة في الطريقة المعيارية (معامل بيتا)⁹⁵.

⁹⁵ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين

الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، مرجع سابق، ص 9-104

1.1 معيار كفاية رأس المال المعدل (المعيار رقم 23):

في شهر ديسمبر من عام 2021، أطلق مجلس الخدمات الإسلامية معيارا جديدا خاصا بكفاية رأس المال وهو المعيار رقم 23 والموجه خصيصا للقطاع البنكي، إن هذا المعيار يعتبر تعديلا للمعيار السابق (رقم 15)، والهدف منه هو محاولة التكيف مع التعديلات الجديدة لبازل 3 التي أصدرتها لجنة بازل بعد إطلاق المعيار رقم 15.

يتوقع المجلس من خلال هذا المعيار أن يكون إطار كفاية رأس المال أكثر شمولاً وصلابة ومرونة وانسجاماً مع أفضل الممارسات الدولية، ويضمن أرضية متكافئة بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية.

ويتضمن هذا المعيار المعدل تحديث لمكونات رأس المال التنظيمي للبنوك الإسلامية وذلك بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويهدف هذا المعيار أيضاً إلى مراجعة وتعزيز متطلبات كفاية رأس المال فيما يخص تعرضات المخاطر المختلفة والمتعلقة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

ويهدف المعيار رقم 23 كذلك إلى تعزيز إطار كفاية رأس المال المتعلق بتعرضات البنوك الإسلامية المتعلقة بالاستثمار في الصكوك والتصكيك وذلك بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وعلى غرار المعيار السابق، لا يتضمن هذا المعيار المحدث المناهج القائمة على التصنيف الداخلي التي تتعلق بقياس المخاطر الائتمانية والسوقية.

فحسب هذا المعيار، ينقسم رأس المال التنظيمي من شقين، يتمثل الشق الأول في حقوق الملكية العادية ورأس المال الإضافي، بحيث تتكون حقوق الملكية العادية من الأسهم العادية (مدفوعة بالكامل) أو ما يعادلها في الشركات غير المساهمة، علاوة إصدار الأسهم العادية، الأرباح المبقاة، الاحتياطات الأخرى والدخل الشامل الآخر، أسهم الأقلية المؤهلة والتعديلات الرقابية، ويتكون رأس المال الإضافي من أدوات رأس المال المؤهلة لتكون بمثابة رأس مال إضافي (صكوك الشق الأول)، الفوائض المتعلقة، أسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، التعديلات الرقابية.

أما الشق الثاني فهو يمثل رأس مال ثانوي ويتكون من أدوات رأس مال مؤهلة لتكون بمثابة رأس مال ثانوي (الصكوك)، علاوة الإصدار، أسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، الاحتياطات، التعديلات الرقابية.

وبالنسبة للنسب الدنيا، على البنوك الإسلامية التقيد بنفس النسب الواردة في المعيار رقم 15، بحيث يجب ألا تقل نسبة حقوق الملكية العادية عن 4.5%، وألا تقل نسبة الشق الأول عن 6%، في حين يجب أن تبلغ النسبة الإجمالية نسبة لا تقل عن 8%.

وبالنسبة لقياس المخاطر، اتبع المجلس من خلال هذا المعيار الطريقة المعيارية التي نصت عليها وثيقة إطار بازل الموحد، وقد حدد المجلس في طريقتين لترجيح وزن المخاطر الائتمانية لمعظم فئات التعرضات الائتمانية وهما: طريقة التصنيف الخارجي لمخاطر الائتمان، الطريقة المعيارية.

ولحساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق، اعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الطريقة المعيارية المبسطة الصادرة في يناير 2019 م من طرف لجنة بازل، وقد أتاح المجلس إمكانية سماح السلطات الرقابية والتنظيمية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بتطبيق الطريقة القائمة على الحساسيات وطريقة النماذج الداخلية والتي هي موضحة في معيار بازل المتعلق بمخاطر السوق المنشور في يناير 2019، وذلك بعد تأكد السلطة من توفر الشروط المطلوبة لتطبيق هذه الطرق.

وبالنسبة لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية، اعتمد المجلس على الطريقة المعيارية الجديدة التي نشرتها بازل وذلك كبديل عن الطرق الثلاث التي تضمنها المعيار رقم 15.

وفيما يخص تاريخ تطبيق هذا المعيار في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فقد أوصى المجلس بضرورة التطبيق الفوري للمعيار فيما يتعلق بالتحسينات المرتبطة بمكونات رأس المال والهوامش الإضافية، وأما فيما يتعلق بالأطر الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، والإطار المتعلق بنسبة الرافعة المالية، فقد أوصى المجلس بضرورة تطبيق التعديلات في تاريخ لا يتجاوز 2022/01/01⁹⁶.

⁹⁶ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي]، مرجع سابق، ص 2-142، الرابط: https://www.ifsb.org/download.php?id=6310&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

2. الرافعة المالية:

ولدعم معيار كفاية رأس المال، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية توجيهات خاصة بالرافعة المالية الواردة في مقررات بازل 3، وهي نسبة تكميلية لنسبة كفاية رأس المال وهي غير مرتبطة بالمخاطر، وقد اعتمد المجلس على نفس الحد الأدنى الوارد في مقررات بازل 3 وهو 3%، ويتم حساب النسبة من خلال قسمة رأس المال الأساسي على إجمالي التعرض للمخاطر (البنود داخل وخارج الميزانية)، وحدد المجلس تاريخ 1 يناير 2014 كبدية لتطبيق الرافعة المالية في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية⁹⁷.

وقد حدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية بعض الإرشادات الخاصة بحساب نسبة الرافعة المالية والمتعلقة بالتصكيك والتي تم تضمينها في المعيار المعدل رقم 23، فبحسب هذا المعيار، يمكن للبنوك الإسلامية استبعاد الموجودات التي تم تصكيكها من مقياس التعرض الخاص بمعادلة الرافعة المالية، وذلك بشرط أن تتضمن عملية التصكيك اعتراف بنقل المخاطر خارج البنوك الإسلامية، بحيث أن عد استيفاء هذا الشرط يعني هذه الموجودات لم تبع بعد بحملة الصكوك وبالتالي فإن البنوك الإسلامية ستستمر في التعرض لمخاطر هذه الموجودات ويجب أن يتم تضمينها في مقياس التعرض المتعلق بنسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية⁹⁸.

3. معايير السيولة:

تعتبر متطلبات السيولة الجديدة في بازل 3 أحد التحديات الحاسمة للبنوك الإسلامية، بحيث أن من بين المقياسين الذين تم تقديمهما لتقييم مخاطر السيولة، تعتبر نسبة تغطية السيولة الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية باعتبارها نسبة تستهدف تحديات السيولة على مدار 30 يوماً، ومع غياب أدوات سوق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن الالتزام بهذا الإجراء يمثل تحدياً كبيراً للبنوك الإسلامية.

أما بالنسبة للمعيار الثاني وهو نسبة صافي التمويل المستقر، فتعتبر هذه النسبة أقل صعوبة للتطبيق في البنوك الإسلامية لأنها تشجع البنوك بشكل أساسي على تمويل أنشطتها بمصادر مستقرة بدلاً من الاعتماد على

⁹⁷ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، مرجع سابق، ص 40-43

⁹⁸ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي]، مرجع سابق، ص 27-28، الرابط: https://www.ifs.org/download.php?id=6310&lang=Arabic&pg=/ar_published.php

الأموال قصيرة الأجل، فمن الناحية النظرية قد يفيد هذا الإجراء البنوك الإسلامية باعتبار أنها لا تملك ما يكفي من الأدوات السائلة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية⁹⁹.

وبهدف التكيف مع هذا الإطار، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية في مارس من عام 2012 بإصدار المعيار رقم 12 الخاص بإدارة مخاطر السيولة الذي يشار إليه بـ "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، إن الهدف من هذا المعيار هو وضع إطار سليم لإدارة مخاطر السيولة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بحيث يتشكل المعيار من مجموعة من المبادئ الإرشادية (ثلاثة وعشرون مبدأ) التي تقدم التوجيهات اللازمة فيما يخص المجالات الأساسية لإدارة مخاطر سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي تسهل عمل السلطات الرقابية المتعلق بتقييم كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة. وقد حدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2013 كموعده المتوقع لبداية تطبيق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لهذه المبادئ الإرشادية¹⁰⁰.

وقد قام المجلس بتعزيز هذا الإطار في سنة 2015 بإصدار المبادئ الإرشادية رقم 6 المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية باستثناء مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي، يهدف المجلس من خلال هذه المبادئ الإرشادية إلى تقوية النظام الرقابي لإدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية والتكيف مع معايير السيولة الصادرة من طرف لجنة بازل في إطار بازل 3 والمتعلقة بنسبتي تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR).

وحسب هذه الوثيقة، يتم حساب نسبة تغطية السيولة من خلال قسمة الموجودات السائلة عالية الجودة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية على صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة على مدى 30 يوماً القادمة، وقد حدد المجلس في هذه الوثيقة الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ضبط المواصفات اللازمة لاعتبار الموجودات مؤهلة لتكون في بسط النسبة.

⁹⁹ Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, op-cit, 2013, pp.186-187

¹⁰⁰ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار

الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، 2012، ص1-5، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4368&lang=Arabic&pg=ar_published.php

أما نسبة صافي التمويل المستقر، فيتم حسابها من خلال قسمة مبلغ التمويل المستقر المتاح على مبلغ التمويل المستقر المطلوب، يتكون مبلغ التمويل المستقر من إجمالي رأس المال، الحسابات الاستثمارية المطلقة ذات آجال استحقاق لسنة أو أكثر، الودائع الجارية أو الصكوك المصدرة ذات آجال استحقاق لا تقل عن سنة واحدة، الجزء المستقر من الودائع والحسابات الاستثمارية المطلقة ذات آجال استحقاق تقل عن سنة، ويتم قياس هذا الجانب من خلال ضرب القيمة الدفترية للعناصر المتاحة بمعاملات التمويل المستقر المتاحة المبنية على الموصفات العامة للاستقرار النسبي، أما مبلغ التمويل المطلوب، فيتكون من الموجودات داخل وخارج الميزانية، ويتم قياسه من خلال تخصيص معامل تمويل مستقر مطلوب لموجودات المؤسسة والتعرضات التي تم تسجيلها خارج الميزانية، بحيث سيتم تخصيص معامل أكثر انخفاضاً للموجودات التي تعتبر أكثر سيولة.

وقد حدد المجلس نسبة 100% كحد أدنى لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية، ويجب على هذه المؤسسات تطبيق هاتين النسبتين وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه عالمياً، بحيث أوصى المجلس بتطبيق حد أدنى يبلغ 60% لنسبة تغطية السيولة في يناير من سنة 2015، مع زيادة 10% مع بداية كل سنة حتى بلوغ نسبة 100% في بداية سنة 2019. أما نسبة صافي التمويل المستقر، فيجب على البنوك الإسلامية تطبيق هذه النسبة بداية من سنة 2018 مع عدم وجود أحكام خاصة بالتطبيق التدريجي لهذه النسبة¹⁰¹.

4. تعديلات بازل بخصوص الركيزة الثانية:

في مارس من عام 2014، أطلق مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار رقم 16 الخاص بالإرشادات المتعلقة بالعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (باستثناء مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، يمثل هذا المعيار تعديلاً للمعيار السابق رقم 5 المنشور في عام 2007 والذي تلقى العديد من الآراء وردود الفعل، يهدف هذا المعيار المعدل إلى تغطية الجوانب التي لم يغطيها المعيار السابق إضافة إلى أخذ آخر التطورات الدولية في هذا المجال بعين الاعتبار، فمن خلال هذا المعيار المحدث، يقدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجهة نظره بخصوص العديد من المسائل منها: متطلبات رأس المال، إجراءات التقييم الداخلية لكفاية رأس المال، إدارة المخاطر من بينها إدارة

¹⁰¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية رقم 6: الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية {عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي}، 2015، ص 11-68، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4391&lang=Arabic&pg=ar_published.php

مخاطر المشاريع، ضوابط الإدارة المؤسسية وضوابط الإدارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حجم التعرضات لمخاطر التصكيك، تقييم مخاطر معدل العائد في السجلات البنكية، ممارسات اختبارات الضغط السليمة، عمليات النواذ الإسلامية، الإشراف الموحد والسلطات الإشرافية للدولة الأم والمضيقة وعلاقات الزمالة الإشرافية، وأخيرا الشفافية وانضباط السوق.

وتوقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطبيق هذا المعيار المعدل على مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في البلدان الأعضاء بداية من يناير من عام 2015¹⁰².

5. تعديلات بازل بخصوص انضباط السوق:

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية في نهاية عام 2018 بإجراء مجموعة من التعديلات على المعيار رقم 4 المتعلق بالشفافية وانضباط السوق، بحيث أصدر المجلس المعيار رقم 22 بعنوان "المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" والتي تم توجيهها خصيصا للقطاع البنكي.

وقد جاءت هذه التعديلات نتيجة للتطورات التي شهدتها القطاع البنكي جراء الأزمة المالية العالمية، وتماشيا مع تحديثات لجنة بازل التي اضطرت إلى إصدار مجموعة من الوثائق المتعلقة بالإفصاح وذلك قبل أن تصدر في مارس 2017 إطار موحد ومحسن خاص بمتطلبات إفصاحات الركيزة الثالثة.

يهدف هذا المعيار المعدل إلى تحسين وتعزيز الشفافية وانضباط السوق فيما يتعلق بمؤسسات القطاع البنكي، ويهدف كذلك إلى التركيز على بعض الجوانب الإضافية التي لم تغطي في المعيار السابق، ومن خلال إضافة قوالب متسقة للإفصاح الكمي والنوعي، يهدف المجلس إلى إتاحة إمكانية المقارنة المتعلقة بالإفصاح بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية¹⁰³.

¹⁰² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعايير رقم 16: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التكافل و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، 2014، ص 2-8، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4372&lang=Arabic&pg=ar_published.php

¹⁰³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعايير رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]، 2018، ص 2-6، الرابط:

https://www.ifsb.org/download.php?id=4968&lang=Arabic&pg=ar_published.php

وقد أوصى المجلس بتطبيق هذا المعيار في نهاية عام 2020 باستثناء بعض القوالب التي حدد المجلس تواريخ خاصة للالتزام بها والتي تتراوح بين 1 يناير 2015 و1 يناير 2022¹⁰⁴.

¹⁰⁴ انظر الفقرة رقم 16 من المعيار رقم 22

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن إفلاس بنك هيرستات كان السبب المباشر في التعجيل في عملية إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS)، لكن من خلال دراسة تسلسل الأحداث فإن سبب ظهور اللجنة يعود إلى تراكم مجموعة من الأحداث التي تتمثل في انتشار العولمة، انهيار نظام بريتون وودز واندلاع حرب أكتوبر العربية/الصهيونية، وذلك بالإضافة إلى انهيار بنك هيرستات.

إن تأسيس هذه اللجنة يعود إلى هدف أساسي وهو تعزيز الاستقرار المالي وإعادة السيطرة على التدفقات النقدية وعمليات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال مراجعة الجانب الرقابي وتحسين جودته وإضافة العديد من القيود الاحترازية.

ولهذا الغرض، قامت بازل منذ نشأتها بإصدار مجموعة من الإرشادات، وكانت أول حزمة في سنة 1988 تحت اسم بازل 1، قد ركزت اللجنة من خلال هذه الحزمة على المخاطر الائتمانية فقط وذلك بتخصيص رأس مال كافي لتغطية هذه المخاطر، ومع توسع العمل البنكي وزيادة المخاطر السوقية، أصدرت اللجنة في سنة 1996 تعديلا للمعيار بإضافة المخاطر السوقية في مقام النسبة وتخصيص رأس مال إضافي لتغطية هذه المخاطر، ومع ظهور انتقادات عديدة لهذا المعيار قررت اللجنة إصدار حزمة ثانية في سنة 2004 تحت اسم بازل 2، ويعتبر هذا المعيار أكثر شمولاً بحيث يأخذ المخاطر التشغيلية بعين الاعتبار، وتجاوزن هذه الإرشادات معيار كفاية رأس المال لتشمل أيضاً مبادئ للرقابة الإشرافية وتعليمات تخص الإفصاح.

ورغم أن الحزمة الثانية شملت العديد من الجوانب في العمل البنكي إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة كشفت عن العديد من نقاط الضعف، وهذا دفع اللجنة بشكل مستعجل في سنة 2009 إلى إصدار حزمة من الوثائق تعرف ببازل 2.5 والتي ركزت أكثر على المخاطر السوقية، وبعد سنة قامت اللجنة بإصدار حزمة رئيسية تعرف باسم بازل 3، هذه الحزمة تعتبر الأكثر شمولاً بحيث حاولت اللجنة من خلالها معالجة الجوانب التي لم تغطي في الإصدارات السابقة مع إضافة العديدة من التحسينات، ومنذ 2010 تقوم اللجنة بعملية تحديث مستمرة للحزمة بهدف مجارة التطورات التي يشهدها القطاع البنكي العالمي.

ومن خلال دراسة هذه المقررات ورغم تركيزها على العديد من القضايا إلا أن لجنة بازل ركزت بشكل كامل على العمل البنكي التقليدي فقط، ومع التطور المستمر الذي شهدته الصيرفة الإسلامية، أصبحت هناك

حاجة إلى وجود معايير وإرشادات تعزز الجانب التنظيمي بهدف الحفاظ على استقرار البنوك الإسلامية، وبناء على هذا ظهرت مبادرات لتكييف مقررات بازل من طرف هيئتي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي - Aaoifi) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، بحيث أخذت هيئة أيوبي أول مبادرة بإصدار بيان يتعلق بحساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية والذي يركز على مقررات بازل 1، وكانت المبادرات الأخرى من نصيب مجلس الخدمات المالية الإسلامية الأكثر تخصصاً، بحيث أصدر العديد من المعايير المحدثة باستمرار والتي تركز على التحديثات المستمرة من طرف لجنة بازل، وذلك بداية من بازل 2.

الفصل الثالث:

تقييم الأداء في البنوك

الإسلامية

تمهيد:

أدى تطور الأسواق المالية وما صاحبها من أزمات إلى زيادة حدة المنافسة ودرجة التعقيد في البيئة المالية، وبهدف التكيف والبقاء في ظل هذه المتغيرات زاد اهتمام الشركات والمؤسسات المالية والمستثمرين وأصحاب المصالح بالتقييم المالي باعتباره المنهج الذي يكشف عن الوضعية المالية الدقيقة للمنشآت ومدى تطورها أو قابليتها للتطور وقدرتها على التكيف مع بيئتها، وذلك كخطوة أولى قبل اتخاذ القرارات.

في هذا الفصل سيتم التركيز على موضوع تقييم الأداء المالي بشكل واسع وخاصة في البنوك الإسلامية، بحيث سيتم التطرق إلى ماهية الأداء ومجالاته ومفهوم عملية التقييم وأهميتها، كما سيتم تسليط الضوء على الأداء المالي واستعراض أبرز الأدوات والمعايير المعتمدة في عملية التحليل المالي وتوضيح كيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية بشكل خاص، ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الأداء، مفهومه، ميادينه، تقييمه

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشراته

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الأداء

قبل الغوص في الجوانب النظرية للأداء المالي ينبغي في البداية التطرق إلى المفهوم العام للأداء واستعراض مجالاته، والتركيز على المفاهيم النظرية لتقييم الأداء، وبناء على ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، بحيث يركز المطلب الأول على مفهوم الأداء من خلال عدة وجهات نظر، أما المطلب الثاني فيستعرض أبرز ميادين الأداء، في حين يركز المطلب الثالث على مفهوم عملية تقييم الأداء وأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يشير مصطلح الأداء في المعاجم العربية إلى القيام بالعمل وإنجازه وإكماله¹، ويشير كذلك إلى إيصال الشيء إلى الشيء، والقيام بالعمل أو الفعل في وقته المحدد²، ويقابل هذه الكلمة في اللغة الانجليزية كلمة Performance وهي مرتبطة بمصطلح Carrying out وهي تعني تنفيذ، إجراء وإتمام العمل³.

وفي الاصطلاح، يعتبر مصطلح الأداء غامض ومتعدد الأبعاد، إذ يستخدم هذا في جميع المجالات ومن الصعب تقديم توصيف دقيق للمصطلح في نفس المجال، ويعود ذلك إلى طبيعته المتغيرة اعتماداً على السياق⁴. فبالنسبة للمنظمات، فتم تعريف الأداء بأنه ما تقوم المنظمة من أجله بتوظيف شخص ما للقيام به، ويقوم به بشكل جيد، وبالتالي، لا يتم تحديد الأداء من خلال العمل نفسه ولكن من خلال عمليات الحكم والتقييم⁵.

وقد قدم أحد الباحثين (Bourguignon) تعريف ثلاثي الأبعاد إذ ربط المصطلح بثلاث مصطلحات أخرى وهي: النجاح، النتيجة، العمل، فالأداء هو مصلح يتعلق بالسياق وأصحاب المصلحة المعنيين، ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تتميز بالاتساق الداخلي (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، ويمثل بالنسبة للمنظمة نجاحاً أو نتيجة إيجابية، ويتم استنتاج النجاح من خلال القياسات والنتائج، وهنا يتضح الفرق بين النجاح والنتيجة والذي يتمثل في التقييم والحكم على النتيجة (value judgement).

¹ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، المجلد الأول، ط1، مصر، 2008، ص76

² نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم/الدار الشامية، ط1، دمشق/بيروت، 2008، ص36-37

³ N. S. Doniac , the oxford english- arabic dictionary of current usage, oxford university press, 1972, p.898

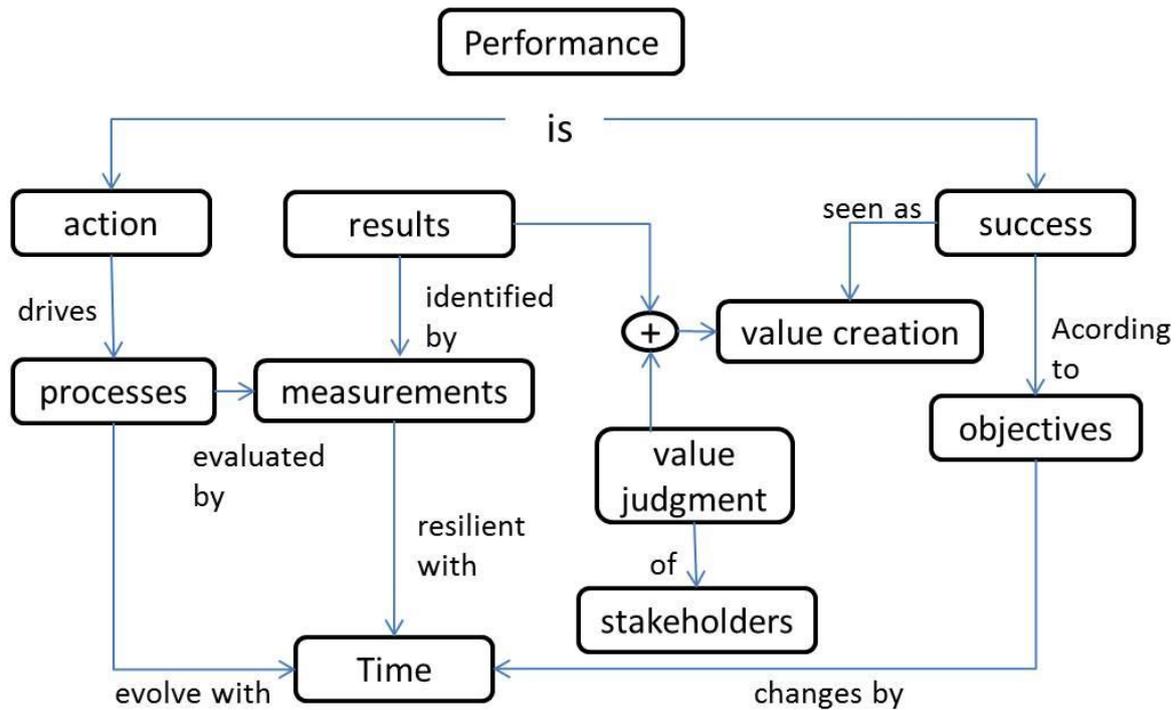
⁴ Joseph Mansour Salamé, Yann Leroy , Michael Saidani , Isabelle Nicolai, UNDERSTANDING AND MONITORING ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF INFRASTRUCTURE DESIGN PROJECTS, Proceedings of the Design Society, volume 1, 2021, p.3271

⁵ Sonnentag, S. and Frese, M, Performance Concepts and Performance Theory. In Psychological Management of Individual Performance (eds P. Herriot and S. Sonnentag), Wiley, 2002, p.5, <https://doi.org/10.1002/0470013419.ch1>

ويرى الباحث Pesqueux أن الأداء هو نتيجة كمية وفقا لمنظور التصنيف، في حين يرى الباحث Lebas أن تحقيق الأهداف ليس كاف ولا يعني أنها ستحقق مرة أخرى، إذ حسب Ghalem وآخرون يجب أن يرتبط تحقيق الأهداف بالفعالية (درجة تحقيق الهدف) والكفاءة (درجة الموارد المستهلكة للوصول إلى مستوى تحقيق الأهداف)، ولهذا فإن الأداء يمثل أيضا الإجراء أو العمل الذي يتبع الأهداف التنظيمية ويؤدي إلى النتائج.

والشكل رقم 5 يوضح بالتفصيل الأفكار الرئيسية الموضحة مسبقا، فالأداء هو العمل والنتيجة والنجاح، فبالنسبة للعمل فهو يؤدي إلى وجود عمليات التي يتم تقييمها من خلال المقاييس والتي تتطور مع الوقت، وهذه المقاييس تحدد النتيجة، أما النجاح فهو يعرف بأنه خلق القيمة وفقا للأهداف المسطرة التي تتغير مع الوقت، وخلق القيمة ينتج عن النتيجة وتقييمات وأحكام أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين⁶.

الشكل رقم 5: تعريف الأداء بأبعاده الثلاث



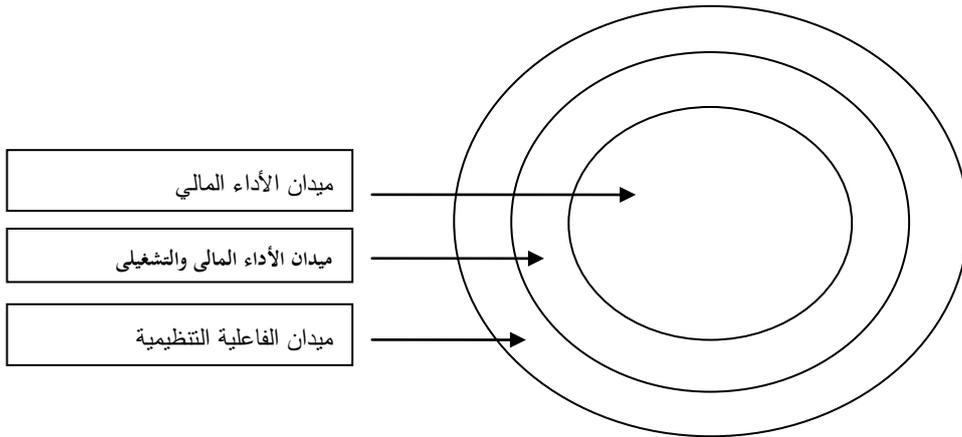
المصدر : Joseph Mansour Salamé, Yann Leroy, Michael Saidani, Isabelle Nicolai, UNDERSTANDING AND MONITORING ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF INFRASTRUCTURE DESIGN PROJECTS, Proceedings of the Design Society, volume 1, 2021, p.3271

⁶ Joseph Mansour Salamé, Yann Leroy , Michael Saidani , Isabelle Nicolai, UNDERSTANDING AND MONITORING ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF INFRASTRUCTURE DESIGN PROJECTS, op cit, p.3271

المطلب الثاني: ميادين الأداء

تتعدد ميادين الأداء بتعدد المجالات والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، ويمكن تمييز ثلاث ميادين للأداء وهي (انظر للشكل التالي): ميدان الأداء المالي، ميدان الأداء المالي والتشغيلي، ميدان الفاعلية التنظيمية.

الشكل رقم 6: ميادين الأداء



المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص 66

1. ميدان الأداء المالي:

يرتبط ميدان الأداء المالي بالجانب المالي للمؤسسة، ويعتبر المفهوم الضيق للأداء في مؤسسات الأعمال، فهو يهتم بالمنتجات المتحققة من الأهداف المالية للمنظمة، ويعد الأداء المالي من أقدم ميادين الأداء وأكثرهم استخداماً لتقييم أداء البنوك، فهو يمتاز بالثبات والاستقرار ويعتبر أكثر فعالية لتوجيه البنوك نحو الطريق الأفضل⁷.

2. ميدان الأداء المالي والتشغيلي:

يعتبر هذا الميدان أكثر اتساعاً من الميدان السابق، فهو يجمع بين مفهومي الأداء المالي والأداء التشغيلي أو العملي، إذ يهتم هذا الميدان بجوانب المؤسسة المالية والتشغيلية، فهو يعتمد بذلك على مؤشرات

⁷ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص 66

مالية ومؤشرات تشغيلية كنوعية المنتج والحصة السوقية وفعالية التسويق وغيرها من المؤشرات المرتبطة بمستوى تنفيذ عمليات البنك، ويعتبر الأداء التشغيلي مكملاً للأداء المالي بحيث يركز على الأداء الذي لا تستطيع المؤشرات المالية إظهاره بدقة⁸.

3. ميدان الفاعلية التنظيمية:

يعتبر هذا الميدان الأوسع والأشمل مقارنة بميدان الأداء المالي وميدان الأداء الذي يجمع الجانبين المالي والتشغيلي، يشمل ميدان الفاعلية التنظيمية كل من الأداء المالي والتشغيلي⁹، وشهد هذا المصطلح تفاوتاً في وجهات النظر، فقد تم ربط الفاعلية التنظيمية بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، بحيث تم تعريف المصطلح عن طريق الباحث Barnard بأنه " الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها"، وقد عرف هذا المفهوم للفاعلية انتشاراً واسعاً بين المتخصصين والباحثين، وقد تم اعتماده كمؤشر أساسي في تقييم أداء المنظمة وقياس مدى فعاليتها.

وفي المقابل جاء الباحث Alvar بمفهوم أوسع من مجرد تحقيق الأهداف المسطرة، حيث عرف الفاعلية التنظيمية بأنها " قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو، بغض النظر عن الأهداف التي تحقّقها"، ويتضح من هذا التعريف أن الفاعلية التنظيمية يجب أن ترتبط أيضاً بمتطلبات التكيف البيئي والبقاء والنمو، وبالتالي يمكن تعريف الفاعلية التنظيمية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بالتوازي مع قدرتها على التكيف مع البيئة وتحقيق الاستمرارية والقدرة على النمو والتطور¹⁰.

وعلى ضوء المفهوم الجديد تم تقسيم الفاعلية التنظيمية إلى أربعة نماذج وهي: نموذج الهدف، أي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والنموذج القائم على الموارد والذي يعني قدرة المنظمة على اكتساب موارد نادرة وقيمة، ويمثل النموذج الثالث في كفاءة العمليات والإجراءات الداخلية للمؤسسة، أما النموذج الرابع فهو يتعلق بالدرجة التي تقي بها المؤسسة متطلبات أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية والمجتمع¹¹.

⁸ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 66

⁹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، المرجع نفسه، ص 66-67

¹⁰ خليل محمد حسين الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة، عمان، ط3، 2007، ص 327-328

¹¹ Nidhi Sharma, Reetesh K.Singh, A unified model of organizational effectiveness, Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance, vol 6, no 2, 2019, pp. 115-116

المطلب الثالث: تقييم الأداء

1. مفهوم تقييم الأداء:

قدم الباحثون عدة مفاهيم لتقييم الأداء، فهو يعرف بأنه وظيفة إدارية، وتعتبر العملية الأخير في سلسلة العمل الإداري المستمر، وهي تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتحقق من أن النتائج المحققة تتوافق مع الأهداف المسطرة، كما ينظر لتقييم الأداء بأنه أسلوب إداري رقابي يستخدم لإسقاط النتائج على الأهداف المرسومة وذلك لرصد الانحرافات ومعرفة أسبابها وكيفية معالجتها¹².

2. أهمية وأهداف تقييم الأداء:

تقوم البنوك ومؤسسات الأعمال بشكل عام بعملية تقييم الأداء لمجموعة من الأغراض يمكن حصرها كما يلي¹³:

- تعتبر عملية تقييم الأداء العملية الأساسية في العمل الرقابي، بحيث تنتج عن هذه العملية بيانات ومعلومات مهمة للتأكد من تنفيذ الأهداف التي حددها البنك كما ونوعاً.
- تقيس عملية تقييم الأداء مدى نجاح البنك، وتقدم معلومات مهمة لكافة المستويات وللجهات الأخرى خارج البنك.
- يقوم البنك من خلال التقييم المالي بإجراء تحليل شامل لنشاط البنك لاكتشاف مواطن الضعف وأسبابها، واتخاذ القرارات المناسبة لتصحيحها وإعادة البنك إلى المسار الصحيح وتجنب الوقوع في هذه الأخطاء مستقبلاً.
- تسمح هذه العملية للأجهزة الرقابية بتنفيذ عملها بفعالية وكفاءة والقيام بمتابعة شاملة ومستمرة لنشاط البنك وذلك من خلال المعلومات والبيانات الإحصائية التي تنتج عن هذه العملية.
- تشكل قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك، تساهم هذه القاعدة في وضع السياسات وإجراء البحوث والدراسات المستقبلية التي تهدف إلى الرفع من كفاءة الأداء وتحسين أنماطه.

¹² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص 77

¹³ علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، المرجع نفسه

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشراته

يعد الأداء المالي الميدان الأكثر جذبا لاهتمام إدارة المؤسسات والمستثمرين وأصحاب المصالح، ونظرا لهذه الأهمية سيتم التركيز في هذه الدراسة على ميدان الأداء المالي، بحيث تم تخصيص هذا المبحث لاستعراض أهم الجوانب النظرية للميدان، إذ من خلال المطلب الأول سيتم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته، مع التركيز على عملية التقييم المالي واستعراض أهم المعايير المعتمدة في عملية التقييم، أما المطلب الثاني فيركز على الأطراف المهمة بميدان الأداء المالي، بينما يركز المطلب الثالث على استعراض أهم الأدوات المعتمدة في عملية التحليل المالي، وبالنسبة للمطلب الرابع والأخير فمن خلاله سيتم تسليط الضوء على أداة التحليل بالنسب.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

1. الأداء المالي وأهميته:

سبق وأن تم تعريف ميدان الأداء المالي على أنه يعتبر المفهوم الضيق لأداء الشركات، وفي هذا المطلب سيتم التطرق للأداء المالي بشكل مفصل، بحيث يتم تعريف الأداء المالي بأنه الأداء الذي يركز على استخدام مؤشرات مالية لمقارنتها مع الأهداف المحددة، فالأداء المالي يعتبر أداة للتعرف على الوضعية المالية في وقت معين للشركة كلها أو لجانب معين من أداء الشركة، وتعتبر الشركة عن أدائها المالي من خلال صيغ عددية وكمية تحدد بدقة عالية مستوى الأداء.

وتتبع أهمية الأداء المالي في أنه يعمل على تقويم أداء الشركات من زوايا متعددة وبشكل يخدم أصحاب المصالح المالية لاكتشاف نقاط القوة والضعف داخل الشركة واتخاذ القرارات المناسبة بهدف توجيه الشركة نحو الاتجاه الصحيح والمسطر في البداية، كما يعتبر الأداء المالي أداة فعالة لتحفيز الإدارة والعاملين في الشركة من أجل بذل جهودات أكبر بهدف تحسين النتائج وتحقيق معايير مالية أفضل مقارنة بالسابق¹⁴.

¹⁴ محمود محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان، 2009، ص45-48

ويعتبر تحليل الأداء المالي مهما للبنك، إذ يسمح بتحويل قوائم البنك وصياغتها على شكل مؤشرات ونسب مالية لها تفسير محدد ودلالة في تشخيص الأداء بشكل دوري، وتزداد أهميته بزيادة الجهات التي تطلبه كالبنك المركزي، المودعين، المالكين، مصلحة الضرائب، والجمهور¹⁵.

2. تقييم الأداء المالي:

أخذ تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في الدراسات والأبحاث الإدارية والمحاسبية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الندرة النسبية للموارد المالية المستخدمة في المؤسسات مقارنة بالحجم الكبير للاحتياجات المالية، ومن هذا المنطلق فإن الهدف الأساسي للمؤسسة هو الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تملكها وذلك لتحقيق الاستمرارية والديمومة، لذلك يعتبر تقييم الأداء المالي من العناصر الأساسية في الإدارة، بحيث يوفر لها بيانات ومعلومات جوهرية تفيد الإدارة في تقدير مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها والتعرف على الاتجاه الذي تسير فيه.

وتعتبر مخرجات الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة رئيسية لتقييم الأداء المالي، بحيث أن تحليل الكشوفات المالية سيساعد في الوصول لنتائج تسمح بالكشف عن جوانب القوة والضعف في المؤسسة وتسمح أيضاً بتحديد الفرص الاستثمارية الممكنة، ويعتمد المحلل المالي في عملية تحليل الكشوفات المالية على نسب مالية تمكنه من إجراء تقييم دقيق لنجاح المؤسسة أو الاطلاع على احتمالات فشلها، وتحديد مدى كفاءتها وفعاليتها¹⁶.

3. معايير تقييم الأداء:

لنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب توفير مجموعة من المعايير ليستند عليها المحلل من أجل قياس مستوى الأداء الذي بلغته المنشأة، ويتم وضع هذه المعايير عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف...، وتوجد عدة معايير يمكن إتباعها والاعتماد عليها للتعرف على مستوى المنشآت¹⁷، ويمكن تمييز أربعة معايير وهي: المعيار النمطي أو المطلق، معيار الصناعة أو القطاع، المعيار التاريخي، المعيار المستهدف.

¹⁵ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص 47

¹⁶ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 85

¹⁷ أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2018، ص 44-

يتمثل المعيار النمطي في معدلات أو نسب متعارف عليها وتطبق على كل القطاعات وكمثال على ذلك، يمكن أخذ نسبة التداول التي يشترط فيها أن تبلغ النسبة 100% على الأقل بغض النظر عن القطاع المستهدف ولهذا يعتبر هذا المعيار قليل الاستخدام.

أما معيار الصناعة فهو يضم مجموعة من النسب الخاصة بكل قطاع، إذ لا يجب مقارنة النسب المحققة في البنك بنسب قطاع غير القطاع البنكي، ويعتبر هذا المعيار مهما للبنوك إذ يمكن أن تعتمد عليه لقياس مستوى أدائها مقارنة بالمستوى السائد.

وبالنسبة للمعيار التاريخي، فهو معيار يعتمد على تسليط الضوء على نسبة معينة ومقارنتها بنسب سابقة بهدف التعرف على اتجاه البند إما بالارتفاع أو الانخفاض.

وأما المعايير المستهدفة أو المخططة فهي المعايير التي تضعها المنشأة كهدف والتي يعتمد عليها المحلل للمقارنة بين ما تحقق وبين ما هو مخطط له¹⁸.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بتحليل الأداء المالي

تستفيد عدة جهات من التحليل المالي ويمكن استعراضها بما يلي¹⁹:

1. المستثمرون:

للتحليل المالي أهمية بالغة عند المستثمرين، فهو يمنحهم رؤية جيدة لوضعية استثماراتهم الحالية والجديدة ويمكنهم من معرفة مدى سلامة هذه المشاريع ومدى توفر فرص متاحة لتحقيق التطور والنمو للمشروع الاستثماري، كما يسمح بتقييم كفاءة الأداء الحالي ومعرفة العوامل المؤثرة على ذلك، ويستخدم هذا التحليل أيضا عندما تخطط شركة ما الاندماج مع شركة أخرى أو أكثر، إذ يظهر هذا التحليل مدى جدوى عملية الاندماج بالنسبة للمساهمين، ويتيح التحليل المالي عدة مؤشرات تهم المساهمين كنسب الربحية، نسب المديونية، العائد على الاستثمار وربحية السهم الواحد وسعر الأسهم في السوق.

¹⁸ أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مرجع سابق، ص 37-38

¹⁹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، ط2، 2009، ص 67

2. الدائنون:

عادة تتشكل هذه الفئة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة بتمويل المشاريع عن طريق الإقراض قصير الأجل أو طويل الأجل، تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لأهداف ائتمانية، بحيث تسعى هذه المؤسسات إلى معرفة المركز المالي لصاحب المشروع ومكونات هيكل رأس ماله ودرجة المخاطر التي تحيط بقروضهم، ولذلك بهدف التأكد من قدرة صاحب المشروع على الوفاء بالتزاماته، ويوفر التحليل المالي عدة نسب قد تكون مهمة للدائنين وأبرز هذه النسب هي نسبة الرافعة المالية التي تكشف للمقرضين مدى اعتماد صاحب المشروع على المديونية.

3. الإدارة:

تهتم الإدارة بالتحليل المالي للتعرف على اتجاهات الأداء للمشروع ومدى تحقيقها للنمو ودرجة ربحيته، ومعرفة مدى كفاءة وفعالية الإدارة في اتخاذ القرارات واستغلال الموارد، وبالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تعترض الإدارات الفرعية.

4. العاملون:

يحتاج العاملون للتحليل المالي لتقدير مدى مساهمتهم في تحقيق أهداف المؤسسة، والتأكد من توفر الاستقرار الوظيفي، وبلوغ النتائج التي تسمح بوضع مطالب جديدة.

5. الحكومة والمؤسسات المختصة:

تعكس نتائج التحليل المالي صورة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسات، وتوضح مدى التزام هذه المؤسسات بالتعليمات المالية والقوانين الموضوعة من طرف الحكومة.

كما يمكن استخدام هذه النتائج لأهداف بحثية وإحصائية من طرف المختصين في التحليل المالي، وذلك لعدة أغراض من بينها نشر الترتيب الائتماني للمشاريع ومركزها المالي.

6. المنافسون:

يسمح التحليل المالي للمنافسين بإظهار نقاط القوة والضعف في المشروع المنافس لوضع خطط مناسبة وتنافسية لتحقيق أغراضهم.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي على مجموعة متنوعة من الأدوات بهدف الإجابة على الأسئلة الرئيسية المتعلقة باتجاه الشركة (تحسن أو تدهور)، جوانب القوة والضعف، وضعية المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى²⁰، ولكل منها مزايا وعيوب، ولذلك، فمن المهم تجنب الاعتماد على نوع واحد فقط ويجب استخدام مجموعة من الأدوات من أجل الحصول على صورة أكبر لأداء المنشأة²¹، ويمكن تفصيل هذه الأدوات على النحو التالي:

1. التحليل الأفقي (التحليل التاريخي أو تحليل الاتجاه):

تهتم هذه الأداة بتقييم أداء المنشأة خلال مدتين زمنييتين أو أكثر، بحيث يتم إيجاد علاقة أفقية بين كل بند وكل فقرة في القوائم المالية في مدة معينة وبين نفس البند أو الفقرة لكن في سنوات أو فترات مختلفة، وذلك بهدف دراسة تغيرات واتجاهات هذه البنود أو الفقرات لإبراز الزيادة أو النقصان²²، إذ يمكن للبنك الاعتماد على هذه الأداة لحساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، والهدف من هذه الأداة هو توضيح مدى تطور بنود مختلف القوائم المالية خلال فترة تاريخية معينة، ويمكن حساب هذا التطور من خلال اعتبار المدة المالية السابقة على أنها تساوي 100%، على أن تحسب بنود السنة الموالية على أساسها، ويمكن أن تساوي مثلا 110% أو 95% من السنة السابقة.

²⁰ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 185

²¹ Robert Brien ; Jean Senécal , Marc Sakaitis, Pierre Veillette, Analyse financière et gestion budgétaire, Chenelière Education, Canada, 2017, p.65

²² أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 38

ويمكن من خلال ذلك استنتاج نسب التغيير أو التطور سواء كان نمواً أو انخفاضاً، وذلك من خلال طرح 100% منها مع وضع إشارة (+، أو -) للدلالة على توجه الحركة (زيادة أو انخفاض)، وفي المثال السابق يمكن اعتبار أن نسبة التغيير قد تكون مثلاً +10 أو -5²³.

وللحصول على صورة أوضح للأداء، فمن المفيد في هذا النوع من التحليل ترجمة النتائج إلى رسوم بيانية²⁴ تبرز بشكل واضح تطور البنود والفقرات على مدار السنوات.

2. التحليل العمودي:

يقتصر التحليل العمودي على تحليل القوائم المالية لفترة محاسبية معينة، ويكمن الاختلاف بين هذه الأداة والتحليل الأفقي في أن الأخير يهتم بدراسة الاتجاه، بينما التحليل العمودي هو عبارة عن دراسة هيكلية²⁵، إذ يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نسبة كل عنصر من القائمة المالية إلى المجموعة التي تنتمي إليها أو إلى إجمالي القائمة، أو نسبة إجمالي مجموعة تنتمي للقائمة إلى إجمالي القائمة، والهدف من هذه النسب هو معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر مقارنة بإجمالي المجموعة التي ينتمي لها أو إظهار العلاقة بين الجزئيات بعضها ببعض الآخر وبينها وبين المجموعات الرئيسية وتفسيرها والخروج بالنتائج اللازمة لتحقيق الهدف²⁶.

ويمكن لهذا الأسلوب أن يساعد أيضاً في عملية دراسة التغييرات والاتجاهات من خلال مقارنة النسب المتحصل عليها مع النسبة المحققة في المنشآت الأخرى أو مقارنتها مع متوسطات الصناعة²⁷، كما يمكن مقارنة ذلك مع النسب المحققة في المنشأة نفسها في السنوات السابقة.

3. التحليل بالنسب:

تتشابه هذه الأداة مع التحليل الرأسي إلى حد معين، بحيث كلاهما يركزان على الربط بين عناصر معينة من البيانات المالية²⁸، فالنسبة المالية هي علاقة بين كميتين متغيرتين توجد بينهما علاقة منطقية ذات طبيعة اقتصادية أو مالية، وبدون هذا الارتباط المنطقي، تكون النسبة رقماً بسيطاً لا يمكن استخدامه في التشخيص

²³ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، ص 60-65

²⁴ Robert Brien ; Jean Senécal , Marc Sakaitis, Pierre Veillette, Analyse financière et gestion budgétaire, op cit, p.66

²⁵ أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية، مرجع سابق، ص 196

²⁶ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 134-135

²⁷ أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية، مرجع سابق، ص 197

²⁸ Robert Brien ; Jean Senécal , Marc Sakaitis, Pierre Veillette, Analyse financière et gestion budgétaire, op cit, p75.

المالي²⁹، إذن النسبة المالية ذات أساس منطقي تعتبر أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهي تساعد على إضافة دلالات معينة على البيانات المالية المنجزة من طرف قسم المحاسبة، وبمعنى آخر فهي نسب لا تضيف معلومات جديدة بل هي نسب كامنة بشكل رقمي في الحسابات الختامية تمنح المحلل القدرة على تفسير هذه البيانات من خلال علاقة بين المتغيرات الواردة في الكشوفات المالية، واستخلاص النتائج ومقارنتها بالنسب المقبولة في مجال عمل المؤسسة³⁰.

إن طبيعة الارتباط واسعة جدا بين المتغيرات المالية، بحيث يمكن أن يكون عبارة عن علاقة مقارنة نسبية بسيطة للعناصر التي تنتمي إلى نفس المجموعة، وكمثال على ذلك توجد النسب الهيكلية التي تقارن قيمة بند من قائمة المركز المالي كنسبة مئوية إلى إجمالي الأصول، وإلى جانب ذلك، يمكن أن تكون العلاقة عبارة عن علاقة سببية كما هو الحال مع نسب الربحية ونسب الإنتاجية التي تربط بين النتيجة المحققة والوسائل المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة³¹.

وبناء على ذلك، يستطيع المحلل استخدام عدد كبير من النسب لكن اختيارها واستخدامها يتوقف على الشخص المحلل وغايته وهدفه من التحليل، ويمكن حصر هذه النسب في عدة مجموعات³² وهي كالتالي:

1.3 نسب السيولة:

وهي النسب التي تقيس درجة الملاءة المالية للشركة، قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل³³، ويمكن تمييز نسبتين في هذه المجموعة وهما نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة الجاهزة أو الحالية. تركز نسبة السيولة العامة على الأفق قصير المدى ويتطلب أن تكون النسبة أكبر من واحد ويمكن حسابها من خلال قسمة الأصول السائلة قصيرة الأجل (الأصول المتداولة لأقل من سنة) على الديون قصيرة الأجل.

²⁹ Hubert de la Bruslerie, Analyse financière : information financière, diagnostic et évaluation, Dunod, 4^e édition, paris, 2010, p.190

³⁰ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 85-88

³¹ Hubert de la Bruslerie, Analyse financière : information financière, diagnostic et évaluation, op-cit, p.190

³² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 85-88

³³ Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, Dunod, Paris, 2^e édition, 2008, p.197

$$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

أما تطبيق نسبة السيولة الجاهزة فهو يعني تركيز أفق السيولة من المدى القصير إلى الفوري، ويتم حساب هذه النسبة من خلال إنشاء رابط عرضي بين ما يحوزه البنك من سيولة نقدية وبين ديونه قصيرة الأجل³⁴، ويتم ذلك من خلال قسمة الأصول المتداولة باستبعاد الأصول المتداولة بطيئة الحركة (التسييل) على الديون قصيرة الأجل، ويبقى الهدف هو الحصول على نسبة أكبر من 1³⁵.

$$\frac{\text{الأصول الجارية - أصول متداولة بطيئة الحركة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

2.3 نسب الرفع المالي:

هي النسب التي تسمح بقياس درجة المديونية داخل الشركة، أي بمعنى تحديد مدى اعتمادها على القروض لتمويل نشاطاتها الاستثمارية³⁶، فعلى عكس نسب السيولة التي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل، تركز هذه النسبة على قياس قدرتها على سداد كافة الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق، ويمكن للمحلل المالي بلوغ هذا الهدف من خلال تطبيق مجموعة من النسب أهمها: نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، بحيث تقيس النسبة الأولى مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها، أما النسبة الثانية فتوضح مدى اعتماد الشركة على الاستدانة كمصدر من مصادر التمويل وذلك بالمقارنة مع المصادر الداخلية³⁷.

3.3 نسب النشاط أو الإنتاجية:

تركز هذه النسب على تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها واستغلالها في توليد المبيعات، وتكشف هذه النسبة عن حدود الاستثمار الاقتصادي للشركة في أصولها المختلفة، وبالتالي هي نسبة مهمة للإدارة لأن

³⁴ Hubert de la Bruslerie, Analyse financière : information financière, diagnostic et évaluation, op cit, pp.103-104

³⁵ Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, op cit, p.198

³⁶ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 86-87

³⁷ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية، مرجع سابق، ص 217-219

تجاوز هذه الحدود يعني وجود استثمار عاطل لا يدر ربحاً، أما الاستثمار الذي يقل كثيراً عن هذه الحدود يعني وجود فرص ضائعة لتحقيق الربح.

وتتضمن مجموعة نسب النشاط عدة نسب يمكن ذكر أبرزها كما يلي³⁸:

▪ نسبة المبيعات إلى الأصول.

▪ نسبة المبيعات إلى الموجودات المتداولة.

▪ معدل دوران المخزون السلعي.

▪ معدل دوران الحسابات المدينة.

▪ معدل دوران النقدية.

4.3 نسب الربحية:

تحلل هذه المجموعة قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها، وتمثل مقياساً هاماً يقيس مدى كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتتضمن هذه المجموعة عدة نسب أبرزها: العائد على الأصول ROA (Return on Assets)، العائد على حقوق الملكية ROE (Return on Equity)³⁹.

5.3 نسب السوق:

تجمع هذه المجموعة نسب تجمع بين المعلومات المحاسبية والمعلومات السوقية التي تتمثل في أسعار الأسهم في السوق، وتعتبر المؤشرات المرتبطة بالأسهم ذات أهمية بالغة لعدة أطراف خصوصاً حاملي الأسهم والمستثمرين المحتملين، بحيث من المهم معرفتهم بتأثير أداء الشركة على العوائد المتوقعة الناتجة عن استثماراتهم في أسهم هذه الشركة، كما تعتبر مهمة أيضاً للمدير المالي الذي يسعى إلى تعظيم القيمة السوقية لثروة أصحاب المشروع، وتتضمن هذه المجموعة عدة نسب أبرزها: القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)، القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم العادي الواحد (Earnings Per Share)، نسبة

³⁸ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 66

³⁹ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، عمان، ط 2، 2009، ص 79-83

حصص الأرباح الموزعة (Dividends Payout Ratio)، نسبة سعر السهم إلى ربحه (P/E Price Earnings Ratio)، ربح السهم (Dividend Yield)، نصيب السهم من الأرباح الموزعة (Dividends Per Share) ⁴⁰.

المطلب الرابع: المؤشرات المالية

في هذا المطلب سيتم التركيز على مجموعة من المؤشرات المالية الأكثر استعمالاً في تقييم البنوك وتتمثل في: نسبة العائد على الأصول (ROA)، نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل ربحية السهم الواحد (EPS)، نسبة التكلفة إلى الدخل (CTI)، نسبة التمويل المتعثر (NPF)، ويمكن تفصيلها كما يلي:

1. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

العائد على حقوق الملكية (ROE) هو مقياس أداء يعتمد على صافي الدخل، يلخص الأخير نشاط الشركة لأنه لا يشمل فقط نتيجة التشغيل، بل يشمل أيضاً النتيجة المالية، أو نتيجة الشركات المرتبطة أو ضريبة الأرباح، وبالتالي يمثل صافي الدخل بشكل عام الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن للمساهمين أن يقرروا دفعه لأنفسهم، ولذلك فمن المنطقي أن يكون هذا المقدار من الأرباح مرتبطاً بحقوق الملكية، أو بمعنى آخر بالاستثمار الذي يقوم به المساهمون ⁴¹.

وبناء على ما سبق، تمثل هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح بعد خصم المصاريف والضرائب وبين القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والغرض منها إعطاء صورة لطريقة استخدام رؤوس الأموال التي يجلبها المساهمون، وتوضيح مدى قدرة الشركة على إيجاد فرص استثمارية مربحة للمساهمين ⁴²، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد المصاريف و الضرائب}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

وللحصول على نظرة أكثر دقة حول عائد حقوق الملكية للشركة، يتم استخدام نموذج دويونت Dupont الذي يعبر عن العائد على حقوق الملكية من حيث ربحية الشركة وكفاءة الأصول والرافعة المالية (مضاعف

⁴⁰ فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 84-91

⁴¹ Julien le Maux, Analyse financière, Chenelière Education, Canada, 2014, p.62

⁴² Faten Ben Bouheni, Chantal Ammi, Aldo Levy, Banking Governance, Performance and Risk-Taking: Conventional banks, Islamic banks, op-cit, p.123

الملكية)، إذ يهدف هذا النموذج إلى شرح معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE) بطريقة مفصلة عن طريق تقسيمها إلى عناصرها المكونة وهي: معدل العائد على المبيعات، دوران الأصول والرافعة المالية، بحيث يتحد المكونان الأولان من النموذج لإعطاء معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وعند إضافة العنصر الأخير (الرافعة المالية) في النموذج، فإنه ينتج معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE)⁴³، ووفقا لما سبق يمكن صياغة النموذج كما يلي: حساب مضاعف الملكية وفقا للصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

العائد على حقوق الملكية = هامش صافي الربح × دوران الأصول × مضاعف الملكية

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × مضاعف الملكية

ويمكن أيضا حساب نسبة العائد على حقوق الملكية بناء على متوسط حقوق الملكية ويمكن تمييز هذه النسبة بالرمز ROAE، ويمكن حساب متوسط حقوق الملكية بجمع قيم حقوق الملكية في نهاية وبداية السنة وقسمتها على 2، إن الفرق بين النسبة المعدلة والنسبة السابقة هو أن الأخيرة قد لا تعكس بدقة العائد الفعلي لنشاط البنك، إذ يمكن للبنك أن يجري عمليات تخص حقوق الملكية في آخر الفترة، لذا تعتبر نسبة ROAE أكثر دقة لأنها تغطي إلى حد بعيد التغيرات التي تحدث في قيمة حقوق الملكية خلال السنة، مما تمنح للمحلل تصويرا دقيقا لربحية البنك⁴⁴، وهذا الأمر ينطبق كذلك على نسبة العائد على الأصول ROA وذلك باستبدالها بنسبة العائد على متوسط الأصول ROAA.

ويمكن كذلك اشتقاق نسبة خاصة بحملة الأسهم العادية وتسمى بالعائد على المساهمين العاديين (ROCE) ويمكن حسابها من خلال استبعاد الحقوق غير المسيطرة والأسهم الممتازة من مقام النسبة واستبعاد الأرباح المنسوبة لهما من البسط، كما تعتمد هذه النسبة في المقام على متوسط حقوق المساهمين العاديين خلال

⁴³ Faten Ben Bouheni, Chantal Ammi, Aldo levy, op-cit, pp. 125-126

⁴⁴ WILL KENTON, Return On Average Equity (ROAE), link: <https://www.investopedia.com/terms/r/roae.asp>, seen on: 09/03/2022

الفترة المتعلقة بصافي الدخل وذلك للوصول إلى القيمة التي تعكس حقوق المساهمين القائمة خلال الفترة⁴⁵، ويمكن صياغة هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي دخل الفترة - أرباح الحقوق غير المسيطرة - توزيعات أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق المساهمين العاديين}} = \text{العائد على متوسط حقوق المساهمين العاديين}$$

إن هذه النسب تتيح للمحل إجراء عملية مقارنة مع المنشآت الناشطة في نفس المجال، فبالنسبة للبنوك فيمكنها مقارنة النسب المحسوبة مع النسب المحققة في البنوك المنافسة لها أو مع متوسط النسبة المحققة على مستوى القطاع ككل (متوسط الصناعة)، ويمكن الإشارة إلى أن المتوسط العام للصناعة على المستوى العالمي الخاصة بنسبة العائد على حقوق المساهمين قد تراوح بين 12 و 14% (متوسط 128 دولة) في الفترة 2017-2019 أي في فترة الاستقرار (ما قبل جائحة كورونا)، بينما انخفض متوسط الصناعة في فترة الجائحة ليبلغ 10% (متوسط 123 دولة)، وذلك قبل أن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2021 أين بلغ المتوسط نسبة 12% في الربع الثاني من السنة (متوسط 111 دولة) وبلغ 13% في الربع الثالث⁴⁶ وهذا ما يمكن اعتباره مؤشر على العودة إلى حالة الاستقرار.

أما على المستوى العربي، وحسب إحصائيات صندوق النقد العربي، تتراوح متوسط العائد على حقوق المساهمين في القطاع البنكي العربي ما بين 11.5 و 12.7% في الفترة 2017-2019، بينما تأثرت النسبة أيضاً بسبب ظروف الجائحة، إذ شهد المتوسط انخفاضاً ملحوظاً في سنة 2020 ليبلغ 6.55%⁴⁷.

ويجدر بالذكر أنه عند اعتماد المحلل المالي على هذه النسبة ينبغي التحقق مما إذا كانت النسبة المرتفعة غير مرتبطة بنقص رأس المال والعكس صحيح، وذلك من خلال ملاحظة وزن رأس المال في إجمالي الموارد⁴⁸.

⁴⁵ James M. Wahlen, Stephen P. Baginski, Mark T. Bradshaw, Financial reporting, financial statement analysis, and valuation, Cengage, 9^e, USA, 2018, pp. 207-208

⁴⁶ بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

⁴⁷ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2021، ص 69

⁴⁸ Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, Héger Gabteni, Gestion de la banque: Tous les principes et outils à connaître, Dunod, Paris, 2020, p.143

2. نسبة العائد على الأصول (ROA) :

هي نسبة تعبر عن العلاقة بين الربح الصافي والموجودات، وتستعمل لقياس كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من خلال استغلالها للأصول، إذ يدل المؤشر العالي على كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها من أجل توليد الأرباح، بينما يشير المؤشر المنخفض إلى عكس ذلك، ويرجع سبب ارتفاع العائد على الأصول إلى ارتفاع الربح الصافي وتحقيق مستويات عالية من الدخل، بينما يعود انخفاض هذا المؤشر إلى فشل المؤسسة في تحقيق أرباح عالية بسبب ارتفاع التكاليف أو بسبب زيادة مجموع الأصول بسبب شراء موجودات جديدة.

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

وللحصول على نتائج أكثر دقة يتم تعديل البسط باستعمال صافي الأرباح قبل طرح الفوائد والضرائب باعتبار أنها تدفع من الأرباح التي تحققها المؤسسة⁴⁹.

ويمكن وضع تعديل آخر على طريقة الحساب وهذه المرة في المقام، بحيث يمكن الاعتماد على متوسط الأصول خلال فترة معينة بدلا من إجمالي الأصول في نهاية الفترة، وذلك بهدف تحقيق الاتساق مع صافي الدخل لنفس الفترة، ، ويتم حساب متوسط الأصول من خلال جمع قيمة الأصول في بداية ونهاية الفترة وضربها في 0.5⁵⁰، وبناء على ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل أو بعد الضرائب والفوائد}}{\text{متوسط الأصول}} = \text{العائد على متوسط الأصول}$$

ويجب الإشارة إلى أن نسبة العائد على الأصول يتم التحفظ عليها من البعض، بحيث أن هذه النسبة تعتمد على إجمالي الأصول، ويختلف تقدير كل بند أو كل مجموعة من هذه الأصول باختلاف القواعد والأسس المحاسبية المستخدمة، الأمر الذي يجعل هذه النسبة ذات دلالة أضعف مقارنة بباقي النسب، لهذا يفضل

⁴⁹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، ط3، عمان، 2011، ص 143-144

⁵⁰James M.Wahlen, Stephen P.Baginski, Mark T.Bradshaw, Financial reporting, financial statement analysis, and valuation, op cit, pp.201-205

أصحاب هذا الانتقاد استخدام نسب أخرى أكثر دلالة ومن بينها نسبة العائد على حقوق الملكية والتي سيتم التطرق إليها في العنصر الموالي⁵¹.

إن تقييم هذه النسبة من طرف المحلل يتم بنفس طريقة تقييم النسبة السابقة، بحيث تتم مقارنتها مع النسب المحققة في نفس المنشأة أو على مستوى البنوك المنافسة وعلى مستوى الصناعة، وهنا يمكن الإشارة أيضا إلى أن متوسط الصناعة على المستوى العالمي الخاص بنسبة العائد على الأصول قد تراوح بين 1.6 و 1.9% في الفترة 2019/2017 (متوسط 126 دولة)، في حين تأثر بسبب الجائحة ليبلغ 1.3% في سنة 2020 (متوسط 123 دولة)، بينما عاد إلى مستواه السابق في سنة 2021 بحيث بلغ 1.6% في الربع الثاني (متوسط 109 دول) و 1.8% في الربع الثالث من السنة (متوسط 82 دولة)⁵².

وعلى المستوى العربي، تراوح متوسط العائد على الأصول ما بين 1.2 و 1.4% في الفترة 2017-2019، وشهدا انخفاضا في سنة 2020 إذ بلغ 0.81% نتيجة لتأثير جائحة كورونا⁵³.

3. ربحية السهم الواحد (Earning per share) :

هو مؤشر عام لكفاءة المؤسسة في إدارة أسهمها، يعبر هذا المقياس عن المقدار الذي سيحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح القابلة للتوزيع على الأسهم العادية، يعتبر هذا المؤشر مهم للإدارة لاستعماله كمعيار لقياس عدة قرارات كالتالي تتعلق بتمويل التوسع في المستقبل، إن ارتفاع نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة له دلالة على زيادة كفاءة المؤسسة، فله تأثير إيجابي على سعر السهم في السوق مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة⁵⁴، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية⁵⁵:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الدخل المتاح للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة}}$$

⁵¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 143-144

⁵² بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

⁵³ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، مرجع سابق، ص 68

⁵⁴ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 86-87

⁵⁵ James M. Wahlen, Stephen P. Baginski, Mark T. Bradshaw, Financial reporting, financial statement analysis, and valuation, op cit, p.192

إن صافي الدخل المتاح للمساهمين العاديين في البسط يمثل القيمة بعد الخصومات لأرباح الأسهم الممتازة وأي دخل ينسب إلى الحصص غير المسيطرة.

يتم تعديل بسط EPS لأرباح الأسهم الممتازة لأن المقام لا يتضمن سوى الأسهم العادية القائمة والتي تمثل متوسط مرجح للأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ويشمل ذلك إصدارات الأسهم الجديدة، وعمليات الاستحواذ على أسهم الخزينة، والمعاملات المماثلة التي تحدث خلال العام.

4. نسبة التكلفة إلى الدخل (Cost to Income):

تستخدم هذه النسبة كمقياس يوضح كيفية إدارة البنوك لتكاليفها التشغيلية الإجمالية بالنسبة إلى دخلها، وتشير النسبة المرتفعة إلى عدم كفاءة البنوك في إدارة تكاليفها التشغيلية، وكلما كانت النسبة منخفضة كلما كانت التكاليف فعالة مع زيادة قدرة البنوك على تغطيتها في حالة الصدمات، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تحسن مؤشر الاستقرار المالي⁵⁶.

5. نسبة التمويل المتعثر (Non-Performing Financing):

تقيس هذه النسبة جودة الأصول فيما يخص محفظة تمويل البنك، وذلك من خلال قياس نسبة التمويل المتعثر أو غير العامل من إجمالي التمويل، وقد تكون الزيادة في هذه النسبة مؤشرا على تدهور جودة محفظة التمويل⁵⁷.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

باعتبار أن هذه الدراسة هي موجهة بشكل خاص نحو البنوك الإسلامية، وبالنظر إلى الخصائص المميزة لهذه البنوك عن بقية البنوك التقليدية أو الربوية، سيتم التركيز في هذا المبحث على الأداء المالي في البنوك الإسلامية، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث يتضمن المطلب الأول استعراض للقوائم المالية وتوضيح لكيفية إعدادها في البنوك الإسلامية، أما المطلب الثاني فيركز على كيفية تطبيق أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية مع أخذ أمثلة واقعية من البنوك الإسلامية الناشطة في القطاع البنكي.

⁵⁶ Marei Elbadri and Eralp Bektaş, Measuring the Financial Stability of Islamic and Conventional Banks in Turkey, In: ÖZATAÇ, N., GÖKMENOĞLU, K. (eds) New Challenges in Banking and Finance. Springer Proceedings in Business and Economics. Springer, Cham, 2017, pp.125-132

⁵⁷ IFSB, The IFSB Compilation Guide in prudential and structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs), IFSB, Malaysia, 2019, p.68

المطلب الأول: القوائم المالية في البنوك الإسلامية

تتبع البنوك الإسلامية نفس الطرق المحاسبية المعروفة والسائدة في إعداد المخرجات المحاسبية أو ما يسمى بالقوائم المالية (Financial Statements)، ورغم ذلك توجد اختلافات عديدة من حيث تنوع أدوات الاستثمار وآلية العمل وأسس التعامل في البنوك الإسلامية، وقد أدى هذا الاختلاف إلى وضع بعض التعديلات وإدخال بعض المعايير المتوافقة مع الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية⁵⁸.

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Aaoifi مجموعة من المعايير بلغ عددها 40 معياراً⁵⁹، وتتناسب هذه المعايير مع جميع البنوك الإسلامية بمختلف أحجامها وأشكالها القانونية ومواطنها، وقد جاء المعيار الأول تحت اسم " العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، يتضمن هذا المعيار تعريفاً للقوائم المالية التي يتوجب على البنوك الإسلامية نشرها بشكل دوري ليستفيد منها مستخدمي هذه التقارير، ويتحدد من خلال هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات ومتطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية⁶⁰.

ووفقاً لهذا المعيار فإنه يتوجب على البنوك الإسلامية إعداد ونشر مجموعة من القوائم المالية وهي كما يلي⁶¹:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.
- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

⁵⁸ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2013، ص 97

⁵⁹ Aaoifi, Accounting Standards, link : <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en> , seen on: 03/2022

⁶⁰ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1، ص 69، الرابط:

<http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

⁶¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع نفسه

- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى البنك مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
- الإيضاحات حول القوائم المالية.

1. المركز المالي (balance sheet):

تمثل قائمة المركز المالي أو الميزانية كشفاً منظماً في تاريخ معين، يظهر فيه الأصول التي يمتلكها البنك والتي تستخدم في تحقيق الدخل، ويظهر كذلك في الجانب الآخر الخصوم وحقوق الملكية التي تمثل موارد ومصادر البنك⁶².

ووفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يفصح البنك الإسلامي في هذه القائمة وفي تاريخ محدد عن جميع موجودات البنك وجميع مطلوباته، وكذلك الإفصاح عن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وجميع حقوق أصحاب الملكية في البنك.

وحسب معيار الهيئة، فإنه يجب تجميع البنود في مجموعات وفقاً لطبيعتها ويجب أن ترتب حسب درجة السيولة لكل مجموعة، ويجب إبراز مجموع مستقل للبنود الرئيسية⁶³، وكما هو موضح في الملحق رقم 1 فإن نموذج قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح يتكون من جانبين وهما جانبي الموجودات والخصوم.

في جانب الموجودات، تشمل نمم البيوع المؤجلة كل من نمم المربحات والسلم والاستثمار في الاستئصال، أما البضاعة فتشمل البضائع المطلوبة من طرف الأمر بالشراء قبل أن يبرم عقد بيع المربحة.

⁶² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 69

⁶³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1، ص 168-169،

الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

وأما في جانب الخصوم، فيجب على البنك إبراز حقوق الأقلية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها بشكل مستقل في القائمة⁶⁴.

وفي حال إصدار البنك الإسلامي لصكوك دائمة مدرجة ضمن رأس المال الشريحة 1، يتم إدراج هذه الصكوك في قائمة المركز المالي في جانب حقوق الملكية بشكل منفصل عن حقوق المساهمين⁶⁵.

2. بيان الدخل (income statement):

يقوم البنك بإعداد هذه القائمة بهدف التوصل إلى النتيجة الصافية عن الأعمال التي أنجزها خلال فترة مالية معينة، وتتألف القائمة من جانبين:

- جانب الإيرادات: يقوم البنك في هذا الجانب بتسجيل الإيرادات التي حققها خلال فترة معينة عن مختلف عملياته.

- جانب المصاريف: في هذا الجانب يتم تسجيل المصاريف التي تكبدها البنك خلال نفس الفترة.

وللوصول إلى النتيجة الصافية يقوم البنك بطرح المصاريف من الإيرادات، ففي حالة زيادة الإيرادات على المصاريف فسيحقق البنك ربحاً، أما إذا كان العكس فسيكون البنك قد تلقى خسارة⁶⁶.

ويحرص البنك الإسلامي على إعداد هذه القائمة لكن مع وجود اختلافات جوهرية تتعلق بطبيعة نشاطاته، فالبنك التقليدي يصل للدخل الصافي من خلال الفرق بين إيراداته التي تمثل الفوائد الدائنة، والعمولات الاستثمارات وبين مصاريفه التي تمثل الفوائد المدينة إضافة إلى مصاريف إدارية وعمومية، وفي الجهة الأخرى فإن الدخل في البنوك الإسلامية هو عبارة عن فرق بين إيراداته الناتجة عن حصته كمضارب في أموال المودعين، عوائد استثماراته الذاتية، الأتعاب والعمولات نتيجة تقديمه لخدمات بنكية، وبين المصاريف المتمثلة

⁶⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1، ص 170-172،

الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

⁶⁵ مجموعة البركة، التقرير السنوي، 2020، ص113

⁶⁶ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، ص 31

في المصاريف الإدارية والعمومية، وبالنسبة لأصحاب حسابات الاستثمار فإن مستحقاته من الإيراد تمثل توزيعاً وليس عبئاً⁶⁷.

ويمكن الإطلاع على الملحق رقم 2 للتعرف على بنود قائمة الدخل التي يجب على البنك إعدادها وذلك وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة Aaoifi.

3. كشف التدفقات النقدية (cash flows):

عادة ما يكون للشركات ثلاثة أنواع من الأنشطة: التشغيل والاستثمار والتمويل، فالشركة تستثمر في الأصول من أجل العمل، وتجمع الأموال لتمويل أصولها وتستخدم كل من الأصول والأموال لعملياتها، يكشف بيان التدفق النقدي عن كيفية توليد النقد وإنفاقه خلال فترة زمنية محددة، فهو يقدم صورة عن مصدر الأموال وكيف يتم إنفاقها⁶⁸.

ويعتبر كشف التدفق النقدي مهما للأسواق المالية وللمهتمين بالقوائم المالية، بحيث تبين هذه القائمة قدرة الشركة على خلق السيولة وذلك من خلال الإفصاح عن أنشطته التمويلية والاستثمارية، وهذا أدى إلى إضافة قائمة التدفقات النقدية إلى مجموعة المخرجات المحاسبية.

ويمكن توضيح ماهية هذه القائمة التي تعرف أيضاً بقائمة التغيرات في المركز المالي بأنها تلك القائمة التي توضح الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من عمليات التشغيل، الاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية معينة، وتمكن هذه القائمة من أخذ فكرة واضحة عن إمكانية استمرارية المشروع وعن مدى استغلال الفائض بشكل أمثل⁶⁹.

وتشمل هذه القائمة بنود رئيسية تتمثل في⁷⁰:

- النقد وما في حكمه: هو ما يمتلكه البنك من عملات محلية وأجنبية وودائع جارية لدى البنوك الأخرى.

⁶⁷ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 104-105

⁶⁸ Françoise Ferré, Fabrice Zarka, Comptabilité, Dunod, Paris, 2020, p.226

⁶⁹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 120

⁷⁰ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية: في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة، ط2، عمان، 2011، ص 398-399

- التدفقات النقدية من عمليات التشغيل: هي التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من البنك في فترة معينة نتيجة العمليات والتي ينعكس تأثيرها في قائمة الدخل باستثناء التدفقات الناتجة من تصرف البنك في موجودات اقتناها لاستخدامه أو استثماره الذاتي.
- التدفقات النقدية من الاستثمار: هي التدفقات النقدية التي تنتج عن قيام البنك باقتناء موجودات بهدف الاستثمار.
- التدفقات النقدية من التمويل: هي تدفقات نقدية داخلة إلى البنك نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الائتمانية، وقد تكون عبارة عن نقد خارج من البنك نتيجة القيام بتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو سحبات قام بها أصحاب الحسابات.

وللتعرف على نموذج قائمة التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية يمكن الإطلاع على الملحق رقم 3.

4. التغيرات في حقوق الملكية (Changes in equity):

يوضح بيان التغيرات في حقوق الملكية التغير الذي يطرأ على كل عنصر من عناصر حقوق الملكية خلال السنة المالية⁷¹، وإن الغرض من هذا البيان هو تتبع والإفصاح عن الأحداث والمعاملات التي أثرت على حقوق الملكية، وتشمل العناصر التالية⁷²:

- الربح أو الخسارة للفترة.
- استثمارات حقوق الملكية: وتعني مقدار الزيادة في حقوق أصحاب الملكية بعد قيامهم بتحويل موجودات أو تقديمهم لخدمات إلى البنك أو القيام بسداد أو تحمل التزامات على البنك.
- توزيعات على أصحاب حقوق الملكية: تعني حجم النقص في حقوق الملكية الذي ينتج عن قيام البنك بتحويل موجودات أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية.

⁷¹Simeon Spiteri, Financial Accounting : From its basics to financial reporting and analysis, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2020, p.253

⁷² حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص114

ويجب أن تظهر الشركة كذلك في هذا البيان آثار التغييرات في السياسات المحاسبية أو الأخطاء⁷³، والملحق رقم 4 يوضح بالتفصيل كيفية عرض بنود قائمة التغييرات في حقوق الملكية داخل البنوك الإسلامية.

5. قائمة التغييرات في الاستثمارات المقيدة:

خصصت الهيئة في معيارها الأول قائمة مالية مستقلة للاستثمارات المقيدة ويجب أن تتضمن المعلومات

الآتية⁷⁴:

- رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة المالية.
 - توضيح عدد الوحدات الاستثمارية في المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية.
 - الإيداعات أو عمليات إصدار الوحدات الاستثمارية خلال الفترة المالية.
 - السحوبات أو الوحدات الاستثمارية المعاد شراؤها (المستردة) خلال الفترة المالية من قبل المحفظة.
 - أجرة البنك بصفته وكيلًا أو نصيبه من أرباح الاستثمار بصفته مضاربًا.
 - مصاريف غير مباشرة.
 - الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستثمارات المقيدة خلال الفترة.
 - رصيد الاستثمارات المقيدة في نهاية الفترة المالية.
 - عدد الوحدات الاستثمارية في نهاية الفترة المالية وقيمتها (في كل محفظة).
- ويعرض الملحق رقم 5 نموذج لكيفية قيام البنك الإسلامي بإعداد قائمة التغييرات في الاستثمارات المقيدة.

⁷³Philip O'Regan, Financial information analysis : the role of accounting information in modern society, Routledge, UK, 2016, p.235

⁷⁴هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1، ص 177-178،

الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

6. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى البنك مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً):

يتوجب على البنك الإسلامي في حالة توليه لمسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً إعداد قائمة تشمل مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات، بحيث يجب توضيح مصدر أموال الزكاة إذا كانت قد أخرجت نيابة عن أصحاب حقوق الملكية أو إذا كان البنك يقوم بجمعها وتوزيعها نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى، كما يجب أن يفصح البنك عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات. ويجب على البنك كذلك أن يفصح عن استخدامات أموال الزكاة والصدقات بحيث يجب أن يذكر في القائمة التوزيعات التي قام بها وعن مصارفها، مع توضيح الأموال من الزكاة والصدقات الذي لم يتم بتوزيعها في نهاية الفترة المالية⁷⁵.

وللتعرف على كيفية إعداد البنك لقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات في البنوك الإسلامية يمكن الإطلاع على الملحق رقم 6.

7. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:

كما هو الحال مع الزكاة والصدقات، خصص المعيار رقم 1 قائمة خاصة بعمليات البنك المتعلقة بأموال صندوق القرض الحسن، بحيث يتوجب على البنك أن يفصح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية ونهاية الفترة المالية، والإفصاح عن مصادر واستخدامات أموال الصندوق خلال الفترة⁷⁶ ، والنموذج الموضح في الملحق رقم 7 يوضح كيفية إعداد القائمة.

يظهر رصيد نهاية السنة الصافي للسنة في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي للبنك، أما في قائمة التدفقات النقدية فيتم إضافة الزيادة في القروض الحسنة في جانب الأنشطة التشغيلية، ويتم حساب ذلك بطرح القيمة المسددة خلال السنة من مجموع استخدامات أموال الصندوق.

⁷⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 178-179، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

⁷⁶ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع نفسه، ص 179، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

8. الإيضاحات المالية:

تحتوي الملاحظات على البيانات المالية على معلومات لا يمكن عرضها في الجزء الرئيسي من بيان الدخل أو الميزانية العمومية أو بيان الأرباح المحتجزة أو بيان التدفقات النقدية، تُستخدم هذه الملاحظات لتوصيل المعلومات الأساسية بوضوح إلى قراء البيانات المالية للمنشأة⁷⁷.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية

على الرغم من الاختلافات العديدة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلا أن هذه الاختلافات لا تمنع المحلل المالي من استخدام أدوات التحليل المالي المعروفة لتحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية ومن أهمها التحليل العمودي والأفقي والتحليل بالنسب والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1. التحليل العمودي لبيانات البنك الإسلامي:

بالنسبة للتحليل العمودي، يمكن إعداد ميزانية عمومية لبنك إسلامي يطلق عليها الميزانية ذات الحجم الموحد، وتحويل المبالغ إلى نسب وذلك بإعطاء إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين نسبة 100% لكل جانب، وعلى هذا الأساس يتم حساب نسب بقية العناصر داخل القائمة، على أن يكون مجموع نسب العناصر الفرعية في كل جانب هو 100%، وتتيح هذه الميزانية إمكانية مقارنة قوائم المركز المالي وبيان الدخل بين عدة بنوك مهما كان حجمها، ويمكن تطبيق ذلك أيضا على قائمة الدخل وتدعيم ذلك برسومات بيانية مقطعية لتوضيح التوزيع النسبي لبند القوائم المالية محل التحليل مما يسهل عملية تحليلها وقراءتها⁷⁸.

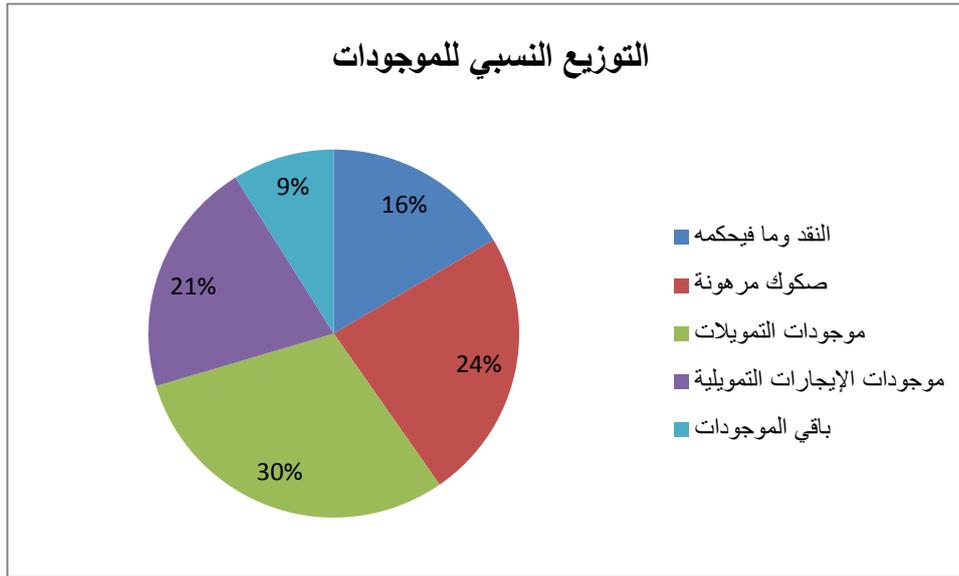
وكمثال تطبيقي، تم أخذ قائمة المركز المالي لبنك السلام في سنة 2021 لتطبيق التحليل العمودي للقائمة وتحويل المبالغ إلى نسب قابلة للتحليل، والملحق رقم 8 يعرض قائمة المركز المالي بعد تطبيق الأسلوب.

ولتسهيل عملية تحليل النسب المتحصل عليها، يمكن عرض بعضها من خلال رسم توضيحي كما هو مبين في الشكلين رقم 7 و8:

⁷⁷Françoise Ferré, Fabrice Zarka, Comptabilité, op cit, p.267

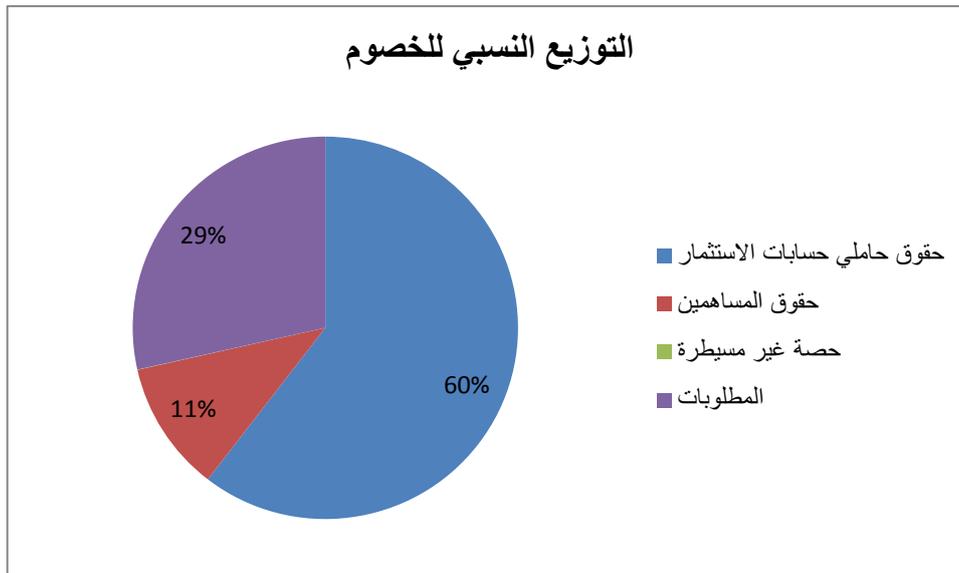
⁷⁸ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 385-388

الشكل رقم 7: التوزيع النسبي لموجودات البنك في سنة 2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك السلام

الشكل رقم 8 : التوزيع النسبي لخصوم البنك في سنة 2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك السلام

من خلال الشكل رقم 7 يتضح أن موجودات البنك في سنة 2021 تتشكل في معظمها من موجودات تمويلية بنسبة 30% وهي موجودات تشمل تمويلات لعقود المرابحة، المضاربة، المشاركة وبطاقات الائتمان، وتلي ذلك الصكوك المرهونة (صكوك سيادية وصكوك الشركات) بنسبة 24%، ثم موجودات الإيجارات التمويلية

بنسبة 21%، وهي موجودات تمثل الاستثمارات الصافية في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) وفقا لعقد التأجير التمويلي، أما النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والإيداعات لدى المؤسسات المالي فقد بلغت 16.51% ما يعني سيولة منخفضة للبنك والتي تعني أيضا أن البنك يستخدم أغلب إمكانياته في التمويل والاستثمار.

أما من خلال الشكل رقم 8 يتضح أن بنك السلام يعتمد بنسبة تتجاوز 60% على حسابات الاستثمار المطلقة في عملية تمويل استخداماته، في حين بدرجة أقل على المطلوبات بنسبة 29% والتي أغلبها حسابات جارية للعملاء (17%)، أما نسبة اعتماد البنك على حقوق الملكية فقد وصلت إلى 11% وهي نسبة تفوق متطلبات لجنة بازل رغم أنها نسبة تمثل رأس المال إلى إجمالي الموجودات غير المرجحة بالمخاطر، وهذا يعني أنها نسبة كافية للبنك.

2. التحليل الأفقي لبيانات البنك الإسلامي:

وبالنسبة للتحليل الأفقي، فيمكن تطبيق هذا النوع كذلك على قائمتي المركز المالي والدخل، ففي قائمة المركز المالي يمكن تحليل عدة مكونات مثل الموجودات المتداولة وإجمالي الموجودات والودائع تحت الطلب وحسابات الاستثمار المطلقة وكذلك مجموع المطلوبات ومجموع حقوق المساهمين أو الملكية، وفي بيان الدخل يمكن تحليل إجمالي الإيرادات وحصصة البنك من مداخل الاستثمارات المطلقة وصافي الإيرادات والمصاريف التشغيلية، إضافة إلى صافي الدخل قبل وبعد الاقتطاعات الضريبية⁷⁹.

وللتوضيح أكثر تم أخذ عناصر (انظر الجدول رقم 14) من قائمة المركز المالي لبنك السلام البحريني لسنتي 2020-2021، وتطبيق التحليل الأفقي باعتبار أن سنة 2020 هي سنة الأساس في عملية الحساب، لتكون النتائج كما هي موضحة في الجدول الرقم 15:

الجدول رقم 14: عناصر من قائمة المركز المالي

2020	2021	البيان
2261353	2684571	الموجودات

⁷⁹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 395

363970	482739	حسابات جارية للعملاء
1225380	1624177	حسابات الاستثمار المطلقة
280766	296251	حقوق المساهمين

المصدر: التقرير السنوي المالي لبنك السلام البحريني سنة 2021

الجدول رقم 15: التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي

البيان	2021	2020 (سنة الأساس)	نسبة التغير
الموجودات	%118.72	100	%18.72
حسابات جارية للعملاء	%132.63	100	%32.63
حسابات الاستثمار المطلقة	%132.54	100	%32.54
حقوق المساهمين	%105.52	100	%5.52

المصدر: من إعداد الباحث

بعد تحويل الجدول إلى نسب قابلة للتحليل، يلاحظ زيادة كبيرة في حسابات البنك في سنة 2021 مقارنة بالسنة السابقة، بحيث ازدادت الحسابات الجارية للعملاء وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة تفوق 32%، بينما ازدادت حقوق المساهمين بنسبة تجاوزت فقط 5%، وإضافة إلى ذلك شهدت الموجودات زيادة بنسبة 18.72%.

3. التحليل بالنسب في البنوك الإسلامية:

إلى جانب الأدوات السابقة، يمكن للبنك الإسلامي كغير من البنوك الاعتماد على مجموعة واسعة من النسب والمؤشرات المالية مثل نسب السيولة والربحية ونسب السوق، فبالنسبة لنسب السيولة تعتبر نسبة السيولة السريعة واسعة الاستعمال نظرا لأهميتها في قطاع البنوك الذي يولي أهمية قصوى لموضوع السيولة قصيرة الأجل والتي تظهر مدى قدرة البنك على مواجهة السحوبات اليومية والشهرية.

إضافة إلى ذلك، يعتمد البنك الإسلامي على نسبتين ضمن مجموعة نسب الربحية وهما العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على حقوق الأصول (ROA)، وبالنسبة لنسب السوق فهو يركز بشكل كبير على ربحية السهم الواحد (EPS)، وإضافة إلى ذلك، فمن المهم للبنوك الإسلامية قياس نسبة التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي (CTI) للتعرف على مدى كفاءة إدارة التكاليف خلال الفترة المالية.

إن طريقة حساب هذه النسب متشابهة في جميع البنوك والشركات إلا أنه توجد بعض الاختلافات المتعلقة بالبنوك الإسلامية، ففي حالة حساب العائد على حقوق الملكية والأصول، يمكن للبنك الإسلامي حساب هذه النسب من خلال طرح الضرائب والزكاة من الدخل، كما أن بعض البنوك التي تصدر صكوك دائمة (رأس المال من الفئة الأولى) تقوم بطرح الأرباح الموزعة على حملة الصكوك الدائمة من صافي الدخل مع عدم احتساب قيمة هذه الصكوك ضمن حقوق ملكية المساهمين، وذلك قبل إعداد نسبة العائد على حقوق المساهمين، ويمكن توضيح طرق حساب هذه النسب من خلال الصيغ التالية:

1.3 العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية:

أ. من خلال صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب:

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب والزكاة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول أو حقوق الملكية}} = \text{العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية}$$

ب. من خلال صافي الدخل بعد خصم الضرائب والزكاة:

$$\frac{\text{صافي الدخل - الزكاة والضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول أو حقوق الملكية}} = \text{العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية}$$

ج. العائد على متوسط حقوق المساهمين بعد طرح أرباح حملة الصكوك الدائمة:

$$\frac{\text{صافي الدخل المنسوب لمساهمي البنك - الربح الموزع على حملة الصكوك الدائمة}}{\text{متوسط حقوق الملكية (باستبعاد الصكوك الدائمة)}} = \text{العائد على متوسط حقوق الملكية}$$

2.3 ربحية السهم الواحد:

وبالنسبة لنسبة ربحية السهم الواحد، تقوم البنوك الإسلامية التي أصدرت الصكوك الدائمة بطرح الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك من صافي الدخل المنسوب لمساهمي البنك وذلك للوصول إلى صافي الدخل الخاص بحملة الأسهم العادية والذي يعتمد عليه البنك الإسلامي في حساب ربحية السهم الواحد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل المنسوب لمساهمي البنك - الريج الموزع على حملة الصكوك الدائمة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم القائمة في نهاية السنة}}$$

3.3 نسبة التكلفة إلى الدخل:

فيما يخص هذه النسبة، تقوم البنوك الإسلامية بقياس هذه النسبة من خلال استبعاد حصة أصحاب حسابات الاستثمار من مجموع الدخل التشغيلي، ويتم قسمة الحاصل على مجموع المصروفات التشغيلية التي تشمل رواتب الموظفين وتكلفة المباني والاستهلاك وغيرها من المصروفات، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التكلفة إلى الدخل} = \frac{\text{مجموع الدخل التشغيلي - مصروفات التمويل - حصة حاملي حسابات الاستثمار}}{\text{المصروفات التشغيلية}}$$

ولتطبيق المعادلات السابقة، تم أخذ قائمتي المركز المالي والدخل لبنك السلام البحريني لسنة 2021، بالإضافة إلى مراجعة الإيضاح رقم 21 المتعلق بربحية السهم الواحد وذلك بهدف جمع المعلومات المطلوبة (انظر الجدول رقم 16) لحساب العائد على متوسط الأصول، العائد على متوسط حقوق المساهمين وربحية السهم الواحد:

الجدول رقم 16: بيان مالي مختصر لبنك السلام

2020	2021	البيان
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2261353	2684571	الموجودات
280766	296251	حقوق المساهمين
9118	21224	الدخل الصافي
9142	21367	العائد المنسوب لحقوق المساهمين
2337096	2346812	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالآلاف (إيضاح رقم 21)
57420	64244	صافي الدخل التشغيلي بعد طرح المصروفات التمويلية وحصة أصحاب حسابات الاستثمار
30025	33857	المصاريف التشغيلية

المصدر: التقرير السنوي المالي لبنك السلام البحريني سنة 2021

أ. حساب العائد على متوسط الأصول لسنة 2021:

$$\frac{21224}{2/(2684571+2261353)} = \text{العائد على متوسط الأصول}$$

$$\text{العائد على متوسط الأصول} = 0.86\%$$

وتشير هذه النتيجة إلى أن البنك يحقق 8.6 فلس عن كل 1 دينار موجود في البنك، و هذه النسبة تعتبر ضعف النسبة المحققة في السنة السابقة (0.42%)، وهي تقارب النسب المحققة على مستوى البنك في السنوات الثلاثة التي تسبق فترة كورونا والتي تراوحت بين 1.1 و 1.13 %، وأيضا على مستوى القطاع البنكي الذي حقق

متوسط تراوح بين 1.23 و1.45 في نفس الفترة التي تسبق الجائحة⁸⁰، بينما تبقى النسبة بعيدة نوعاً ما عن متوسط الصناعة المحقق على المستوى العالمي في 2021 إذ قدر المتوسط 1.5%، ورغم ذلك يمكن القول بأن هذه النسبة المحققة من طرف البنك قد تكون مؤشراً لبداية مرحلة التعافي الحقيقية من آثار الجائحة.

ب. حساب العائد على متوسط حقوق المساهمين لسنة 2021:

$$\frac{21367}{2/(280766+296251)} = \text{العائد على متوسط حقوق المساهمين}$$

$$\text{العائد على متوسط حقوق المساهمين} = 7.41\%$$

تعني هذه النسبة أن البنك قام بجني 74.1 فلس عن كل دينار استثمره مالكي البنك، وهي نسبة مقبولة مقارنة بسنة 2020 عندما حقق البنك معدل 3%، وبالمقارنة مع السنوات التي تسبق الجائحة يمكن ملاحظة أن البنك قد حقق أفضل معدل له في آخر 7 سنوات، كما أن هذه النسبة مقارنة لأفضل نسبة محققة على مستوى القطاع البنكي البحريني في الفترة ما بين 2013-2019 إذ بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية 9.7% في سنة 2019، لكن بالمقارنة مع متوسط ROE على مستوى القطاع البنكي العربي فإن النسبة تبقى بعيدة قليلاً حيث تراوح المتوسط بين 11% و13% في الظروف العادية مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن متوسط النسبة بلغ 6% في سنة 2020 التي شهدت تأثيرات أكثر حدة للجائحة على القطاع البنكي العالمي والعربي مقارنة بسنة 2021⁸¹، أما بالمقارنة مع المستوى العالمي فتبقى النسبة بعيدة إذ قدر متوسط الصناعة العالمي في سنة 2021 بـ 11%.

ج. حساب ربحية السهم لسنة 2021:

$$\frac{21367}{2346812} = \text{ربحية السهم (لا توجد صكوك دائمة)}$$

$$\text{ربحية السهم} = 0.009 \text{ دينار بحريني}$$

⁸⁰ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، مرجع سابق، ص 68

⁸¹ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، المرجع نفسه، ص 69

تشير هذه النسبة إلى أن المساهم قد حقق 9.1 فلس قابل للتوزيع عن كل سهم يملكه في البنك، وتعتبر هذه النسبة عودة لحالة الاستقرار في الثلاث سنوات قبل الجائحة أين حقق معدل ربحية يتراوح بين 8.5 و 9.7 فلس وذلك قبل الانخفاض الكبير في سنة 2020.

د. حساب نسبة التكلفة إلى الدخل في سنة 2021:

$$\frac{33857}{64244} = \text{التكلفة إلى الدخل}$$

$$\text{التكلفة إلى الدخل} = 52.7\%$$

تشير هذه النسبة إلى أن التكاليف التشغيلية التي تحملها البنك في سنة 2021 تمثل تقريبا نصف المداخل الصافية المحققة، يمكن مقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة أو مع البنوك الإسلامية المنافسة على المستوى الوطني أو الدولي لمعرفة مدى ارتفاع هذه النسبة وإمكانية تحسينها.

وفي حالة إصدار البنك الإسلامي لصكوك دائمة من الفئة الأولى فيمكن حساب العائد على متوسط حقوق المساهمين وربحية السهم الواحد وفقا للمثال التالي المأخوذ من قوائم بنك بوبيان الكويتي:

الجدول رقم 17: بيان مختصر لبنك بوبيان الكويتي

2020	2021	البيان
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
626730	750072	إجمالي حقوق الملكية
33482	36150	حصص غير مسيطرة
75388	150385	صكوك مستدامة- الشريحة 1
34421	48494	صافي الدخل المنسوب لمساهمي البنك
5186	5349	الربح الموزع على حملة الصكوك المستدامة

3179321	3179289	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالآلاف (إيضاح رقم 10)
---------	---------	--

المصدر: بنك بوبيان، التقرير المالي السنوي، 2021

بناء على هذه المعطيات يمكن حساب العائد على متوسط حقوق المساهمين وربحية السهم الواحد وفقا للصيغتين التاليتين:

أ. العائد على متوسط حقوق المساهمين لسنة 2021:

$$5349-48494$$

$$\frac{5349-48494}{2/[(75388-33482-626730)+(150385-36150-750072)]} = \text{العائد على متوسط حقوق المساهمين}$$

$$\text{العائد على متوسط حقوق المساهمين} = 7.98\%$$

تشير النسبة إلى أن البنك حقق 80 فلسا عن كل دينار كويتي تم استثماره من طرف الملاك، وبالمقارنة مع السنوات السابقة فإن النسبة تبقى بعيدة عن أفضل المعدلات المحققة في السنوات الأخيرة التي تسبق جائحة كورونا⁸²، لكن تبقى النسبة مقارنة نوعا ما للمستوى العربي الذي حقق نسبة تتراوح بين 8.5-10.7% منذ سنة 2015⁸³.

ب. ربحية السهم الواحد لسنة 2021:

$$\frac{5349-48494}{3179289} = \text{ربحية السهم الواحد}$$

$$\text{ربحية السهم الواحد} = 0.013 \text{ دينار كويتي} = 13.57 \text{ فلس} = 1000 \text{ فلس} = 1 \text{ دينار بحريني}$$

تعني هذه النسبة أن المساهم حقق 13.57 فلس قابل للتوزيع عن كل سهم قام باستثماره في البنك، ويعتبر هذه المعدل جيد مقارنة بالسنة السابقة (9.7 فلس)، لكن يبقى منخفضا بنسبة 30% مقارنة بالمعدل المحقق في سنتي 2018-2019⁸⁴.

⁸² بنك بوبيان، التقرير السنوي، 2020، ص20

⁸³ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، مرجع سابق، ص69

⁸⁴ بنك بوبيان، التقرير السنوي، مرجع سابق، ص20

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول أن للأداء المالي العديد من وجهات النظر إذ يمكن اعتباره التنفيذ الفعلي للعمل، وهناك من يرى بأن للأداء ثلاث أبعاد إذ يتشكل من العمل، النتيجة، والنجاح، بحيث ترتبط هذه المصطلحات ببعضها البعض لتتشكل في النهاية صورة عن مفهوم الأداء.

ويمكن تقسيم الأداء إلى ثلاث ميادين وهي ميدان الأداء المالي، ميدان الأداء المالي والتشغيلي وميدان الفعالية التنظيمية الذي يعتبر الميدان الأكثر شمولاً، ويعتبر تقييم الأداء بمختلف ميادينه مهما للمؤسسات والشركات وأصحاب المصالح، إذ يعتبر وظيفة ووسيلة للتحقق من فعالية المنشأة في تحقيق أهدافها المسطرة أو أهداف الأطراف الخارجية، والتعرف كذلك على الصورة الحقيقية للوضع لوضع المنشأة والذي يلقي اهتماماً من طرف مجموعة واسعة من الأطراف الداخلية والخارجية، وذلك بهدف اكتشاف مواطن القوة والضعف واتخاذ القرارات المناسبة.

وتبسيط الضوء على ميدان الأداء المالي، فيمكن تعريفه بأنه المفهوم الضيق للأداء بحيث يهتم بالجوانب المالية للمنشأة وموجه لأصحاب المصالح المالية، ويعتبر تحليل هذا الأداء مهما خاصة لقطاع البنوك الذي يتميز بعدد كبير من المهتمين بأدائه المالي باعتباره العمود الفقري لاقتصاد البلدان، وللقيام بعملية التحليل يتم توفير عدة أدوات تحليلية متنوعة للمحلل المالي بهدف استخلاص نقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات المالية الفعالة، ومن بين هذه الأدوات التحليلية يمكن إيجاد التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاه) والعمودي (تحليل هيكل)، والتحليل بالنسب والذي يعتمد على مجموعات متنوعة من النسب والتي تشمل كل الجوانب المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة، كجوانب السيولة، الربحية، المديونية.

وباعتبار أن البنوك الإسلامية تتبع نفس المنهجية المحاسبية في إعداد القوائم المالية المتعارف عليها عالمياً ورغم وجود بعض الاختلافات الناتجة عن الطبيعة المميزة لهذه البنوك، فإن عملية التحليل المالي في هذه الفئة تتم بنفس الطريقة المعتمدة في بقية المنشآت والبنوك، إذ يمكن للمحلل المالي في البنوك الإسلامية الاعتماد على أدوات التحليل المالي المعروفة في تحليل القوائم المالية مع وجود بعض الاختلافات في طرق الحساب المتعلقة بأداة التحليل بالنسب.

الفصل الرابع:

دراسة أثر مقررات لجنة بازل

على أداء البنوك الإسلامية

السعودية

تمهيد:

بعد إجراء دراسة نظرية أحاطت بموضوع البنوك الإسلامية من كافة الجوانب، وبعد استعراض مقررات بازل بالتفصيل والتعرف على أساليب تحليل أداء البنوك الإسلامية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجزء النظري على عينة من البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التعرف على واقع تطبيق هذه البنوك لمقررات بازل، وذلك مع محاولة تحليل أدائها.

وبناء على الارتباط الكبير بين المؤشرات المقترحة من طرف لجنة بازل ومؤشرات الأداء في البنوك، سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على تأثير تطبيق البنوك الإسلامية محل الدراسة لمقررات بازل على مؤشرات أدائها، وفي هذا الشأن، سيتم بناء نموذج رياضي مكون من أبرز العوامل التي من شأنها التأثير في الأداء البنكي، وسيتم تقديره من خلال تقنيات القياس الاقتصادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل في المملكة السعودية

المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك الإسلامية في السعودية

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية السعودية

المبحث الأول: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل في المملكة السعودية

تعتبر البنوك الإسلامية في منطقة السعودية من أكثر البنوك الإسلامية تماشياً مع متطلبات لجنة بازل، بحيث استجابت للمتطلبات بتحديثاتها بشكل أسرع، وفيما يلي سيتم استعراض التطورات الرقابية للبنوك المركزية في الدولة والتعرف على مدى تطبيق البنوك الإسلامية السعودية لهذه التوجيهات.

المطلب الأول: الجانب القانوني

كانت سنة 1992 بداية لتطبيق نسبة كفاية رأس المال في السعودية، بحيث استند الإطار على قواعد بازل 1، وفي جانفي 2008 تحولت البنوك السعودية إلى إطار بازل 2، فقد حدد البنك المركزي السعودي نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال، وألزم البنوك باختيار الطريقة المعيارية أو الطريقة القائمة على التصنيف الداخلي لقياس المخاطر الائتمانية، وأتاح البنك المركزي اختيار المنهج المعياري أو النماذج الداخلية لقياس المخاطر السوقية، أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية، فقد ألزمت البنوك بالاختيار بين أسلوب المؤشر الأساسي أو الأسلوب المعياري، وقد اختارت البنوك تطبيق المنهج المعياري لقياس مخاطر السوق، وأسلوب المؤشر الأساسي والمنهج المعياري لقياس المخاطر التشغيلية، كما أعدت البنوك خطة للانتقال إلى تطبيق المنهجية القائمة على التصنيف الداخلي بحلول سنة 2012.

وبخصوص الدعامة الثانية، أرسل البنك المركزي السعودي توجيهات شاملة للبنوك تتضمن طلب قياس وتقييم وتوفير رأس المال لمجموعة من المخاطر الأخرى كتركز المخاطر، وفي 2009 طلب البنك المركزي من البنوك تنفيذ عملية منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بشكل كامل.¹

وفي ديسمبر من عام 2012 قام البنك المركزي بتطبيق معيار بازل 3 الخاص بالدعامة الأولى المرتبطة بمخاطر الائتمان، والدعامة الثانية والثالثة، وتم إصدار عدد من التعاميم المتعلقة ببازل 3 والتي طلب تنفيذها خلال سنة 2013، وفي نفس السنة، تم توجيه البنوك بتطبيق إطار نسبة تغطية السيولة المعدلة². وقد تبنى البنك المركزي السعودي الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالدعامة الأولى التي أوصت بها لجنة بازل، بحيث تم تطبيق بازل 3 تدريجياً حتى 2019³، وإلى جانب ذلك، قام البنك بإصدار حزمة من الوثائق المرتبطة بنسبة

¹ مصرف السعودية المركزي، التقرير السنوي، 2011، ص 60-61

² مصرف السعودية المركزي، التقرير السنوي، 2014، ص 67

³ مصرف السعودية المركزي، التقرير السنوي، 2015، ص 69-70

تغطية السيولة، تتضمن هذه الوثائق الحدود الدنيا المطبقة، بحيث حددت بداية من 1 جانفي لتطبيق 2015 لتطبيق النسبة بشكل تدريجي، إذ بلغ الحد الأدنى 60% وارتفع ليصل إلى 100% في سنة 2019⁴، وقد نشر البنك في أوت من سنة 2014 وثيقة بشأن معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة، وتم تحديد تاريخ 2015/1/1 كبداية لسريان مفعول متطلبات الإفصاح عن النسبة.

وفيما يخص الرافعة المالية، نفذ البنك المركزي من خلال تعميمه رقم BCS 5610 بتاريخ 13 فبراير 2011 الحد الأدنى من نسبة الرافعة المالية التي كانت تستند إلى متطلبات BCBS الموضحة في وثيقة بازل 3 في ديسمبر 2010، وبدأت في عملية مراقبة نسبة الرافعة المالية.

وفي أوت من عام 2015، أصدر البنك وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بإطار عمل نسبة الرافعة المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً لاتفاقية بازل 3 المستندة إلى وثيقة لجنة بازل الصادرة في 12 يناير 2014، تحدد هذه الوثيقة إطار عمل نسبة الرافعة المالية لبازل 3 (حد أدنى 3%)، جنباً إلى جنب مع متطلبات الإفصاح العام المعمول بها اعتباراً من 1 يناير 2015.

وفيما يتعلق بنسبة صافي التمويل المستقر، فقد أصدر البنك المركزي تعميماً بهذا الخصوص في أوت من عام 2015، يتعلق هذا التعميم بمتطلبات الحدود الدنيا والإفصاح عن النسبة، بحيث تم تحديد نسبة 100% كحد أدنى للنسبة وتاريخ 2018/1/1 كبداية للتطبيق الفعلي، وقد قامت البنوك بتزويد البنك المركزي بالنسبة منذ 2012 لأغراض رقابية، وبناء على تقارير المعلومات الاحترازية (Prudential returns) التي تزودت بها من طرف البنوك منذ 2015، قرر البنك المركزي تغيير تاريخ تطبيق الحد الأدنى من جانفي 2018 إلى جانفي 2016⁵.

ومؤخراً قام البنك المركزي بتشكيل مجموعات عمل لدراسة إصلاحات بازل 3 النهائية وكان من المقرر تطبيق الحزمة النهائية بداية من جانفي 2022، ولكن نظراً لقيام لجنة بازل بعدد من الإجراءات قام البنك

⁴ مصرف السعودية المركزي، تعميم تطبيق LCR، 2014

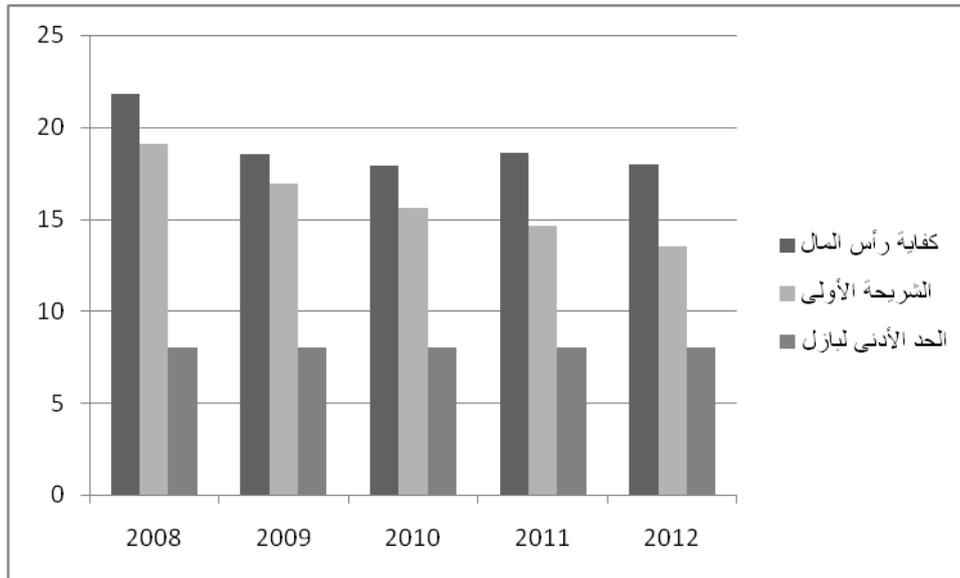
⁵ SAMA, Net Stable Funding Ratio Minimum Requirements and Disclosure Standards, link: <http://www.sama.gov.sa/sites/InternalResources/CircularsRepository/GDBC-361000141528-1436H.pdf>

المركزي السعودي بتبني هذه الإجراءات والتي تتضمن تأجيل تنفيذ إصلاحات بازل 3 النهائية إلى 1 جانفي 2023⁶.

المطلب الثاني: الجانب التنفيذي

تشير التقارير المالية للبنوك الإسلامية في السعودية إلى نجاح هذه البنوك في الالتزام بالتعليمات الرقابية والمتعلقة بإطار بازل 2 و3، فبالنسبة لإطار كفاية رأس المال الخاص ببازل 2، يشير الشكل رقم 9 إلى أن البنوك الإسلامية قد تمكنت من الاحتفاظ بمتوسط نسبة كفاية رأس المال في حدود 18% كحد أدنى، وذلك في الفترة ما بين 2008-2012، وهو بعيد بشكل مريح عن الحد الأدنى البالغ 8%، ويلاحظ من الشكل أيضا أن البنوك الإسلامية السعودية تعتمد في الأغلب على رأس المال الأساسي في هيكلها، وهذا ما يدل على صلابه رأس مال هذه البنوك.

الشكل رقم 9: متوسط نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل 2 في البنوك الإسلامية السعودية



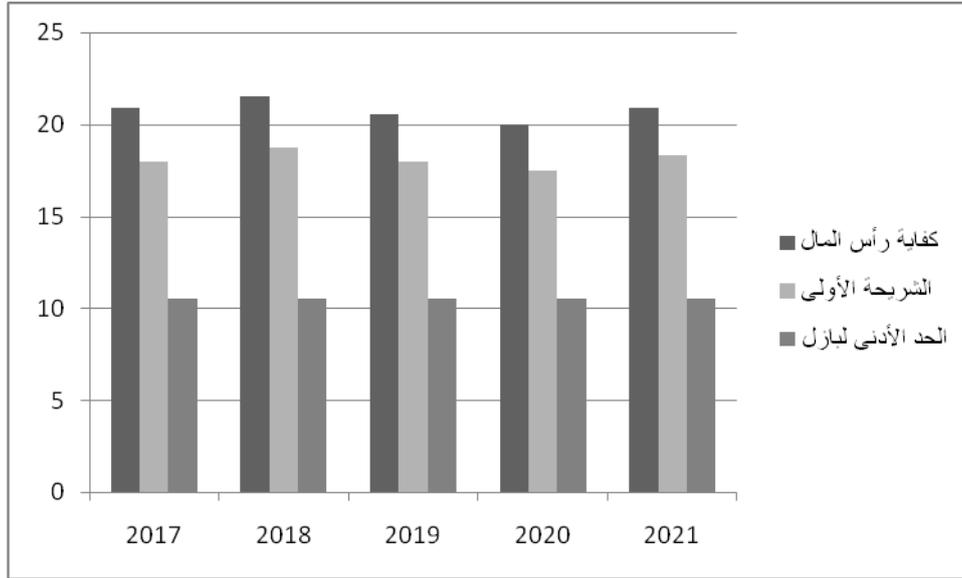
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية

وبالنسبة لتطبيق إطار كفاية رأس المال الخاص ببازل 3، وبالنظر إلى الشكل رقم 10، فقد نجحت البنوك الإسلامية بالحفاظ على نسبة إجمالية لا تقل عن 20% في الفترة ما بين 2017-2021، وهي ما تقارب ضعف الحد الأدنى البالغ 10.5%، كما حافظت على نسبة من الشريحة الأولى لا تقل عن 17% وهي أعلى

⁶ مصرف السعودية المركزي، التقرير السنوي، 2021، ص122

بكثير من الحد الأدنى البالغ 8.5% (نسبة الشريحة الأولى + رأس المال التحوطي)، ويشير ذلك إلى أن البنوك الإسلامية السعودية لم تواجه مشكلة في الالتزام بالمتطلبات الرأسمالية العالية في إطار بازل 3 باعتبار أن هذه البنوك كانت تعتمد بشكل أساسي على رأس مال عالي الجودة قبل سنة 2013.

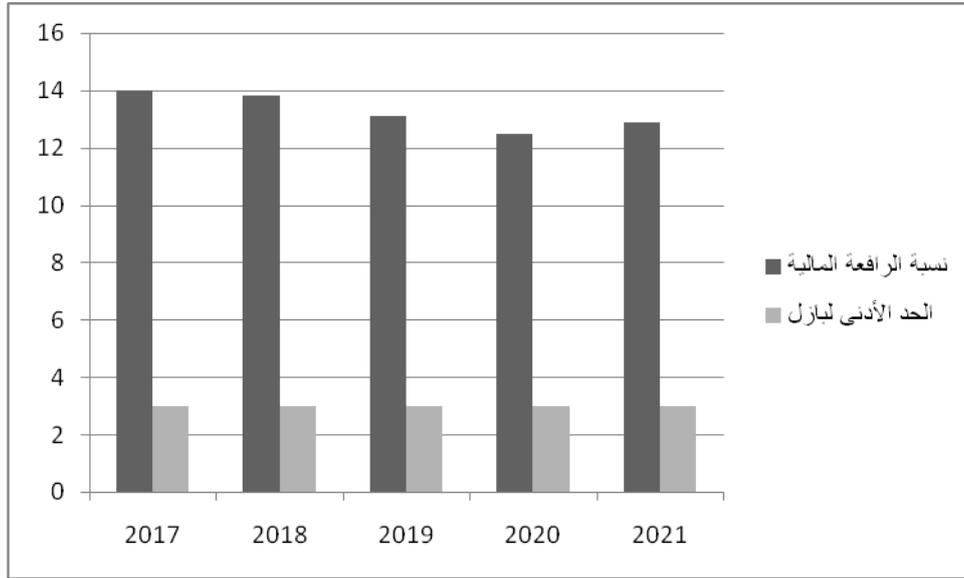
الشكل رقم 10: متوسط نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل 3 في البنوك الإسلامية السعودية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تميز البنوك الإسلامية في السعودية برأس مال عالي الجودة قد سهل عليها عملية الالتزام بمتطلبات الرافعة المالية، إذ يشير الشكل رقم 11 إلى تمكن البنوك الإسلامية في المنطقة من الاحتفاظ بنسبة تجاوزت 12% في الفترة ما بين 2017-2021، وقد وصلت إلى 13% في سنة 2021 وهي تفوق بأربعة أضعاف الحد الأدنى 3% الذي حددته لجنة بازل.

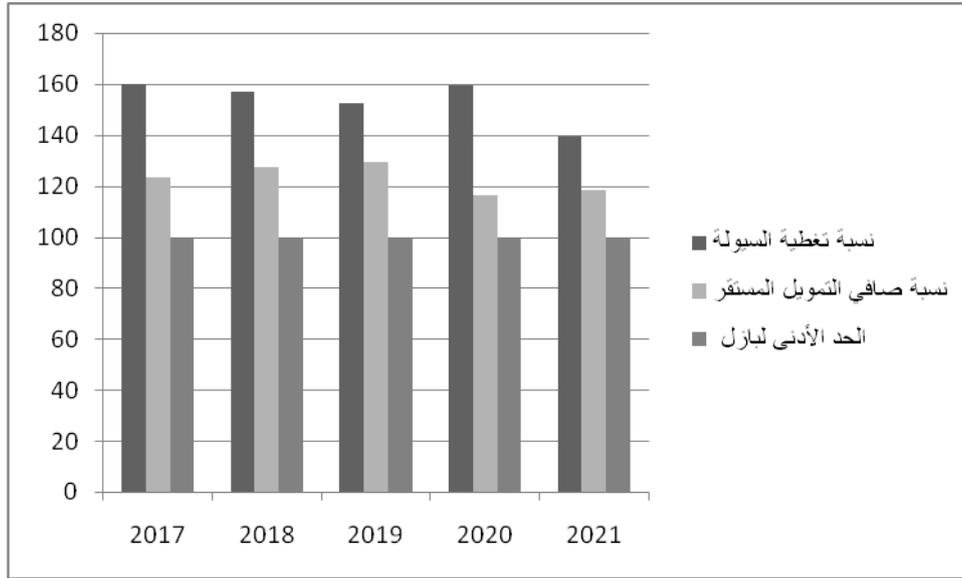
الشكل رقم 11: متوسط نسبة الرافعة المالية في البنوك الإسلامية السعودية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

وفيما يخص إطار السيولة، فقد تمكنت البنوك الإسلامية في البلد من الالتزام بمعايير السيولة لبازل 3، إذ يلاحظ من خلال الشكل رقم 12 أن هذه البنوك قد نجحت في الفترة ما بين 2017-2021 في تجاوز الحد الأدنى البالغ 100% فيما يخص نسبتي تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR)، بحيث تراوحت نسبة LCR ما بين 109% و190%، كما تراوحت نسبة NSFR في ذات الفترة ما بين 120% و150%.

الشكل رقم 12: متوسط نسب السيولة وفقاً لبازل 3 في البنوك الإسلامية السعودية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية

المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك الإسلامية في السعودية

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على أداء البنوك الإسلامية في السعودية، فبعد التركيز على وضعية البنوك من ناحية الملاءة المالية والسيولة، سيتم التركيز كذلك على جوانب أخرى تعد أساسية في التقييم البنكي، وتتمثل هذه الجوانب في حجم أصول هذه البنوك وكيفية تمويلها، إضافة إلى وضعية الربحية ومستوى التكاليف التي تتحملها هذه البنوك.

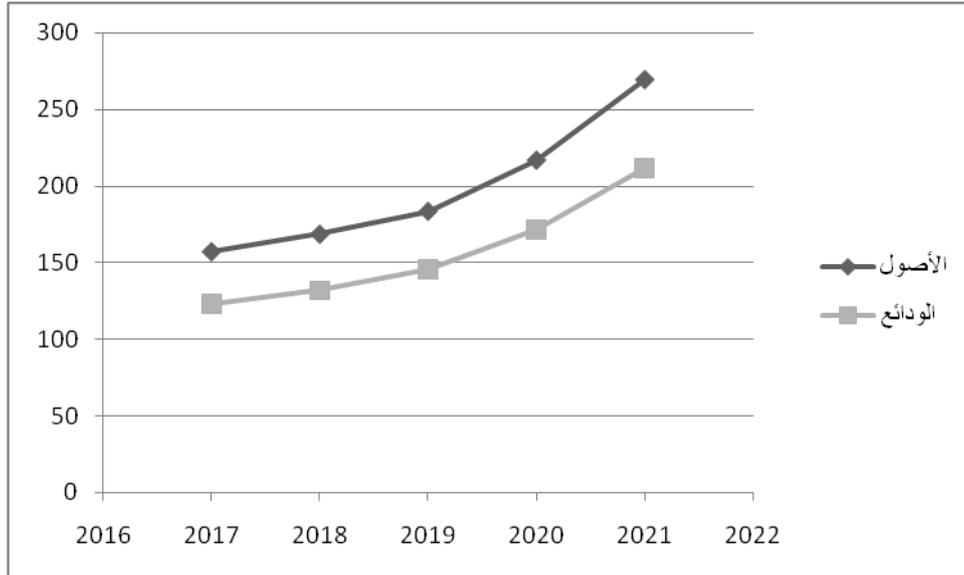
المطلب الأول: نمو البنوك الإسلامية في السعودية

تعد البنوك الإسلامية في السعودية من أكثر البنوك نشاطاً على المستوى العالمي في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وبالإطلاع على أدائها خلال آخر السنوات، يلاحظ من خلال الشكل رقم 13، تطور مستمر لحجم الأصول والودائع في الفترة ما بين 2017 و2021، ففي سنة 2017 تجاوز حجم الأصول مبلغ 150 مليار دولار وبعد خمس سنوات وصل المبلغ إلى أكثر من 260 مليار دولار أي بنسبة نمو سنوي مركب يقدر بـ 14%.

وبالنسبة لحجم الودائع، فقد بلغ 312366 مليار دولار في سنة 2017، وبالمقارنة مع سنة 2021، فقد شهد نمواً سنوياً مركباً يقدر بـ 15%، وهو علامة على مدى نجاح هذه البنوك في جذب العملاء وكسب ثقته،

وذلك من خلال إتباع استراتيجيات حديثة كالحفاظ على مستوى رأسمالي متوافق مع أحدث المتطلبات الاحترازية، والعمل على تحسين الخدمات البنكية عن طريق تبني استراتيجيات التحول الرقمي، كما أن التساوي في نسبة النمو المركب دلالة على حفاظ البنك على نسبة تمويل ثابتة للأصول من خلال الودائع.

الشكل رقم 13: تطور الأصول والودائع في البنوك الإسلامية في السعودية

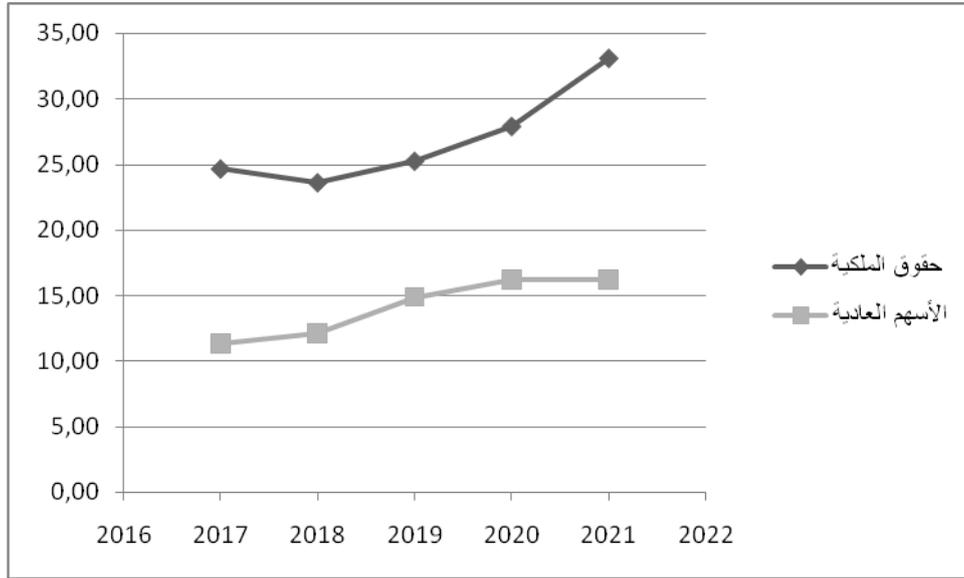


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية

ولتقريب الصورة أكثر، يوضح الشكل رقم 14 تطور حقوق الملكية بشكل عام ورأس المال بشكل خاص، بحيث يتضح أن حقوق الملكية قد شهدت نمو مستمرا ومتسارعا على طول الفترة ليصل إلى أعلى نقطة في سنة 2021 إذ بلغ 33 مليار دولار بنسبة نمو مركب تقدر بـ 8%.

وبالنسبة للأسهم، فقد بلغت قيمتها في سنة 2017 مبلغ 11.3 مليار دولار، وقد شهد هذا المبلغ زيادة بنسبة نمو مركب بلغت 9% لتصل إلى 16.2 مليار دولار في سنة 2021، ويمكن تفسير هذا النمو الواضح في رأس المال بشكل خاص إلى سعي البنوك إلى المحافظة على نسبة ملاءة ملائمة والاعتماد على موارد مالية أكثر استقرارا.

الشكل رقم 14: تطور حقوق الملكية وقيمة الأسهم في البنوك الإسلامية في السعودية

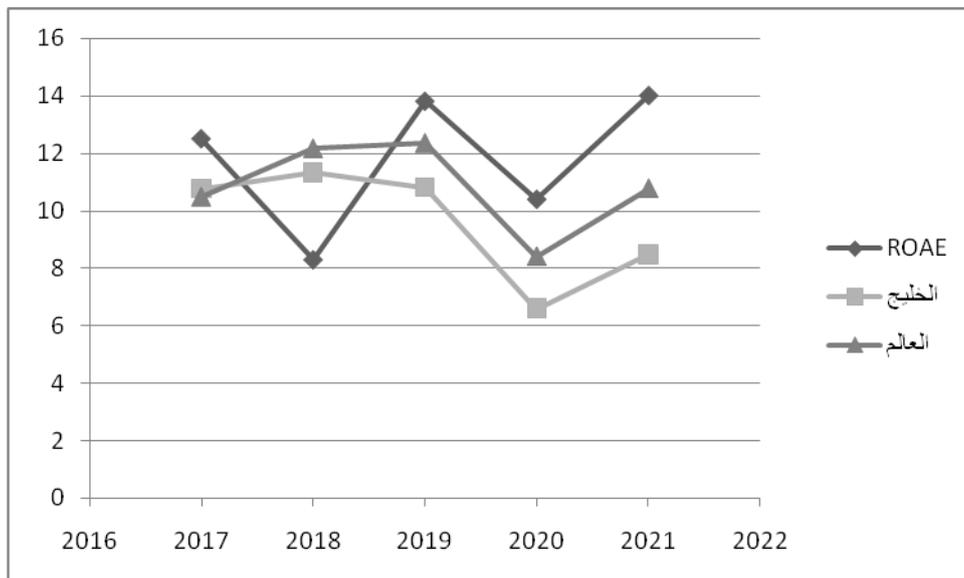


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية السعودية

وبالنظر إلى مؤشرات الربحية داخل هذه البنوك، فيوضح الشكل رقم 15 أن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROAE) قد تراوحت ما بين 8% و 14% في الفترة ما بين 2017-2021، وهي نسب أعلى من النسب المحققة في القطاع البنكي على المستويين الخليجي والعالمي وذلك باستثناء سنة 2018.

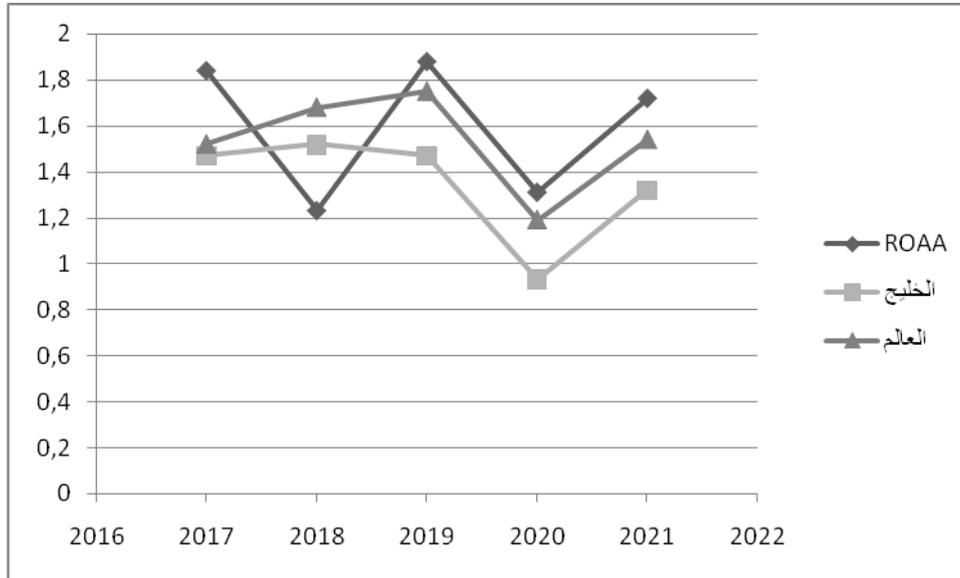
الشكل رقم 15: العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير البنكية السنوية وصندوق النقد العربي والدولي

ومن خلال الشكل رقم 16، تراوحت نسبة العائد على متوسط حجم الأصول في نفس الفترة ما بين 1.2% و 1.9%، وهي أعلى من النسب المحققة على المستويين الخليجي والعالمي باستثناء ذلك سنة 2018، ويلاحظ كذلك من خلال نتائج العائد بعد سنة 2019 أن البنوك الإسلامية في المنطقة قد تأثرت بشكل ملحوظ بجائحة كورونا، بحيث انخفض العائد على حقوق الملكية بثلاث نقاط مئوية تقريبا مع نهاية سنة 2020، كما انخفض العائد على الأصول من 1.9% في 2019 إلى 1.31% في السنة الموالية، ويعود هذا الانخفاض إلى لجوء البنوك إلى خيار زيادة المخصصات كإجراء احتياطي ضد الصدمات المحتملة في هذه الفترة.

الشكل رقم 16: العائد على متوسط حجم الأصول في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021

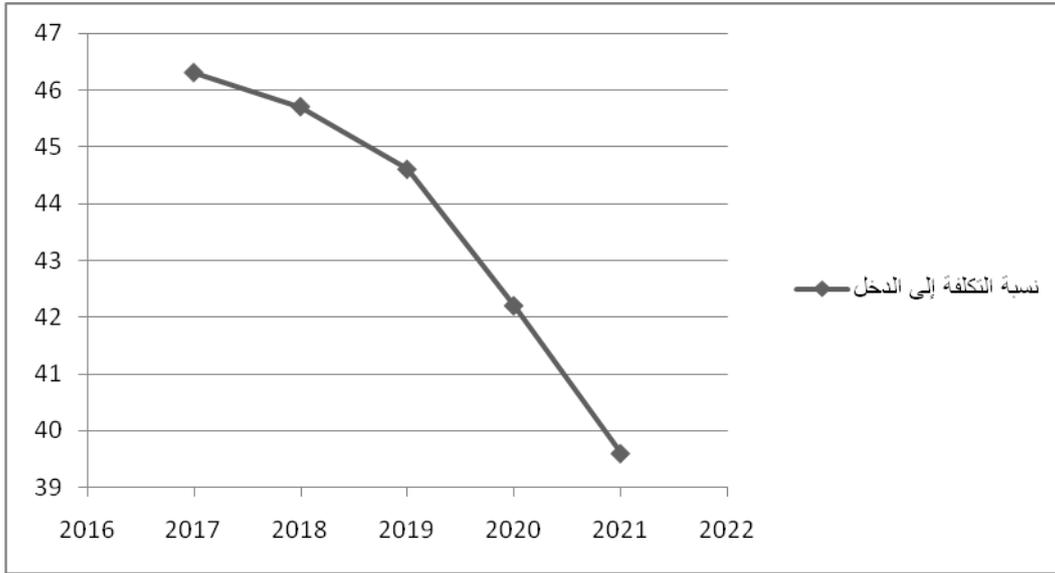


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير البنكية السنوية وصندوق النقد العربي والدولي

المطلب الثالث: فعالية إدارة التكاليف في البنوك الإسلامية

وبتسليط الضوء على التكاليف، يوضح الشكل رقم 17 مستوى التكاليف التشغيلية مقابل العائدات المحققة، بحيث شهدت نسبة التكلفة إلى الدخل (Cost to income) باستبعاد المخصصات، انخفاضا مستمرا على طول الفترة، كما شهدت انخفاضا كبيرا بداية من سنة 2019 حتى سنة 2021، بحيث حققت البنوك الإسلامية نسبة 39.6% وهي أقل بـ 5 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2019، وهو ما يعكس نجاح هذه البنوك في تسيير عملياتها التشغيلية بكفاءة على الرغم من تحديات جائحة كورونا.

الشكل رقم 17: نسبة التكلفة إلى الدخل في البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية السعودية

في هذا المبحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، بحيث تم الاعتماد على دراسة حالة بأخذ البنوك الإسلامية في السعودية كعينة، وتم بناء نموذج وتقديره وفقاً لأساليب القياس الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة عينة من البنوك الإسلامية في السعودية، تتمثل في: بنك الراجحي، الإنماء، الجزيرة والبلاد، تم تجميع بيانات هذه البنوك بشكل مجمع من قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وذلك في الفترة ما بين الربع الأول من سنة 2015 حتى الربع الثاني من سنة 2022.

2. منهجية وأدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أربعة متغيرات مستقلة وعلى متغيرين تابعين (انظر الجدول رقم 18)، تتمثل المتغيرات المستقلة في إفصاحات بازل 3 المتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي ونسبة تغطية السيولة، وذلك بالإضافة إلى نسبة التكلفة إلى الدخل، وقد تم استبعاد مؤشر صافي التمويل المستقر لعدم تغطية

البيانات المتوفرة لفترة الدراسة، بينما تتمثل المتغيرات التابعة في نسب الربحية المتعلقة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ولتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لطريقة OLS وذلك بالاعتماد على برمجية Stata.

الجدول 18: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة الحساب	مصدر البيانات
متوسط العائد على حقوق الملكية (%)	ROAE	تابع	صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب/ متوسط حقوق الملكية	قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية
متوسط العائد على الأصول (%)	ROAA	تابع	صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب/ متوسط الأصول	
نسبة التكلفة إلى الدخل	CTI	مستقل	التكاليف التشغيلية (تتضمن المؤونات)/ إجمالي الدخل	
كفاية رأس المال (%)	CAR	مستقل	محسوبة وفقاً لمقررات بازل 3	
الرفع المالي (%)	LEV	مستقل		
تغطية السيولة (%)	LCR	مستقل		

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 19: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Pr Kurtosis	التفرطح	Pr Skewness	الالتواء	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	المشاهدات	المتغيرات
0.8024	2.53	0.2051	0.5	0.007	0.031	0.057	0.041	30	ROAE
0.5746	2.38	0.8273	-0.08	0.0006	0.004	0.007	0.006	30	ROAA
0.1227	3.98	0.2783	-0.42	0.056	0.327	0.604	0.4869	30	CTI
0.0344	4.81	0.0445	-0.83	0.011	0.1667	0.2188	0.201	30	CAR
0.3049	2.18	0.2185	-0.484	0.006	0.122	0.143	0.134	30	LEV
0.0966	4.13	0.0077	1.16	0.255	1.31	2.39	1.64	30	LCR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

من خلال الجدول رقم 19 والذي يوضح الخصائص الإحصائية للعينة، يلاحظ تسجيل انحراف معياري منخفض إلى متوسط بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وهذا يعني أن مشاهدات المتغيرات تتوزع بشكل قريب من المتوسط وبالتالي فإن هذه مؤشرات الدراسة قد شهدت نوعاً من الاستقرار في الفترة ما بين 2015 و2021. وبالنظر إلى قيم الالتواء والتفرطح، يلاحظ أن قيمة الالتواء قريبة نوعاً ما من الصفر في أغلب الحالات، كما كانت القيمة الاحتمالية للالتواء أكبر من 0.05 أي أنها غير معنوية وذلك باستثناء نسبة تغطية السيولة. وبالنسبة لقيم التفرطح، يلاحظ كذلك أن القيمة كانت قريبة من قيمة 3 عند كل المتغيرات باستثناء متغيري CAR و LCR، إضافة إلى أن القيم الاحتمالية كانت معنوية فقط بالنسبة لهذين المتغيرين، وبالتالي يمكن القول أن الدلائل تشير إلى أن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء نسبة تغطية السيولة.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية

1. اختبار الاستقرار:

قبل تحديد النموذج الملائم تم إجراء اختبار الاستقرار باستعمال اختبار Augmented Dickey-fuller وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 20: اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

مستوى الاستقرار	قيمة p-value		المتغير
	عند الفرق الأول	عند المستوى	
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	0.1181	ROAE
مستقر عند المستوى		0.003	ROAA
مستقر عند المستوى		0.0119	CTI
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	0.2373	CAR
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	0.6898	LEV
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	0.1391	LCR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة هي عبارة عن خليط بين سلاسل مستقرة عند المستوى والمتمثلة في متغيري العائد على متوسط الأصول ونسبة التكلفة إلى الدخل، وسلاسل مستقرة عند الفرق الأول والتي تتمثل في نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ونسب بازل 3.

ولدراسة هذه المعطيات، تم الاعتماد على اختبار الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لطريقة OLS لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الخاصة ببازل III والمتغيرات التابعة المتمثلة في نسب الربحية، وذلك عن طريق أخذ الفروقات الأولى لبيانات الدراسة باعتبار أن الاعتماد على الفروقات الأولى يقلل من احتمال حدوث

ارتباطات زائفة مقارنة بالبيانات عند المستوى⁷، مع الاعتماد على مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وباستخدام برنامج stata إصدار 14,2.

2. النموذج الرياضي للدراسة:

لإجراء الانحدار الخطي المتعدد تم إجراء اختبار أولي للتحقق من عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة، بحيث تم الاعتماد في ذلك على معامل ارتباط بيرسون، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 21: نتائج معامل ارتباط بيرسون

CTI	LCR	LEV	CAR	
			1	CAR
		1	0.71	LEV
	1	0.54	0.27	LCR
1	0.44	0.19	0.29	CTI

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون، يوضح الجدول أعلاه وجود ارتباط إيجابي بين متغير كفاية رأس المال ومتغير الرافعة المالية، بحيث قدر المعامل بـ 0.71، إذ يمكن تفسير هذا الارتباط القوي إلى طريقة الحساب المشتركة للمتغيرين، وبالتالي يجب إدخال متغير واحد منهما في كل نموذج رياضي.

وبناء على ما سبق تم بناء أربع نماذج رياضية، وذلك بافتراض أن تطبيق البنوك الإسلامية لمؤشرات بازل III له تأثير على كل مؤشر من مؤشرات الربحية، ويمكن عرض هذه النماذج وفقاً للصيغ التالية:

$$\Delta ROAA = \alpha + \beta_1 \Delta CAR + \beta_2 \Delta LCR + \beta_3 \Delta CTI + \Delta \mu$$

$$\Delta ROAA = \alpha + \beta_1 \Delta LEV + \beta_2 \Delta LCR + \beta_3 \Delta CTI + \Delta \mu$$

$$\Delta ROAE = \alpha + \beta_1 \Delta CAR + \beta_2 \Delta LCR + \beta_3 \Delta CTI + \Delta \mu$$

⁷ A.C. Harvey, On comparing regression models in levels and first differences, International economic review, vol 21, No 3, 1980, p.707

$$\Delta ROAE = \alpha + \beta_1 \Delta LEV + \beta_2 \Delta LCR + \beta_3 \Delta CTI + \Delta \mu$$

بحيث α يمثل الحد الثابت، و β تمثل معلمة المتغيرات المستقلة، بينما تمثل μ حد الخطأ لتعويض باقي المتغيرات المستقلة التي يمكن إضافتها إلى النموذج، وأما Δ فهو يمثل تغير المتغير بداية من $t=2$ مقارنة بالفترة السابقة.

3. نتائج الدراسة:

1.3 دراسة الأثر على المتغير ROAA:

1.1.3 النموذج الأول:

الجدول رقم 22: نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAA (النموذج الأول)

D.ROAA	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	
D.CAR	0.034	0.011	2.76	0.011	0.008	0.054
D.LCR	-0.0006	0.0004	-1.75	0.093	-0.001	0.0001
D.CTI	-0.01	0.0016	-6.26	0.000	-0.013	-0.007
Constant	-0.000	0.000	-0.28	0.785	-0.0002	0.0001
Number of obs = 29 F(6, 45) = 16.26 Prob > F = 0.0000 R-squared = 0.6611 Adj R-squared = 0.6205						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

بعد تقدير النموذج الأول، يوضح الجدول رقم 22 أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بـ F أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية، أي أن ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع مهم إحصائياً، ويلاحظ أيضاً أن معامل التحديد المعدل يقدر بـ 0.62، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 62% من التغيرات التي تطرأ على العائد على متوسط الأصول، بينما يتم تفسير 38% من التغيرات من خلال عوامل أخرى قد تكون داخلية أو خارجية ولم تؤخذ في الحسبان في هذا النموذج.

وباختبار معنوية المعامل، يوضح الجدول أن قيمة p لمعلمة المتغير CAR معنوية عند المستوى 0.01، ويلاحظ كذلك أن المعلمة موجبة، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على متوسط الأصول.

وبالنسبة للمتغير LCR، فيلاحظ وجود علاقة عكسية بين متغير تغطية السيولة والمتغير التابع، وقيمة p تساوي 0.09 وهي أعلى من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير LCR على العائد على متوسط الأصول.

وبالنظر إلى متغير التكلفة إلى الدخل (CTI)، فيلاحظ وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، وبالتالي وجود تأثير سلبي لنسبة التكلفة إلى الدخل على العائد على متوسط الأصول.

2.1.3 النموذج الثاني:

الجدول رقم 23: نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAA (النموذج الثاني)

D.ROAA	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	
D.LEV	0.025	0.023	1.08	0.292	-0.023	0.07
D.LCR	-0.0008	0.0004	-1.83	0.08	-0.002	0.0001
D.CTI	-0.01	0.001	-5.01	0.000	-0.01	-0.004
Constant	0.000	0.000	0.02	0.987	-0.0001	0.0001
Number of obs = 29 F(6, 45) = 11.4 Prob > F = 0.0001 R-squared = 0.5778 Adj R-squared = 0.5271						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

بعد تقدير النموذج الثاني بإدخال متغير الرافعة المالية، يوضح الجدول رقم 23 أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بـ F أقل من مستوى المعنوية 0.01 وهو ما يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية، أي أن ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع مهم إحصائياً، ويلاحظ أيضاً أن معامل التحديد المعدل يقدر بـ 0.53، وهو ما

يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 53% من التغيرات التي تطرأ على العائد على متوسط الأصول، بينما يتم تفسير 47% من التغيرات من خلال عوامل أخرى قد تكون داخلية أو خارجية ولم تؤخذ في هذا النموذج. وباختبار معنوية المعالم، يوضح الجدول وجود علاقة طردية بين المتغير LEV والمتغير التابع، كما يلاحظ أن قيمة p لمعلمة المتغير أعلى من 0.05، وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي عدم وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية والعائد على متوسط الأصول.

وبالنسبة للمتغير LCR، فيلاحظ وجود علاقة عكسية بين متغير تغطية السيولة والمتغير التابع، وقيمة p تساوي 0.08 وهي أعلى من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير LCR على العائد على متوسط الأصول.

وبالنظر إلى متغير التكلفة إلى الدخل (CTI)، فيلاحظ وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، وبالتالي وجود تأثير سلبي لنسبة التكلفة إلى الدخل على العائد على متوسط الأصول.

3.1.3 قوة النموذج:

بهدف التأكد من دقة وقوة نماذج الدراسة، فقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتحقق من عدم وجود مشاكل قياسية، ويمكن عرض نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

أ. التوزيع الطبيعي للبواقي:

لإجراء هذا الاختبار تم الاعتماد على الاختبارين skewness/kurtosis واختبار Jarque-Bera وكانت النتائج كالآتي:

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_a : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم 24: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)

Skewness/Kurtosis tests for Normality						
Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	adj_chi2(2)	Prob>chi2	
Resid	29	0.2376	0.2582	2.93	0.2308	النموذج الأول
Resid	29	0.06	0.06	3.54	0.04	النموذج الثاني
Jarque-Bera normality test						
Variable	Obs	chi2(2)	Prob>chi2			
Resid	29	1.401	0.4964			النموذج الأول
Resid	29	5.611	0.06			النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

من خلال نتائج هذا الجدول، يتضح أن أغلب القيم الاحتمالية للاختبارين فيما يخص النموذج الأول والثاني أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن بقايا النموذجين الأول والثاني تتبع التوزيع الطبيعي.

ب. الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 25: نتائج اختبار الارتباط الذاتي (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation		
chi2	Prob > chi2	
2.551	0.1102	النموذج الأول
5.152	0.023	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey LM، ويشير الجدول رقم 25 أن القيمة الاحتمالية للاختبار بالنسبة للنموذج الأول هي أعلى من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم

وجود ارتباط ذاتي، وأما بالنسبة للنموذج الثاني فيلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وهو ما يعني وجود مشكل ارتباط ذاتي حسب هذا الاختبار.

ج. اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 26: نتائج اختبار ثبات التباين (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity		
chi2(1)	Prob > chi2	
0.00	0.9578	النموذج الأول
1.81	0.1780	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

لاختبار ثبات التباين للبواقي تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg، وتشير النتائج من خلال الجدول رقم 26، إلى عدم وجود مشاكل في التباين للبواقي في النموذجين، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05.

د. اختبار التعدد الخطي:

الجدول رقم 27: نتائج اختبار التعدد الخطي (بالنسبة للمتغير التابع ROAA)

النموذج الثاني			النموذج الأول		
1/VIF	VIF	المتغيرات	1/VIF	VIF	المتغيرات
0.9685	1.03	DLEV	0.677	1.48	DCAR
0.971	1.03	DLCR	0.696	1.44	DLCR
0.996	1.00	DCTI	0.964	1.04	DCTI
	1.02	متوسط VIF		1.32	متوسط VIF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

وللتأكد من عدم وجود تعددية خطية قد تؤثر على نتائج التقدير، تم إجراء اختبار التعدد الخطي من خلال اختبار VIF، ويلاحظ من خلال الجدول رقم 27، أن كل قيم VIF بالنسبة للنموذجين أقل من 2 وبالتالي عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.

وبعد التحقق من قوة النموذجين، تم التوصل عدم وجود مشاكل قياسية بالنسبة للنموذج الأول، بينما تم رصد مشكل ارتباط ذاتي في النموذج الثاني وفقاً لاختبار Breusch-Godfrey LM، وبناءً على ذلك تم إعادة تقدير النموذج الثاني وفقاً لطريقة Robust، مع إجراء اختبار Durbin's البديل وفقاً لخاصية Robust للتحقق من وجود ارتباط ذاتي.

الجدول رقم 28: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد بالنسبة للمتغير التابع ROAA باستعمال طريقة Robust (النموذج

(الثاني)

D.ROAA	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	
D.LEV	0.025	0.024	1.04	0.308	-0.024	0.07
D.LCR	-0.0008	0.0004	-1.77	0.09	-0.002	0.0001
D.CTI	-0.01	0.002	-3.19	0.004	-0.01	-0.003
Constant	0.000	0.000	0.02	0.987	-0.0002	0.0002
Number of obs = 29 F(6, 45) = 4.23 Prob > F = 0.015 R-squared = 0.5778 Adj R-squared = 0.5271						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

بعد إعادة التقدير وفقاً لطريقة Robust، يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم 28 أن النموذج حافظ على معنويته عند مستوى 0.05، كما أن القدرة التفسيرية بقيت على حالها بالنسبة لمعامل التحديد الذي بلغ 0.58، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 58% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. وبالنسبة للمعالم، فيلاحظ وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين نسبة الرافعة المالية وبين العائد على متوسط الأصول، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم أثر ذو دلالة إحصائية.

وفيما يخص متغير تغطية السيولة، فيلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية أعلى من المستوى 0.05 وبالتالي فإن العلاقة العكسية الموجودة غير معنوية، وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم أي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة تغطية السيولة ونسبة ROAA.

وبالنسبة لمتغير التكلفة إلى الدخل، يلاحظ وجود علاقة عكسية بين النسبة وبين العائد على متوسط الأصول، كما أن القيمة الاحتمالية أقل من المستوى 0.01، وبالتالي وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة CTI على نسبة ROAA.

وللتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تم تشغيل اختبار Durbin's وفقاً لخاصية Robust وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 29: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بطريقة Robust (النموذج الثاني)

Durbin's alternative test for autocorrelation		
F	Prob > F	
5.152	0.0537	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

وفقاً للنتائج أعلاه، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار أعلى من مستوى المعنوية 0.05، وبناء على ذلك فإن النموذج الثاني لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بناء على هذا الاختبار.

2.3 دراسة الأثر على المتغير ROAE:

1.2.3 النموذج الأول:

الجدول رقم 30: نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAE (النموذج الأول)

D.ROAE	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	
D.CAR	0.03	0.07	0.48	0.635	-0.108	0.1735
D.LCR	-0.005	0.002	-2.13	0.043	-0.01	-0.0002
D.CTI	-0.08	0.01	-8.14	0.000	-0.098	-0.061

Constant	-0.000	0.0005	-0.05	0.960	-0.001	0.001
Number of obs = 29						
F(6, 45) = 34.61						
Prob > F = 0.0000						
R-squared = 0.8060						
Adj R-squared = 0.7827						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

بعد تقدير النموذج الأول بالاعتماد على العائد على متوسط حقوق الملكية كمتغير تابع، يوضح الجدول رقم 30 أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بـ F أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية، أي أن ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع مهم إحصائياً، ويلاحظ أيضاً أن معامل التحديد المعدل يقدر بـ 0.78، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 78% من التغيرات التي تطرأ على العائد على متوسط حقوق الملكية، بينما يتم تفسير 22% من التغيرات من خلال متغيرات أخرى قد تكون داخلية أو خارجية ولم تدخل في هذا النموذج.

وباختبار معنوية المعامل، يوضح الجدول وجود علاقة طردية بين المتغير CAR والمتغير التابع، ولكن يلاحظ أن قيمة p لمعلمة المتغير CAR غير معنوية عند المستوى 0.05، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم، أي عدم وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على متوسط حقوق الملكية.

وبالنسبة للمتغير LCR، فيلاحظ وجود علاقة عكسية بين متغير تغطية السيولة والمتغير التابع، وقيمة p تساوي 0.04 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير LCR على العائد على متوسط حقوق الملكية.

وبالنظر إلى متغير التكلفة إلى الدخل (CTI)، فيلاحظ وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، وبالتالي وجود تأثير سلبي لنسبة التكلفة إلى الدخل على العائد على متوسط حقوق الملكية.

2.2.3 النموذج الثاني:

الجدول رقم 31: نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع ROAE (النموذج الثاني)

D.ROAE	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	
D.LEV	0.07	0.126	0.54	0.595	-0.191	0.328

D.LCR	-0.005	0.002	-2.2	0.037	-0.01	-0.0003
D.CTI	-0.08	0.008	-9.4	0.000	-0.09	-0.06
Constant	0.000	0.0005	0.03	0.974	-0.001	-0.001
Number of obs = 29						
F(6, 45) = 34.71						
Prob > F = 0.0000						
R-squared = 0.8064						
Adj R-squared = 0.7832						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

بعد تقدير النموذج الثاني بإدخال متغير الرافعة المالية، يوضح الجدول رقم 31 أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بـ F أقل من مستوى المعنوية 0.01 وهو ما يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية، أي أن ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع مهم إحصائياً، ويلاحظ أيضاً أن معامل التحديد المعدل يقدر بـ 0.78، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 78% من التغيرات التي تطرأ على العائد على متوسط حقوق الملكية، بينما يتم تفسير 22% من التغيرات من خلال عوامل أخرى قد تكون داخلية أو خارجية ولم تؤخذ في هذا النموذج.

وباختبار معنوية المعامل، يوضح الجدول وجود علاقة طردية بين المتغير LEV والمتغير التابع، كما يلاحظ أن قيمة p لمعلمة المتغير أعلى من 0.05، وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي عدم وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية والعائد على متوسط حقوق الملكية.

وبالنسبة للمتغير LCR، فيلاحظ وجود علاقة عكسية بين متغير تغطية السيولة والمتغير التابع، وقيمة p تساوي 0.037 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير LCR على العائد على متوسط حقوق الملكية.

وبالنظر إلى متغير التكلفة إلى الدخل (CTI)، فيلاحظ وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، وبالتالي وجود تأثير سلبي لنسبة التكلفة إلى الدخل على العائد على متوسط حقوق الملكية.

3.2.3 قوة النموذج:

بهدف التأكد من دقة وقوة نماذج الدراسة، فقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتحقق من عدم وجود مشاكل قياسية، ويمكن عرض نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

أ. التوزيع الطبيعي للبواقي:

لإجراء هذا الاختبار تم الاعتماد على الاختبارين skewness/kurtosis واختبار Jarque-Bera وكانت النتائج كالآتي:

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_a : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم 32: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)

Skewness/Kurtosis tests for Normality						
Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	adj_chi2(2)	Prob>chi2	
Resid	29	0.1300	0.05	5.94	0.0547	النموذج الأول
Resid	29	0.0985	0.0413	6.32	0.0425	النموذج الثاني
Jarque-Bera normality test						
Variable	Obs	chi2(2)	Prob>chi2			
Resid	29	4.872	0.0875			النموذج الأول
Resid	29	5.678	0.0585			النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

من خلال نتائج هذا الجدول، يتضح أن أغلب القيم الاحتمالية للاختبارين فيما يخص النموذج الأول أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن بواقي النموذجين الأول تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالنسبة للنموذج الثاني، فيلاحظ أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي استناداً إلى اختبار Jarque-Bera، باعتبار أن قيمة Prob أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

ب. الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 33: نتائج اختبار الارتباط الذاتي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation		
chi2	Prob > chi2	
0.533	0.4656	النموذج الأول
0.630	0.4272	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey LM، ويشير الجدول رقم 33 أن القيمة الاحتمالية للاختبار بالنسبة للنموذجين هي أعلى من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي.

ج. اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 34: نتائج اختبار ثبات التباين (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity		
chi2(1)	Prob > chi2	
1.26	0.2623	النموذج الأول
0.97	0.3250	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

لاختبار ثبات التباين للبواقي تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg، وتشير النتائج من خلال الجدول رقم 34، إلى عدم وجود مشاكل في التباين للبواقي في النموذجين، وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05.

د. اختبار التعدد الخطي:

الجدول رقم 35: نتائج اختبار التعدد الخطي (بالنسبة للمتغير التابع ROAE)

النموذج الثاني			النموذج الأول		
1/VIF	VIF	المتغيرات	1/VIF	VIF	المتغيرات
0.969	1.03	DLEV	0.677	1.48	DCAR
0.971	1.03	DLCR	0.696	1.44	DLCR
0.996	1.00	DCTI	0.964	1.04	DCTI
	1.02	متوسط VIF		1.32	متوسط VIF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية stata

وللتأكد من عدم وجود تعددية خطية قد تؤثر على نتائج التقدير، تم إجراء اختبار التعدد الخطي من خلال الاختبار VIF، ويلاحظ من خلال الجدول رقم 35، أن كل قيم VIF بالنسبة للنموذجين هي أقل من 2 وبالتالي عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.

وبعد التحقق من قوة النموذجين، تم التوصل عدم وجود مشاكل قياسية في النموذجين، وبالتالي فإن طريقة التقدير من خلال طريقة OLS كانت مناسبة لتقدير العلاقة بين نسب مقررات بازل 3 ومتغير الأداء المتمثل العائد على متوسط حقوق الملكية.

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي للنماذج

تم التوصل من خلال نتائج الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط إيجابي بين نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 والعائد على متوسط الأصول، أي أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى ارتفاع معدل ROAA، بينما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين نسبة CAR ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية، وذلك بالإضافة إلى وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين معيار الرافعة المالية ومؤشرات الأداء المحددة.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة الباحث طيبيل عبد السلام (2017-2018) من حيث اتجاه العلاقة، بحيث توصل إلى أن البنوك الإسلامية محل الدراسة بما فيها بنك الجزيرة السعودي، قد نجحت في تجنب الآثار السلبية بعد اعتماد مقررات بازل 3 فيما يخص كفاية رأس المال والرافعة المالية.

وإن وجود تأثير طردي معنوي لنسبة CAR على نسبة ROAA يتوافق مع الدراسة السابقة للباحثين Frédéric Gautier، Nadim AlFouhaili (2020) التي توصلت إلى وجود علاقة انحدار إيجابية بين متغير كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 وبين متغير ROAA، كما تتوافق مع دراسة Halit Shabani, Fisnik Morina, Valdrin Misiri (2019) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على عوائد الأصول في بنوك كوسوفو.

تشير العلاقة الطردية بين كفاية رأس المال والعائد على متوسط الأصول إلى أن البنوك الإسلامية قد نجحت في تشغيل مواردها المالية بكفاءة، بحيث أن تحسين القاعدة الرأسمالية يساهم في رفع درجة حماية أموال المودعين وكسب ثقتهم، وبالتالي تحقيق نمو في الودائع، ومع الاستغلال الأمثل لها قد يؤدي ذلك إلى تحقيق أرباح أعلى وبالتالي ارتفاع في معدل على العائد على متوسط إجمالي الأصول.

وبالعودة إلى مؤشرات كفاية رأس المال وفقاً لبازل 2 و3، فيلاحظ من خلال الشكلين رقم 9 و10 أن البنوك الإسلامية قد حافظت على نسب عالية من رأس المال عالي الجودة وفقاً لبازل 2، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية لم تواجه صعوبات كبيرة في التأقلم مع نسبة بازل 3 الأكثر صرامة، وبالتالي هذا يفسر تفادي هذه البنوك للتأثيرات السلبية المتوقعة في المرحلة الانتقالية التي حددتها لجنة بازل.

وفيما يخص السيولة، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة تغطية السيولة ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية، أي أن الزيادة في نسبة تغطية السيولة يؤدي إلى انخفاض العائد على متوسط حقوق الملكية، كما تم إيجاد علاقة عكسية غير معنوية بين النسبة وبين العائد على متوسط الأصول، إن هذه النتيجة تتوافق مع القاعدة البنكية التي تشير إلى أن الاهتمام بالسيولة يؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك.

وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة Shikhah Alyousef، Farouq Altahtamouni (2021) التي قد توصلت إلى عدم وجود تأثير للسيولة على أداء البنوك السعودية في الفترة 2015-2018، كما تتعارض مع

دراسة الباحث Tafirei Mashamba (2018) التي توصلت إلى أن نسبة تغطية السيولة في الفترة 2011-2016 ساهمت في زيادة ربحية البنوك في الأسواق الناشئة.

إن وجود علاقة عكسية بين نسبة تغطية السيولة والربحية قد يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة البنوك الإسلامية التي تعتبر موضوع السيولة هو أمر بالغ الأهمية، وذلك باعتبار أن هذه البنوك لا تملك حلول عديدة من أجل الرفع من سيولتها بحيث أن أغلب الحلول المتوفرة تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن سعي البنوك الإسلامية إلى الحفاظ على مستويات عالية من السيولة قصيرة الأجل قد يكون له تأثيرات سلبية على ربحيتها.

وفي المقابل، فإن بلوغ البنوك الإسلامية لمستويات آمنة من السيولة قصيرة الأجل قد يسمح باستغلال الفرص الاستثمارية التي تتاح لها وذلك من خلال تخفيض نسبة السيولة مقابل الرفع من حجم التمويل وبالتالي زيادة احتمال تحقيق عائدات أكبر وتحسين معدلات الربحية، وبالعودة إلى نسب السيولة المحققة في البنوك الإسلامية، فيلاحظ من خلال الشكل رقم 12 أن البنوك الإسلامية في السعودية قامت بخفض كبير في نسبة تغطية السيولة مرتين ورفعتها مرة في الفترة 2018-2021، وهذا أدى كما هو موضح في الشكلين رقم 15 و16 إلى تغيرات عكسية لنسب العائد بالتزامن مع التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة.

وبالنظر إلى متغير التكلفة، فوجدت الدراسة أن لنسبة التكلفة إلى الدخل تأثير معنوي كبير على العائد على متوسط الأصول وعلى العائد على متوسط حقوق الملكية، وكانت العلاقة عكسية في كل النماذج، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل سيؤدي ذلك إلى انخفاض في الدخل الصافي وبالتالي انخفاض في مؤشرات العائد، وبالعودة إلى الشكل رقم 17، فإن البنوك الإسلامية في السعودية قد نجحت في خفض نسبة التكاليف بشكل مستمر في آخر السنوات وهذا أدى إلى تحسن كبير في مؤشرات ربحيتها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التركيز على عينة من البنوك الإسلامية المتمثلة في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وذلك للتعرف على واقع تطبيقها لمقررات بازل، كما سلطنا الضوء على مختلف الجوانب الأخرى المتعلقة بحجمها وربحيتها ومستوى التكاليف التي تتحملها، وذلك بهدف التحقيق في إمكانية وجود تأثير لتطبيق اتفاقيات بازل على الأداء، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في السعودية نجحت في تطبيق مقررات بازل في إطارها الثاني والثالث بشكل ناجح بحيث تمكنت من الحفاظ وبشكل مريح على نسب تفوق النسب الدنيا المفروضة من طرف البنك المركزي والمقترحة من طرف لجنة بازل.

وبخصوص الأداء، فقد حققت البنوك الإسلامية مؤشرات جيدة من حيث النمو والربحية ونسب التكاليف، بحيث حققت نسب عائدات تفوق في أغلبها متوسط نسب العائدات المحققة في هذه الصناعة على المستويين الخليجي والعالمي، وبخصوص الإشكالية الرئيسية للدراسة، فقد تم التوصل إلى وجود تأثير طردي لمعيار كفاية رأس المال وفقا لإطار بازل 3 على العائد على متوسط الأصول، بينما لم يتم التوصل لأثر معنوي لهذا المعيار على العائد على متوسط حقوق الملكية، في حين لم يتم التوصل لأثر معنوي لمعيار الرافعة المالية على أداء البنوك الإسلامية في السعودية، وبالنسبة لمعيار السيولة، فقد تم التوصل إلى وجود تأثير عكسي معنوي لنسبة تغطية السيولة على نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية، فيما لم يتم التوصل لأثر معنوي لهذا المعيار على نسبة العائد على متوسط الأصول.

خاتمة عامة

خاتمة:

نظرا للنمو المستمر الذي شهدته البنوك الإسلامية في آخر السنوات، ومع ارتفاع المخاطر في هذه الفترة وتبني السلطات النقدية والبنوك المركزية لمعايير بازل بتحديثاتها الثالث، أصبحت البنوك الإسلامية أمام ضرورة حتمية للتكيف مع معايير بازل، وبأخذ الاختلافات العديدة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك الربوية، وإدراكا لحقيقة أن معايير بازل تم وضعها خصيصا وفقا لطبيعة البنوك الربوية، فإنه من المهم جدا معرفة آثار تطبيق هذه المعايير في بيئة مصرفية مختلفة.

وبناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مقررات بازل على أداء البنوك الإسلامية، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم أخذ البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، بحيث حاولنا التحقيق في وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة بازل وفقا لإطار بازل 3 والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، نسبة الرافعة المالية ونسبة تغطية السيولة، وذلك على مؤشرات الأداء في هذه البنوك المتمثلة في العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية.

وقبل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم التطرق بشكل مفصل للمفاهيم النظرية لموضوع الدراسة بحيث تم التعرف على ماهية وطبيعة البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية، إذ وجدنا أن طبيعة هذه البنوك تتشابه في بعض النقاط كما يوجد اختلافات جوهرية مع البنوك الربوية، وذلك سواء من حيث طريقة جمع الأموال وكيفية استخدامها، أو من حيث نوعية ومصدر المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وتم تسليط الضوء كذلك على مقررات بازل، بحيث حاولنا التعرف على ظروف نشأة لجنة بازل، مع استعراض المقررات الصادرة عنها، إضافة إلى التعرف على الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المختصة في الصيرفة لتكييف هذه المقررات وجعلها صالحة للتطبيق في بيئة الصيرفة الإسلامية.

وفي هذا الشأن، نشرت لجنة بازل سلسلة طويلة من المقررات والتوجيهات لمجارات التغييرات التي طرأت على مستوى النظام المصرفي العالمي، فمنذ سنة 1988، قامت اللجنة بنشر ثلاث إطارات تنظيمية تتمثل في بازل 1 في سنة 1988، بازل 2 في سنة 2004، بازل 3 في سنة 2010، بحيث قامت اللجنة بإجراء تحديثات عميقة لكل إطار للتكيف مع الظروف البنكية وآخرها نشر إطار بازل 3 بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي فشل الإطار السابق في التحوط منها.

ومن خلال دراسة المقررات الثلاث بشكل مفصل، فيمكن إدراك أن هذه التوجيهات هي موجهة بالأساس للبنوك الربوية التقليدية، وبالنظر إلى المؤسسات والهيئات الدولية المهتمة بوضع المعايير الخاصة بالمالية الإسلامية، فقد كان هناك مبادرة من طرف هيئة أيوفي التي حاولت تكييف إطار بازل 1 للعمل به في البنوك الإسلامية، وبعد تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في سنة 2002، أخذ المبادرة من خلال طرح سلسلة مستمرة من المعايير المشتقة من اتفاقيات بازل 2 و3، بحيث حاولت تكييف معايير هذه الأخيرة وجعلها مناسبة لطبيعة البنوك الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرض إلى موضوع الأداء في البنوك الإسلامية، بحيث تم التعرف على المفهوم الدقيق للأداء وعلى مجالات الأداء، كما تم استعراض أهم التقنيات والمؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، بحيث وجدنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود نقاط تشابه عديدة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية والبنوك الربوية التقليدية، وبالتالي إمكانية تطبيق أهم المؤشرات المعروفة لتقييم أداء البنوك الإسلامية.

وبإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حاولنا التعرف على واقع تطبيق البنوك الإسلامية في مختلف البلدان لمقررات بازل، إضافة إلى محاولة تحليل الأداء المالي لهذه البنوك، ووجدنا أن البنوك الإسلامية في السعودية قد نجحت بشكل كبير في الإلتزام بالحدود الدنيا لنسب بازل 2 و3، كما أنها حققت مؤشرات نمو وربحية عالية، وتم ختام الفصل بإجراء دراسة قياسية على البنوك الإسلامية في المملكة السعودية في الفترة ما بين 2015-2022 وهي الفترة التي شهدت بداية التطبيق الفعلي لمقررات بازل 3 في الدولة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمقررات بازل 3 على أداء البنوك الإسلامية في السعودية وذلك من خلال نسبة كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة، بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير لنسبة الرافعة المالية على الأداء، ويمكن توضيح هذه النتائج بشكل مفصل كما يلي:

- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 على العائد على متوسط الأصول.
- عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية.

- وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة وفقا لبازل 3 على العائد على متوسط حقوق الملكية.
- إن توصل الدراسة إلى وجود تأثير لمتغيرات بازل 3 على مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية يثبت صحة فرضية الرئيسية للدراسة الرئيسية القائلة أن تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل يؤثر في مؤشرات أدائها.

التوصيات:

- تشهد البنوك الإسلامية في السعودية بشكل خاص وفي الخليج بشكل عام ثورة في عالم الرقمنة، وتعتبر الأخيرة مصدرا للعديد من المخاطر الإضافية والتي أبرزها ما يعرف بمخاطر الأمن السيبراني، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية والسلطات النقدية في هذه البلدان مطالبة بإتباع أبرز الإجراءات التحوطية الخاصة بمجال الرقمنة والتي نشرت من طرف لجنة بازل والمتمثلة في مبادئ إدارة الصيرفة الإلكترونية المتكونة من 14 مبدأ، وذلك مع زيادة التركيز على المخاطر التشغيلية التي تنشأ بشكل أساسي بسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية.
- في ظل النمو المستمر للبنوك الإسلامية وتزايد حجم أعمالها، من الضروري إتباع مناهج متقدمة فيما يخص قياس المخاطر البنكية التي تتعرض لها، وبالتالي يجب على السلطات النقدية التنسيق مع الهيئات الدولية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية من جهة والبنوك الإسلامية من جهة أخرى بهدف ضمان تكوين جيد للجان إدارة المخاطر التابعة للبنوك الإسلامية في استخدام مختلف النماذج المتقدمة. وسيسمح تبني المناهج المتقدمة داخل البنوك الإسلامية القدرة على التحكم في المخاطر بشكل أكبر وأكثر دقة وفقا لخصائص وقدرات كل بنك، وبالتالي ستمكن البنوك الإسلامية من استهداف فرص تمويلية أكبر، وهذا سيؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح وتحسين مؤشرات الربحية والرفع من وتيرة النمو.
- إن تطبيق نسبة السيولة طويلة الأجل المتمثلة في نسبة صافي التمويل المستقر بداية من سنة 2018 جعل من الصعب تقدير مدى تأثير الالتزام بهذه النسبة على أداء البنوك الإسلامية، وبالتالي يجب التركيز على هذه النقطة من طرف الباحثين بعد فترة تطبيق كافية.

- في ظل الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في إيجاد حلول لرفع السيولة فمن المهم إطلاق مبادرة حقيقية لتطوير مجال الهندسة المالية الإسلامية بهدف إيجاد بدائل كافية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تسمح للبنوك الإسلامية برفع مخزون السيولة عالي الجودة بشكل أسرع وبالتالي قدرتها على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية بالشكل الذي يسمح باستغلال الأموال الراكدة وزيادة وتيرة نمو الأرباح.
- من الممكن الاستفادة من تجربة البنوك الإسلامية في السعودية وتعميمها في باقي البلدان خاصة في الجزائر من خلال عقد اتفاقيات وشراكات خاصة في مجال الرقمنة وإدارة المخاطر أو جذب بعض من فروعها للعمل في البلد وذلك بتوفير الظروف الملائمة للعمل البنكي الإسلامي، إضافة إلى ضرورة إسراع السلطات النقدية الجزائرية إلى تطبيق مقررات بازل 3 خاصة فيما يخص الرافعة المالية وإطار السيولة، مع التركيز بشكل خاص على الالتزام بالركيزة الثالثة لإطار بازل الخاص بالإفصاح عن جميع التفاصيل المتعلقة بجانب إطار إدارة المخاطر داخل البنوك.
- في ظل عدم تواجد بنوك إسلامية محلية وعدم كفاية الفروع البنكية الأجنبية، من الضروري قيام الدولة بمبادرة لتأسيس عدد من البنوك الإسلامية أو تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية وذلك من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتحسين التنافسية بين البنوك الإسلامية بالشكل الذي يتيح مزيد من الفرص التمويلية بأقل تكلفة وبالتالي تعزيز الأهداف التنموية في البلد.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، ب.ط، 2010
- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2013
- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014
- أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2018
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، المجلد الأول، ط1، مصر، 2008
- أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، مصر، ط.1، 2009
- الإمام العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء السادس، ط.3، 1999، دار إحياء التراث العربي، لبنان
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998
- أيمن مصطفى مصطفى الجمل، تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط.1، 2015
- بلال صلاح الأنصاري، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، مركز الدراسات العربية، مصر، ط.1، 2016
- بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر : إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2013
- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية: في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة، ط2، عمان، 2011

- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2009
- حسين يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، دار النشر للجامعات، مصر، ط.1، 2005
- حمزة شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 2014
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الأردن، 2017
- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990
- خليل محمد حسين الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة، عمان، ط.3، 2007
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، ط.2، 2009
- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، سوريا، ط.1، 2012
- زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2012
- سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية: الأزمة - المخرج، دار الفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2010
- السيد سابق، فقه السنة، دار الفكر، لبنان، المجلد الثالث، ط.4، 1983
- شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، ط.2، 2016
- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2012
- شوقي أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي : أصول ومبادئ، دارا لفكر الجامعي، مصر، ط.1، 2013
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط.1، 2013
- شوقي بورقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2015

- شوقي بورقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2015
- صلاح الدين يوسف الريماوي، غسان سالم الطالب، حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، 2019
- طه محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء بازل 111، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020
- عادل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2011
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 1425 هجري
- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998
- عبد العزيز قاسم محارب، الاقتصاد الإسلامي علما وعملا، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط.1، 2015
- عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019
- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، ط.1، 2008
- عبد الله عمر حسين طاهر، العقود المضافة إلى مثلها، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط.1، 2013
- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2013
- عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2010
- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، عمان، ط2، 2009
- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة " مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2016
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2016
- محمد تقي العثماني، عمر أحمد كشكار (تعريب)، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، سوريا، ط.1، 2019
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2010
- محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.2، 2007
- محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017
- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط.6، 2007
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية : أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2008
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، ط.1، 2008
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية : الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، ط.4، 2012
- محمود محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان، 2009
- مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام، ط.1، الأردن، 2020
- منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، ط.3، عمان، 2011

- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005
- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم/ الدار الشامية، ط1، دمشق/ بيروت، 2008
- وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2006
- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2002
- يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية، دار التعليم الجامعي، مصر، ب.ط، 2014

2. المقالات والمدخلات والأبحاث:

- زينب السيد سلامة، ماهية صناديق الاستثمار وإدارتها في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، السعودية، مج.39، ع.1، 1999
- الطاهر قانا، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية - البنك الإسلامي الأردني نموذجا-، دار الخليج، الأردن، ط.1، 2018
- عبد الكريم أحمد قندوز، تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، ع.4، 2020
- عبد الكريم أحمد قندوز، عبد العزيز محمد السهلاوي، مخاطر أدوات التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، ع.7، 2017
- عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019

3. التقارير:

- بنك بوبيان، التقرير السنوي، 2020
- بنك السلام، التقرير السنوي، 2021
- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2021
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية لـ " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012"، صندوق النقد العربي، 2014

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية رقم 6: الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، 2015
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعايير رقم 16: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التكافل و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، 2014
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعايير رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]، 2018
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 1: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، 2012
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، 2013
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 2: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (القطاع المصرفي)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 3: المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل)، وصناديق الاستثمار الإسلامية)، 2006

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 4: معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل، 2007
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 5: الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل)، وصناديق الاستثمار الإسلامية) ، 2007
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، ط.4، 2021
- مجموعة البركة، التقرير السنوي، 2020
- مصرف السعودية المركزي، التقارير السنوية، 2011، 2014، 2015، 2021
- مصرف السعودية المركزي، تعميم تطبيق LCR، 2014
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 1437هـ
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1

المراجع باللغة الأجنبية

1. books

- Abul Hassan, Sabur Mollah, Islamic Finance : Ethical Underpinnings, Products, and Institutions, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018
- Aron Gottesman, Michael Leibrock, Understanding Systemic Risk in Global Financial Markets, Wiley, John Wiley & Sons, USA, 2017
- Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux, Introduction to Banking, 3rd Edition, Pearson, UK, 2021
- Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, Dunod, Paris, 2^e édition, 2008
- Charles Goodhart, The Basel Committee on Banking Supervision: A History of the Early Years 1974–1997, Cambridge University Press, UK, 2011
- Faten Ben Bouheni, Chantal Ammi, Aldo Levy, Banking Governance, Performance and Risk-Taking: Conventional Banks vs Islamic Banks, John Wiley & Sons/ISTE, USA/UK, 2016
- Francesco Saita, Value at Risk and Bank Capital Management, Academic Press, USA, 2007
- Françoise Ferré, Fabrice Zarka, Comptabilité, Dunod, Paris, 2020
- Hubert de la Bruslerie, Analyse financière : information financière, diagnostic et évaluation, Dunod, 4^e édition, Paris, 2010
- Imad A. Moosa, Good Regulation, Bad Regulation The Anatomy of Financial Regulation, Palgrave Macmillan, UK, 2015
- Ioannis Akkizidis, Sunil Kumar Khandelwal, Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance, Palgrave Macmillan, UK, 2008
- James M. Wahlen, Stephen P. Baginski, Mark T. Bradshaw, Financial reporting, financial statement analysis, and valuation, Cengage, 9^e, USA, 2018
- Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie Le Page, Économie contemporaine : Analyse et diagnostics, de Boeck Supérieur, 4^e édition, 2013
- Joël Bessis, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons, UK, 4th Edition, 2015
- John C. Hull, Risk Management and Financial Institutions, John Wiley & Sons, 4th Edition, USA, 2015
- Julien le Maux, Analyse financière, Chenelière Education, Canada, 2014
- M.A. Rehman Shah, A. Rashid, M. Khaleequzzaman, Determinants of Financial Leverage in Islamic Banks, In: Muhamed Zulkhibri, Turkhan Ali Abdul Manap (eds) Islamic Finance, Risk-Sharing and Macroeconomic Stability. Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019
- Moorad Choudhry, An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management, John Wiley & Sons, 2nd Edition, UK, 2018
- Morton Glantz, Johnathan Mun, The Banker's Handbook on Credit Risk: Implementing Basel II, Academic Press, 2008
- N. S. Doniac, The Oxford English-Arabic Dictionary of Current Usage, Oxford University Press, 1972

- Philip O'Regan, *Financial information analysis : the role of accounting information in modern society*, Routledge, UK, 2016
- Rajesh Kumar, *Strategies of Banks and Other Financial Institutions Theories and Cases*, Academic Press, USA, 2014
- Rania Abdelfattah Salem, *Risk Management for Islamic Banks*, Edinburgh University Press, Scotland, 2013
- Rifaat Ahmed Abdel Karim, Simon Archer, *Islamic Finance: The New Regulatory Challenge*, John Wiley & Sons, Singapore, 2013
- Robert Brien ; Jean Senécal , Marc Sakaitis, Pierre Veillette, *Analyse financière et gestion budgétaire*, Chenelière Education, Canada, 2017
- Ruth Wandhöfer, *Transaction Banking and the Impact of Regulatory Change: Basel III and Other Challenges for the Global Economy*, Palgrave Macmillan, UK, 2014
- Simeon Spiteri, *Financial Accounting : From its basics to financial reporting and analysis*, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2020
- Sonnentag, S. and Frese, M, *Performance Concepts and Performance Theory*. In *Psychological Management of Individual Performance* (eds P. Herriot and S. Sonnentag), Wiley, 2002
- Syeda Fahmida Habib, *Fundamentals of Islamic Finance and Banking*, John Wiley & Sons, UK, 2018
- Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, Héger Gabteni, *Gestion de la banque: Tous les principes et outils à connaître*, Dunod, Paris, 2020
- Zubair Hasan, *The Basel Accords and Islamic Banks*. In: *Leading Issues in Islamic Economics and Finance*, Palgrave Macmillan, Singapore, 2020

2. Articles

- A.C. Harvey, *On comparing regression models in levels and first differences*, *International economic review*, vol 21, No 3, 1980
- Jan Frait, Vladimír Tomšík, *Impact and Implementation Challenges of the Basel Framework for Emerging, Developing and Small Economies*, *Comparative Economic Studies*, v56, issue 4, 2014
- Joseph Mansour Salamé, Yann Leroy , Michael Saidani , Isabelle Nicolai, *UNDERSTANDING AND MONITORING ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF INFRASTRUCTURE DESIGN PROJECTS*, *Proceedings of the Design Society*, volume 1, 2021
- Marei Elbadri and Eralp Bektaş, *Measuring the Financial Stability of Islamic and Conventional Banks in Turkey*, In: ÖZATAÇ, N., GÖKMENOGLU, K. (eds) *New Challenges in Banking and Finance*. Springer Proceedings in Business and Economics. Springer, Cham, 2017
- Nidhi Sharma, Reetesh K.Singh, *A unified model of organizational effectiveness*, *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*, vol 6, no 2, 2019
- Rashidah Abdul Rahman, Fauziah Hanim Tafri, Yaseen Al Janadi, *Instruments and Risks In Islamic Financial Institutions*, *Malaysian Accounting review*, Special Issue, Vol 9, No 2, 2010

- Sairally Salma, Muhammad Marjan, Mustafa Madaa, Instruments for Meeting Capital Adequacy Requirements Under Basel III : A Sharī'ah Perspective, International shari'ah research academy for islamic finance (isra), N^O52, 2013

3. Reports

- BCBS, Basel II: Enhancements to the Basel II framework, Bis, 2009
- BCBS, Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework - Comprehensive Version, Bis, 2006
- BCBS, Basel III: the net stable funding ratio, BIS, 2014
- BCBS, Calculation of RWA for operational risk, OPE25: Standardised approach, BIS
- BCBS, International convergence of capital measurement and capital standards, BIS, 1988
- BCBS, Leverage Ratio
- BCBS, MAR: Calculation of RWA for Market risk, BIS
- BCBS, Minimum capital requirements for market risk, BIS, 2016
- BCBS, Minimum capital requirements for market risk, BIS, 2019
- BCBS, Principles for the Sound Management of Operational Risk, BCBS, BIS, 2011
- BCSB, Basel III: Finalising post-crisis reforms, BIS, 2017
- BCSB, CRE: Calculation of RWA for credit risk, Basel Committee on Banking Supervision, BIS
- BCSB, Definition of eligible capital, Bis
- SAMA, Net Stable Funding Ratio Minimum Requirements and Disclosure Standards
- IFSB, The IFSB Compilation Guide in prudential and structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs), IFSB, Malaysia, 2019

الملاحق

الملحق رقم 1: قائمة المركز المالي

السنة السابقة (وحدة النقد)	السنة (وحدة النقد)	الإيضاح	
			الموجودات
			النقد وما في حكمه
			ذمم البيوع المؤجلة
			استثمارات:
			- أوراق مالية
			- مضاربات
			- مشاركات
			- مساهمات
			- بضاعة
			- عقارات
			- موجودات مقتناة بغرض التأجير
			- استصناع
			- استثمارات أخرى
			مجموع الاستثمارات
			موجودات أخرى
			صافي الموجودات الثابتة
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

			<p>المطلوبات :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحسابات الجارية وحسابات الادخار - الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية - ذمم دائنة - الأرباح المقترح توزيعها على أصحاب حقوق الملكية - مطلوبات أخرى
			مجموع المطلوبات
			<ul style="list-style-type: none"> - حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة - حقوق الأقلية
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
			<p>حقوق الملكية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس المال المدفوع - الاحتياطات - الأرباح المبقاة
			مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (X) إلى (X) جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية.

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 199-200، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

الملحق رقم 2: نموذج لقائمة الدخل

السنة السابقة		السنة الحالية		البيان
				الدخل من الاستثمارات المشتركة
				دخل البيوع الآجلة
				دخل الاستثمارات
				إجمالي الدخل من الاستثمارات المشتركة
				عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل استقطاع نصيب البنك بصفته مضاربا
				(-) نصيب البنك بصفته مضاربا
				صافي عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
				نصيب البنك من دخل الاستثمارات المشتركة بصفته مضاربا ورب مال
				نصيب البنك من دخل الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا
				دخل البنك من استثماراته الذاتية
				إيراد الخدمات البنكية
				إيرادات أخرى
				إجمالي إيرادات البنك
				(-) المصاريف:
				مصاريف عمومية وإدارية
				الاهلاكات
				المخصصات
				صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب
				الزكاة

				الضرائب
				صافي الدخل قبل حقوق الأقلية
				حقوق الأقلية
				صافي الدخل للسنة

المصدر: حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 105-106

الملحق رقم 3: قائمة التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية

السنة السابقة	السنة الحالية	بيان
		<p>أ- التدفقات النقدية من العمليات:</p> <p>صافي الدخل</p> <p>تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقد الناتج من العمليات:</p> <p>استهلاك الأصول الثابتة</p> <p>مخصص الديون المشكوك فيها</p> <p>مخصص الزكاة</p> <p>مخصص الضريبة</p> <p>(-) الزكاة المدفوعة</p> <p>(-) الضريبة المدفوعة</p> <p>عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة</p> <p>مكاسب بيع موجودات ثابتة</p> <p>استهلاك أصول مؤجرة</p> <p>مخصص هبوط أسعار أوراق مالية</p> <p>(-) ديون معدومة</p>

		(-) شراء أصول ثابتة
		صافي التدفقات النقدية من العمليات
		2- التدفقات النقدية من الاستثمار: بيع موجودات ثابتة مكتناة للتأجير (-) شراء موجودات ثابتة للتأجير بيع عقارات (-) شراء أوراق مالية (-) الزيادة في المضاربات بيع بضائع بيع استصناع (-) صافي الزيادة في ذمم البيوع الآجلة
		صافي التدفقات النقدية من الاستثمار
		3- التدفقات النقدية من التمويل: صافي الزيادة في حسابات الاستثمار المطلقة صافي الزيادة في الحسابات الائتمانية (-) الأرباح الموزعة الزيادة في الأرصدة الدائنة والمصارف (-) النقص في المصروفات المستحقة الزيادة في حقوق الأقلية النقص في الموجودات الأخرى
		صافي التدفقات النقدية من التمويل
		الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه

		يضاف: النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

المصدر: حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 400-401

الملحق رقم 4: نموذج لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

المجموع	الأرباح المبقاة (المدورة)	الاحتياطيات (إيضاح ...)		رأس المال المدفوع (إيضاح ...)	بيان
		القانوني وحدة النقد	العام وحدة النقد		
وحدة النقد	وحدة النقد			وحدة النقد	
					الرصيد في ... السنة إصدار (...) سهما صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطيات
					الرصيد في ... السنة صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطيات
					الرصيد في ... السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (...) إلى رقم (...) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحكمة والأخلاقيات، معيار المحاسبة رقم 1، ص 204،

الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

الملحق رقم 5: نموذج لقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

وحدات المحافظة الاستثمارية المقيدة (الصناديق)								البيان
المجموع		المربحات		المتاجرة في العقارات		الأسهم المتداولة		
السنة السابقة	السنة	السنة السابقة	السنة	السنة السابقة	السنة	السنة السابقة	السنة	
وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	
								الاستثمارات في بداية السنة
								عدد الوحدات الاستثمارية في بداية السنة
								قيمة الوحدات في بداية السنة
								إيداعات (إصدارات)
								سحوبات ووحدات استثمارية مستردة
								أرباح (خسائر) استثمارية
								مصروفات إدارية (غير مباشرة)
								أجر البنك ونصيبه بصفته وكيلاً أو مضارباً

								الاستثمارات في نهاية السنة
								عدد الوحدات الاستثمارية في نهاية السنة
								قيمة الوحدة في نهاية السنة

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 205، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

الملحق رقم 6: نموذج لقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات

... السنة السابقة وحدة النقد	... السنة وحدة النقد	البيان
		مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات: (انظر الإيضاحات ... و...) - الزكاة المستحقة على البنك - الزكاة المحصلة من أصحاب الحسابات - التبرعات
		مجموع المصادر
		مصاريف أموال صندوق الزكاة والصدقات: - الفقراء والمساكين - ابن السبيل - الغارمون في الرقاب - المؤلفة قلوبهم - في سبيل الله

		- العاملون عليها (مصاريف إدارية عمومية
		مجموع المصاريف
		زيادة (نقص) المصادر على المصاريف الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة
		رصيد الزكاة والصدقات غير الموزعة في نهاية السنة

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 206، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

الملحق رقم 7: قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض

... السنة السابقة وحدة النقد	... السنة وحدة النقد	
		أرصدة أول المدة: - قروض - أموال متاحة للإقراض
		مصادر أموال الصندوق: - المخصص من الحسابات الجارية - المخصص من الكسب المخالف للشريعة - مصادر خارج البنك
		مجموع المصادر خلال السنة
		استخدامات أموال الصندوق: - قروض للطلبة - قروض للحرفيين - تسديد الحسابات الجارية

		مجموع الاستخدامات خلال السنة
		أرصدة آخر السنة:
		- قروض
		- أموال متاحة

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 207، الرابط: <http://aaoifi.com/accounting-standards-separated-2/?lang=en>

الملحق رقم 8: قائمة المركز المالي ذات الحجم الموحد

2020	2021	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		الموجودات:
12.75%	11.52%	- نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
1.68%	4.99%	- إيداعات لدى مؤسسات مالية
17.38%	22.85%	- صكوك سيادية
0.73%	0.98%	- صكوك الشركات
36.02%	30.06%	- موجودات التمويلات
20.76%	20.71%	- موجودات الإيجارات التمويلية
4.34%	3.41%	- استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
2.99%	2.16%	- عقارات استثمارية
0.13%	0.11%	- عقارات للتطوير
0.53%	0.54%	- استثمار في شركات زميلة
1.56%	1.71%	- موجودات أخرى
1.15%	0.97%	- الشهرة

%100	%100	مجموع الموجودات
		المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة
		المطلوبات:
%5.17	%4.73	- إيداعات من مؤسسات مالية
%16.1	%17.98	- حسابات جارية للعملاء
%9.8	%3.73	- تمويل مرابحة لأجل
%2.31	%2	- مطلوبات أخرى
%33.38	%28.45	مجموع المطلوبات
		حقوق حاملي حسابات الاستثمار:
11.71	11.16	- عقود وكالة من مؤسسات مالية
42.48	49.34	- عقود وكالة ومضاربة من العملاء
%54.19	%60.5	مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
		حقوق ملكية المساهمين:
%10.19	%9.01	- رأس المال
(%0.33)	(%0.46)	- أسهم الخزينة
%0.54	%0.008	- علاوة إصدار أسهم
(%0.25)	%0.73	- أرباح مستبقاة/ خسائر متراكمة
%2.63	%1.75	- احتياطات
%12.42	%11.04	مجموع حقوق ملكية المساهمين
%0.02	%0.02	حصة غير مسيطرة
%12.43	%11.05	مجموع حقوق الملكية

100%	%100	مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصّة غير مسيطرة
------	------	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك السلام لسنة 2021

الملحق رقم 9: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

. summarize ROE ROA CAR LEV LCR CTI

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROE	30	.0411209	.0065268	.0314651	.0574884
ROA	30	.0057151	.000624	.004432	.0070239
CAR	30	.2014316	.0107111	.1668919	.2188681
LEV	30	.1344002	.0059102	.1220788	.1431991
LCR	30	1.638783	.2546933	1.311476	2.38675
CTI	30	.4868842	.0556954	.3271574	.6046463

الملحق رقم 10: اختبار الاستقرار

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 29

Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-2.489	-3.723	-2.989	-2.625

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.1181

. dfuller ROA, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 29

Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-3.760	-3.723	-2.989	-2.625

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0033

. dfuller CAR, lags(0)

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 29

Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-2.118	-3.723	-2.989	-2.625

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.2373

الملحق رقم 11: نتائج معامل ارتباط بيرسون

. pwcorr CAR LEV LCR CTI

	CAR	LEV	LCR	CTI
CAR	1.0000			
LEV	0.7161	1.0000		
LCR	0.2667	0.5440	1.0000	
CTI	0.2878	0.1870	0.4401	1.0000

الملحق رقم 12: نتائج الانحدار الخطي المتعدد واختبارات قوة النموذج للمتغير التابع ROAA (النموذج الأول)

. reg d.ROA d.CAR d.LCR d.CTI

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	29
Model	7.8872e-06	3	2.6291e-06	F(3, 25)	=	16.26
Residual	4.0429e-06	25	1.6172e-07	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.6611
				Adj R-squared	=	0.6205
Total	.00001193	28	4.2608e-07	Root MSE	=	.0004

D.ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
CAR						
D1.	.0308686	.0112022	2.76	0.011	.0077972	.0539401
LCR						
D1.	-.0006482	.0003711	-1.75	0.093	-.0014124	.000116
CTI						
D1.	-.0098416	.0015729	-6.26	0.000	-.013081	-.0066021
_cons	-.0000208	.0000755	-0.28	0.785	-.0001764	.0001348

. jb6 resid

Jarque-Bera normality test: 1.401 Chi(2) .4964

Jarque-Bera test for Ho: normality: (resid)

. sktest resid

Skewness/Kurtosis tests for Normality						
Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	joint		
				adj chi2(2)	Prob>chi2	
resid	29	0.2376	0.2582	2.93	0.2308	

. estat hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of D.ROA

chi2(1) = 0.00

Prob > chi2 = 0.9578

. estat bgodfrey

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags (p)	chi2	df	Prob > chi2
1	2.551	1	0.1102

H0: no serial correlation

الملحق رقم 13: نتائج الانحدار الخطي المتعدد واختبارات قوة النموذج للمتغير التابع ROAA (النموذج الثاني)

. reg d.ROA d.LEV d.LCR d.CTI

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	29
Model	6.8931e-06	3	2.2977e-06	F(3, 25)	=	11.40
Residual	5.0371e-06	25	2.0148e-07	Prob > F	=	0.0001
				R-squared	=	0.5778
				Adj R-squared	=	0.5271
Total	.00001193	28	4.2608e-07	Root MSE	=	.00045

D.ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LEV					
D1.	.0248874	.023104	1.08	0.292	-.0226962 .072471
LCR					
D1.	-.0007544	.0004127	-1.83	0.080	-.0016044 .0000956
CTI					
D1.	-.0073544	.0014681	-5.01	0.000	-.010378 -.0043309
_cons	1.44e-06	.0000846	0.02	0.987	-.0001728 .0001756

```
. jb6 resid
Jarque-Bera normality test: 5.611 Chi(2) .0605
Jarque-Bera test for Ho: normality: (resid)
```

```
. sktest resid
```

Skewness/Kurtosis tests for Normality

Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	joint	
				adj chi2(2)	Prob>chi2
resid	29	0.0574	0.0582	6.54	0.0381

```
. estat hettest
```

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of D.ROA

chi2(1) = 1.81

Prob > chi2 = 0.1780

```
. estat bgodfrey
```

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags(p)	chi2	df	Prob > chi2
1	5.152	1	0.0232

H0: no serial correlation

```
. reg d.ROA d.LEV d.LCR d.CTI, vce (robust)
```

Linear regression

Number of obs	=	29
F(3, 25)	=	4.23
Prob > F	=	0.0151
R-squared	=	0.5778
Root MSE	=	.00045

D.ROA	Robust				[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	t	P> t		
LEV						
D1.	.0248874	.0239006	1.04	0.308	-.0243369	.0741116
LCR						
D1.	-.0007544	.0004251	-1.77	0.088	-.0016299	.0001212
CTI						
D1.	-.0073544	.0023044	-3.19	0.004	-.0121005	-.0026084
_cons	1.44e-06	.0000905	0.02	0.987	-.0001849	.0001877

. estat durbinalt, robust force

Durbin's alternative test for autocorrelation

lags (p)	F	df	Prob > F
1	4.117	(1, 24)	0.0537

H0: no serial correlation

الملحق رقم 14: نتائج الانحدار الخطي المتعدد واختبارات قوة النموذج للمتغير التابع ROAE (النموذج الأول)

. reg d.ROE d.CAR d.LCR d.CTI

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	29
Model	.000624784	3	.000208261	F(3, 25)	=	34.61
Residual	.000150418	25	6.0167e-06	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.8060
				Adj R-squared	=	0.7827
Total	.000775202	28	.000027686	Root MSE	=	.00245

D.ROE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
CAR						
D1.	.0328122	.0683294	0.48	0.635	-.1079147	.1735392
LCR						
D1.	-.0048303	.0022634	-2.13	0.043	-.0094917	-.0001688
CTI						
D1.	-.0781142	.0095941	-8.14	0.000	-.0978736	-.0583547
_cons	-.0000234	.0004608	-0.05	0.960	-.0009724	.0009256

. jrb6 resid

Jarque-Bera normality test: 4.872 Chi(2) .0875

Jarque-Bera test for Ho: normality: (resid)

. sktest resid

Skewness/Kurtosis tests for Normality

Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	adj chi2(2)	Prob>chi2
resid	29	0.1300	0.0484	5.81	0.0547

. estat hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of D.ROE

chi2(1) = 1.26

Prob > chi2 = 0.2623

. estat bgodfrey

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags (p)	chi2	df	Prob > chi2
1	0.533	1	0.4656

H0: no serial correlation

الملحق رقم 15: نتائج الانحدار الخطي المتعدد واختبارات قوة النموذج للمتغير التابع ROAE (النموذج الثاني)

. reg d.ROE d.LEV d.LCR d.CTI

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	29
Model	.000625135	3	.000208378	F(3, 25)	=	34.71
Residual	.000150066	25	6.0027e-06	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.8064
				Adj R-squared	=	0.7832
Total	.000775202	28	.000027686	Root MSE	=	.00245

D.ROE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
LEV						
D1.	.0678781	.1261074	0.54	0.595	-.1918449	.327601
LCR						
D1.	-.0049667	.0022527	-2.20	0.037	-.0096062	-.0003272
CTI						
D1.	-.0753054	.008013	-9.40	0.000	-.0918086	-.0588023
_cons	.0000154	.0004617	0.03	0.974	-.0009354	.0009663

```
. jb6 resid
Jarque-Bera normality test:  5.678 Chi(2)  .0585
Jarque-Bera test for Ho: normality: (resid)
```

```
. sktest resid
```

Skewness/Kurtosis tests for Normality

Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	adj chi2(2)	joint	Prob>chi2
resid	29	0.0985	0.0413	6.32		0.0425

```
. estat hettest
```

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of D.ROE

chi2(1) = 0.97
 Prob > chi2 = 0.3250

```
. estat bgodfrey
```

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags (p)	chi2	df	Prob > chi2
1	0.630	1	0.4272

H0: no serial correlation

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في المملكة السعودية في الفترة ما بين 2015 و2022، وعن طريق الاستعانة بإحدى أدوات القياس الاقتصادي المتمثلة في برنامج التحليل الإحصائي للبيانات STATA، والاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل 3 على العائد على متوسط إجمالي الأصول، بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التوصل إلى وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة على العائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية، بينما لم يتم إيجاد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على أداء البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، مقررات لجنة بازل، الأداء البنكي، السعودية.

Abstract:

This study aims to measure to what extent the Basel committee accords affect the performance of Islamic banks, and that is by studying the case of Islamic banks operating in the kingdom of Saudi Arabia in the period between 2015 and 2022 using one of the tools used in econometric, the data statistical analysis software known as STATA, and relying on the multiple linear regression model. According to the findings of the study it was observed that the capital adequacy ratio (CAR) had a statistically significant positive effect according to Basel 3 framework on return on average total assets (ROAA), in addition to that, it was found that there was a statically significant inverse effect of the liquidity coverage ratio (LCR) on return on average total equity (ROAE), while there was no observed statically significant effect of the leverage ratio on the performance of Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, Basel Committee Accords, banking performance, Saudi Arabia.

Résumé :

Cette étude vise à mesurer l'impact des Accords du Comité de Bâle sur la performance des banques islamiques, en étudiant le cas des banques islamiques opérant dans le Royaume d'Arabie Saoudite entre 2015 et 2022, et en utilisant un des outils de mesure économique représenté par le programme d'analyse statistique pour les données STATA, et en s'appuyant sur Le modèle de régression linéaire multiple. L'étude a trouvé un effet positif statistiquement significatif du ratio d'adéquation des fonds propres (CAR) selon le cadre de Bâle 3 sur ROAA, en outre, il a été constaté qu'il y avait un effet inverse statistiquement significatif du ratio de couverture des liquidités (LCR) sur ROAE, tandis qu'aucun effet statistiquement significatif du ratio de levier n'a été trouvé sur la performance des banques islamiques.

Mots clés: Banques islamiques, Accords du Comité de Bâle, performance bancaire, Arabie Saoudite.